Machine Translated by Google

Part 2/3

YOUTH CLIMATE JUSTICE HANDBOOK

Legal Memorandum

PACIFIC ISLANDS STUDENTS FIGHTING CLIMATE CHANGE

World's Youth for Climate Justice

Machine Translated by Google

تم نشر دليل العدالة المناخية للشباب في ثلاثة أجزاء. تشكل هذه المذكرة القانونية جزءًا من الدليل جنبًا إلى جنب مع ملخص لواضعي السياسات ، وتقرير حالة حول مبادئ القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان ذات الصلة بتغير المناخ.

المساهمات الأساسية من Edgardo Sobenes و .Maria José Alarcon

مساهمات إضافية من Aditi Shetye و José Daniel Rodríguez و Elisa Granzotto و Solomon Yeo و Justin Rose و Brian McGarry و .Sam Bookman

مدعوم من:

Machine Translated by Google

my story is what
i leave behind for my children
and their children
may they won't be scared
to retell our story
so that others know
about who we are
and where we come from
this is what climate change
cannot take from us
the Pacific warriors
of change

Dr. Tolu Muliaina
Samoa

A founding member of the Pacific Islands
Students Fighting Climate Change

Machine Translated by Google

جدول المحتويات

دليل عدالة مناخ الشباب 1

مقدمة وبيان الغرض 1 أنا.

خلفية حملة الإيكاو للشباب والمجتمع المدني 2 ثانيًا.

حملة الايكاو 2 أ.

تبرير الحاجة إلى فتوى بشأن تغير المناخ 3

الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية: دور الفتاوى وأهميتها 6

أ. لماذا محكمة العدل الدولية؟ 6

ب. ما هي الفتوى؟ 6

ج. ما هو دور الفتاوى في حماية مصالح المجتمع؟ 9

تخلص المحكمة بإصدار رأي استشاري بشأن تغير المناخ 10

تم تقديم الطلب من قبل هيئة معتمدة: الجمعية العامة 11 أ.

ب. الرأي الاستشاري حول تغير المناخ يتعلق بمسألة قانونية 12

لا توجد أسباب مقنعة للمحكمة لرفض إصدار رأي استشاري بشأن تغير المناخ 13 ج.

V. المسائل القانونية 16

ديباجة الأسئلة 17 أ.

ب. العناصر القانونية للمسألة القانونية الأولى 17

العناصر القانونية للمسألة القانونية الثانية 18 ج.

د. القانون المطبق على الفتوى 19

قواعد تفسير المعاهدات ذات الصلة 20 ه.

السادس. إجابات على أسئلة القرار A / RES / 77/276 21

أ. أجوبة السؤال الأول 22

العدالة والمساواة بين الأجيال والإنصاف بين الأجيال وتغير المناخ 23 1.

الإنصاف بموجب القانون البيئي الدولي 23

المساواة بين الأجيال: المفهوم. 24

حقوق الطفل 28

العدالة بين الأجيال وتغير المناخ. 30 1.

2. حقوق الإنسان وتغير المناخ 30

الحق في الحياة 31 أنا.

الحق في تقرير المصير 33 ثانيا.

الحق في بيئة صحية 33 ثالثا.

الحق في الصحة 35 رابعا.

الحق في الحياة الخاصة والعائلية 35 الخامس.

الحق في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها 36

الحق في الانتصاف الفعال لخرق التزامات حقوق الإنسان 37

مبادئ القانون البيئي وتغير المناخ 39 3.

منع الضرر الجسيم العابر للحدود 39 أنا.

المبدأ الوقائي 42 ثانيا.

Machine Translated by Google

43	واجب التعاون	ثالثا.
44	مبدأ التضامن	رابعا.
45	مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة	الخامس.
46	التزام حسن النية	السادس.
47	المشاركة العامة	السابع.
48	.4اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، واتفاق باريس ، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار	
48	الاعتراف بالمعاهدة بالمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف ، وخفض التكاليف ، وأولوية الدول كجهات فاعلة	أنا.
48	ثانيا. واجب حماية البيئة البحرية والمحافظة عليها واتفاقية الأمم المتحدة رقم 48 قانون البحار	
50	اتفاقية باريس	
52	ب. أجوبة السؤال الثاني	
54	مسؤولية الدولة عن الأضرار البيئية.	1.
55	حقوق الدول والأفراد المتضررين	2.
56	.3أشكال الجبر المتاحة للدول المضرورة	
56	الرد	
57	ثانيا. تعويض	
58	إشباع	
58	زواج المطالبات	4.
61		المرفق ألف
61	الإجراءات الاستشارية أمام محكمة العدل الدولية	

Machine Translated by Google

دليل العدالة المناخية للشباب -مذكرة قانونية

أولا -مقدمة وبيان الغرض

خلال الدورة السابعة والسبعين 29)مارس ، (2023اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)بالإجماع القرار A / RES / 77/276الذي يتعلق بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق تغير المناخ. من خلال اعتماد هذا القرار ، قررت الجمعية العامة ، وفقًا للمادة 96من ميثاق الأمم المتحدة ، أن تطلب من محكمة العدل الدولية (المحكمة ، محكمة العدل الدولية) ، وفقًا للمادة 65من النظام الأساسي للمحكمة ، إصدار قرار فتوى بشأن الأسئلة المبينة أدناه.

القرار A / RES / 77/276هو طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة الوحيد للحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية والذي تم اعتماده بالإجماع. ويشير هذا التأييد الساحق إلى دعم قوي وواسع النطاق داخل المجتمع الدولي لأهمية توضيح المبادئ والحقوق والالتزامات القانونية التي تؤثر على المجتمع الدولي ككل ، بما في ذلك الأجيال البشرية الحالية والمقبلة.

الأسئلة الواردة في القرار A / RES / 77/276هي كالتالي:

"مع مراعاة خاصة لميثاق الأمم المتحدة ، والعهد الدولي الخاص بـ
الحقوق المدنية والسياسية ، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، و
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، اتفاقية باريس ، الأمم المتحدة
اتفاقية قانون البحار ، واجب العناية الواجبة ، الحقوق المعترف بها في العالمية
إعلان حقوق الإنسان ومبدأ منع إلحاق ضرر جسيم بالبيئة وواجب حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ،

(أ) ما هي التزامات الدول بموجب القانون الدولي لضمان حماية النظام المناخي (1)والأجزاء الأخرى من البيئة من انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ للدول وللأجيال الحالية والمقبلة ؛

(ب) ما هي العواقب القانونية المترتبة على هذه الالتزامات بالنسبة للدول عندما تسبب أفعالها أو امتناعها عن فعلها في إلحاق ضرر جسيم بالنظام المناخي وأجزاء أخرى من البيئة ، فيما يتعلق بما يلي:

`1'الدول ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، الدول الجزرية الصغيرة النامية ، التي تضررت أو تتأثر بشكل خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ أو تتأثر بها بشكل خاص ، بسبب ظروفها الجغرافية ومستوى تنميتها؟

"2"شعوب وأفراد أجيال الحاضر والمستقبل المتأثرين بالآثار الضارة لتغير المناخ؟ "

يرغب التحالف العالمي للشباب 2والمجتمع المدني 3الذي دعم مبادرة طلب هذه الفتوى في مساعدة الدول والمنظمات الحكومية الدولية في تحضيراتها لإجراءات الفتوى. لتحقيق هذا الهدف ، قمنا بإعداد هذا الكتيب ، الذي يشرح أهدافنا في

---

[1] تعرف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ النظام المناخي بأنه نظام شديد التعقيد يتكون من خمسة مكونات رئيسية: الغلاف الجوي ، والغلاف المائي ، والغلاف الجليدي ، والغلاف الصخري ، والمحيط الحيوي ، والتفاعلات فيما بينها. يتطور النظام المناخي بمرور الوقت تحت تأثير ديناميكياته الداخلية وبسبب التأثيرات الخارجية مثل الانفجارات البركانية والتغيرات الشمسية والتأثيرات البشرية مثل التكوين المتغير للغلاف الجوي وتغير استخدام الأراضي. يرى.

"الملحق الثاني -المسرد -الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ" (8102hc.ccpi) <https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/02/WGIIAR5-AnnexII_FINAL.pdf> تم الوصول إليه في 9مارس .2023.

[2] طلاب جزر المحيط الهادئ يكافحون تغير المناخ وشباب العالم من أجل العدالة المناخية.

[3] التحالف من أجل فتوى العدالة المناخية.

Machine Translated by Google

دفع حملة الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وتقديم وتبرير استجابتنا للأسئلة التي ستنظر فيها المحكمة. هذا الكتيب هو الوثيقة القانونية الأساسية للحملة العالمية لتحالف الشباب والمجتمع المدني. من المفترض أن يكون الوصول إليه سهلاً ، ويحتوي على شرح شامل لأهدافنا ومواقفنا. ويهدف هذا الكتيب أيضًا إلى أن يكون بمثابة أداة داعمة لإلهام الدول والجهات الفاعلة من غير الدول لاكتساب فهم أفضل للمسائل القانونية المعنية ، ودعمها في التحضير واتخاذ القرار أثناء مشاركتها في إجراءات محكمة العدل الدولية.

دليل العدالة المناخية للشباب -المذكرة القانونية مقسم إلى ستة فصول وملحق واحد.

يشرح الفصل الأول الغرض من الكتيب وأهمية حملة التحالف العالمي للشباب والمجتمع المدني. يقدم الفصل الثاني سياق الحملة ، بما في ذلك تاريخها وأهميتها في حركة العدالة المناخية العالمية. يشرح الفصل الثالث دور الفتاوى في القانون الدولي ، وأهميتها في تطوير القانون الدولي وتوضيحه ، وأهميتها بالنسبة للحملة الفتوى لمحكمة العدل الدولية التابعة للتحالف العالمي للشباب والمجتمع المدني.

يقدم الفصلان الرابع والخامس الأسس القانونية لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بما في ذلك اختصاص المحكمة لإصدار رأي استشاري بشأن تغير المناخ. يلخص الفصل السادس الأسئلة المحددة التي طُلب من المحكمة معالجتها ويقدم إجابة تحالف الشباب والمجتمع المدني على الأسئلة. يوضح الملحق أ عملية تقديم المرافعات وتقديم الحجج في إجراءات الإفتاء أمام المحكمة.

ثانيًا. خلفية حملة الإيكاو للشباب والمجتمع المدني

أ. حملة الايكاو

مهمة السعي للحصول على هذا الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن العدالة المناخية تم تصميمها لأول مرة بين فئة من طلاب القانون في جامعة جنوب المحيط الهادئ. التعرف على تاريخ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)لمدة 30عامًا من النتائج غير الكافية ، والعواقب الوخيمة لمجتمعاتهم ، قرر 27شابًا من سكان جزر المحيط الهادئ أن جميع السبل لمعالجة تغير المناخ في إطار القانون الدولي يجب أن تكون التحقيق. شكل هؤلاء الطلاب منظمة -طلاب جزر المحيط الهادئ الذين يكافحون تغير المناخ - 4 (PISFCC)وفي مارس 2019بدأوا في إقناع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF)بإحالة قضية تغير المناخ وحقوق الإنسان إلى محكمة العدل الدولية . أشار بيان قادة صندوق الاستثمارات العامة الصادر في أغسطس / آب ، 2019دون اعتماد ، إلى اقتراح الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

واصل PISFCCبشكل خلاق بناء حملته للمجتمع المدني خلال جائحة ، COVID-19وحصل على دعم من المجتمع المدني وحركات الشباب من جميع أنحاء العالم. اعترافًا بالأهمية العالمية للحملة ، في عام ، 2020نظم PISFCCوالشركاء الشباب لتأسيس شباب العالم من أجل العدالة المناخية 6 (WYCJ)لتوحيد جميع الشباب للعمل من أجل هذه المهمة. توسعت WYCJمنذ ذلك الحين إلى أمريكا اللاتينية وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا وأفريقيا. لقد حشدت WYCJمنظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية وحركات الشباب لدعم دفع جميع الحكومات لدعم جهود فانواتو في السعي للحصول على الرأي الاستشاري.

نمت حركة المجتمع المدني هذه ، التي ولدت بين الطلاب ، بشكل كبير في أوائل عام 2022مع تشكيلها

4 انظر طلاب جزر المحيط الهادئ الذين يكافحون تغير المناخ ، (PISFCC)"البحث عن رأي استشاري من محكمة العدل الدولية" (طلاب جزر المحيط الهادئ يكافحون تغير المناخ < https://www.pisfcc.org/> (2019تم الوصول إليه في 9مارس 2023.

5 انظر منتدى جزر المحيط الهادئ ، "منتدى جزر المحيط الهادئ" (من نحن -منتدى جزر المحيط الهادئ). <www.forumsec.org/ https://>تم الوصول إليه في 9مارس 2023.

6 انظر شباب العالم من أجل العدالة المناخية ، "شباب العالم من أجل العدالة المناخية" (Youth for Climate Justice 2019) s'dlroW <https://www.wy4cj.org/>تم الوصول إليه في 9مارس 2023.

Machine Translated by Google

من التحالف من أجل رأي استشاري للعدالة المناخية. يمثل التحالف أكثر من 1500منظمة منفصلة ، من العديد من الجمعيات الشعبية إلى المنظمات الدولية الكبيرة.

اجتمع تحالف المجتمع المدني من أجل فتوى تتعلق بالعدالة المناخية لدعم جهود حكومة فانواتو التي اعتمدت هدف السعي للحصول على رأي استشاري بشأن العدالة المناخية في سبتمبر .2021وفي معرض حديثه عند إطلاق التحالف ، قدم رئيس وزراء فانواتو أسبابه لمتابعة الرأي الاستشاري حول العدالة المناخية:

"هذا من أجل أكثر الناس ضعفا في العالم ، للبشرية جمعاء ، ومستقبلنا الجماعي. هذا يتعلق بما يجب أن ننقذه ، وليس ما فقدنا. هذه حملة لبناء الطموح وليس الانقسام. هذه حملة للنهوض بأهداف اتفاقية باريس. هذه هي دعوة الأجيال الشابة للعدالة إلى أعلى محكمة في العالم "

بالنسبة لرئيس فانواتو ، فإن الأمر يتعلق أيضًا بالالتزام الأخلاقي للقيادة:

قال السيد فوروبارافو ، "عندما اقترح طلاب القانون النظر فيما إذا كان من الممكن استخدام القوانين الدولية الحالية لحماية الأجيال القادمة ، لم يكن بإمكانه إبعادهم. في ثقافته ، قال ، كبار السن لديهم التزامات. إنهم يطلبون من القيادة الحكومية ، ويطلبون من القيادة الإقليمية ، ويطلبون من القيادة الدولية أن تلتزم بواجبها ."

في آذار / مارس ، 2023حققت أربع سنوات من الجهود الجماعية أول إنجاز لها -اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار يدعو محكمة العدل الدولية إلى إصدار رأي استشاري بشأن القضايا المتعلقة بتغير المناخ وحقوق الإنسان وحماية حقوق الأجيال الحالية والمقبلة.

توفر هذه الإجراءات الاستشارية المقبلة فرصة فريدة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليكون لها دور في تشكيل تفسير وتوضيح القانون الدولي من قبل المحكمة العليا في العالم. وكما تشير الأسئلة ، فإن مناظير وتجارب الدول المعرضة للمناخ والشعوب والأجيال من الأجيال الحالية والمقبلة المتأثرة بالآثار الضارة لتغير المناخ لها أهمية خاصة. تنبع هذه الأهمية من المبدأ الأخلاقي الأساسي الذي يقضي بضرورة تضخيم مصالح وأصوات الأشخاص الأكثر عرضة لخطر الأذى والمعاناة غير العادلة ، وعدم إسكاتها أو تجاهلها.

الآن وقد تقدمت الحملة والجهود المشتركة إلى مرحلة طلب الرأي الاستشاري ، تقع على عاتق الجميع مسؤولية مساعدة المحكمة في الإجابة على الأسئلة القانونية. نحن ، تحالف الشباب والمجتمع المدني الذي أطلق منذ عام 2019حملة لإصدار رأي استشاري بشأن المناخ من محكمة العدل الدولية ، نعتقد أن الإجراءات الاستشارية المقبلة توفر للمجتمع العالمي آلية قوية يمكن من خلالها اختيار مسارات أكثر تفاؤلاً وإيجابية واستدامة. ، في القانون والعمل.

إننا نحث بشدة حكومات جميع الدول ، ولا سيما الدول المعرضة للتأثر بالمناخ ، على الاستفادة الكاملة من هذه الفرصة للمشاركة في إجراءات المحكمة والتأثير بشكل إيجابي على تفسيرها للقانون الدولي.

ب. تبرير الحاجة إلى فتوى بشأن تغير المناخ

في 9أغسطس ، 2021أكد تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC)أن تغير المناخ البشري المنشأ لا يمكن إنكاره ، مما يؤكد وجود أزمة عالمية حاضرة.

---

7 the-hague-the fight-to-يونيو -Guardian 19 ehT) "الكفاح من أجل التعرف على الضرر المناخي في القانون الدولي" Lyons K ، "From Vanuatu Law School to the Hague: -vanuatu-law-school-to-https://www.theguardian.com/world/2022/jun/20/from> (2022الاعتراف بضرر المناخ في القانون الدولي> تمت الزيارة في 9مارس / آذار .2023

8نيويورك تايمز Tiny Vanuatu"تستخدم" عدم أهميتها "لإطلاق أفكار مناخية كبيرة" ، 8ديسمبر .2022

Machine Translated by Google

9في مارس ، 2023ذكرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أنه "بدون إجراءات تكيف وتخفيف عاجلة وفعالة ومنصفة" سيهدد تغير المناخ بشكل متزايد حقوق الإنسان للناس في جميع أنحاء العالم "مع عواقب وخيمة على الحاضر والمستقبل. 10على الصعيد العالمي ، توضح نتائج الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن تغير المناخ يساهم في الأزمات الإنسانية حيثما تتفاعل مخاطر المناخ مع قابلية التأثر الشديدة. يخلص أحدث تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن الأنشطة البشرية ، بشكل أساسي من خلال انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، قد تسببت بشكل لا لبس فيه في الاحترار العالمي ، حيث وصلت درجة حرارة سطح الأرض إلى 1.1درجة مئوية فوق متوسط 1900-1850في .2020-2011تستمر انبعاثات غازات الدفيئة العالمية في الزيادة من استخدام الطاقة واستخدام الأراضي وتغير استخدام الأراضي . كما يصف الآثار الشديدة التي تسببها التغيرات الواسعة النطاق والسريعة في الغلاف الجوي والمحيطات والغلاف الجليدي والمحيط الحيوي. يؤثر تغير المناخ الذي يسببه الإنسان بالفعل على العديد من الظواهر المناخية المتطرفة في كل منطقة في جميع أنحاء العالم ، مما يؤدي إلى انتشار الآثار الضارة والخسائر والأضرار التي تلحق بالطبيعة والبشر. المجتمعات الضعيفة التي ساهمت تاريخيًا بأقل قدر في تغير المناخ تتأثر بشكل غير متناسب 11.ويخلص التقرير إلى أن الاحترار العالمي سيستمر في الزيادة على المدى القريب (2040-2021)ويرجع ذلك أساسًا إلى زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التراكمية في جميع السيناريوهات والمسارات النموذجية تقريبًا. . على المدى القريب ، من المرجح أن يصل الاحترار العالمي إلى 1.5درجة مئوية حتى في ظل سيناريو انبعاثات غازات الدفيئة المنخفضة للغاية ومن المرجح جدًا أن يتجاوز 1.5درجة مئوية في ظل سيناريوهات أعلى للانبعاثات . التركيزات منذ حوالي عام 1750سببها بشكل لا لبس فيه الأنشطة البشرية.

توجد بؤر عالمية ذات درجة عالية من الضعف البشري بشكل خاص في إفريقيا ، وجنوب إفريقيا ، وجنوب آسيا ، وأمريكا الوسطى والجنوبية ، والدول الجزرية الصغيرة النامية ، والقطب الشمالي. يؤدي المناخ والظروف المناخية المتطرفة بشكل متزايد إلى النزوح في جميع المناطق ، مع تضرر الدول الجزرية الصغيرة بشكل غير متناسب 13.حدث واحد -الفيضانات المدمرة في باكستان في عام - 2022أدت إلى نزوح 33مليون شخص ، بما في ذلك ما يقرب من 16مليون طفل.

يؤثر تغير المناخ بالفعل في منطقة جزر المحيط الهادئ بشدة على جميع القطاعات الاقتصادية وقطاعات الموارد ، ولا سيما الزراعة والمياه والموارد الساحلية والبحرية والبنية التحتية ، فضلاً عن السياحة . وغير الاقتصادية ، بما في ذلك التنوع البيولوجي والهويات الثقافية والأراضي العرفية التي يملكها السكان الأصليون. بالنسبة لفانواتو ، فإن الأحداث المناخية المدمرة -مثل إعصار هارولد في عام - 2020تدمر منازل وقرى بأكملها مما يؤدي إلى خسائر في الأرواح ومحو الكثير من الناتج المحلي الإجمالي الوطني في يوم واحد. ولحقت أضرار كارثية مماثلة في فيجي ، وجزر سليمان ، وتونغا .

---

9 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، تغير المناخ :2021أساس العلوم الفيزيائية. مساهمة العمل المجموعة الأولى في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، مطبعة جامعة كامبريدج ، .2021

10 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، التقرير التجميعي السادس لتقرير التقييم (AR6)القسم ، 4.1الصفحة .56

11 المعرف في .IPCC AR6 SYR 2023 ، 5

12 المعرف في .IPCC AR6 SYR 2023 ، 12

13 بنك التنمية الأفريقي: https://www.afdb.org/en/news-and-events/press-releases/africa-loses-15-its-gdp-capita-an في الأصل-بسبب-تغير المناخ-أفريقيا-التنمية-البنك القائم بأعمال كبير الاقتصاديين-كيفين-أوراما 54660-

14 "أكثر من ثلاثة ملايين طفل معرضون للخطر بسبب الفيضانات المدمرة التي تضرب باكستان" (اليونيسف .https: // www.unicef <(2022 org / press-release / more-three-million-children-risk-devastating-flus-hit-pakistan> تم الوصول إليه في 9مارس .2023

15 حكومة فانواتو ، "مبادرة فانواتو لمحكمة العدل الدولية -لماذا محكمة العدل الدولية (مبادرة فانواتو لمحكمة العدل الدولية -لماذا محكمة العدل الدولية) <com / why-icj .https: // www.vanuatuicj>تمت الزيارة في 10مارس .2023انظر أيضًا IPCC (2014). "، 2014في التأثيرات والتكيف والضعف. الجزء أ: الجوانب العالمية والقطاعية. مساهمة الفريق العامل الثاني في تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، محرران سي بي فيلد ، وآخرون. (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج) ، .IPCC (2018) "ملخص لواضعي السياسات" في ظاهرة الاحتباس الحراري 1.5درجة مئوية. تقرير خاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن آثار الاحترار العالمي عند 1.5درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية ومسارات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية ذات الصلة ، في سياق تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ ، والتنمية المستدامة ، والجهود المبذولة للقضاء على الفقر ، محرران ف.ماسون-دلموت ، ب. تشاي ، هوو بورتنر ، د.

روبرتس وآخرون. (جنيف: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية)

16 حكومة فانواتو ، "مبادرة فانواتو لمحكمة العدل الدولية -لماذا محكمة العدل الدولية" (مبادرة فانواتو لمحكمة العدل الدولية -لماذا محكمة العدل الدولية) <com / why-icj .https: // www.vanuatuicj>تمت الزيارة في 10مارس .2023انظر أيضًا ، 4 /https://reliefweb.int/report/vanuatu > (April 2020) - Vanuatu" (Relief Web April 30، 2020) "Pacific Islands: Tropical Cyclone Harold Human Situation Report No. 2 (Reporting Period: 15 to 29

Machine Translated by Google

تجبر الآثار الخطيرة لارتفاع مستوى سطح البحر والأحداث الشديدة في مستوى سطح البحر المجتمعات المحلية في الجزر الخارجية على الانتقال بسبب توقع تعرض الجزر للفيضان الدائم.

تشهد قارة أفريقيا بالفعل آثار تغير المناخ ، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة والجفاف والفيضانات وانعدام الأمن الغذائي. تشير البيانات إلى أن تغير المناخ يؤثر بالفعل بشكل كبير على اقتصادات القارة. وفقًا لتقديرات في بعض الأماكن ، تخسر إفريقيا ما يزيد عن 15٪من نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب تغير المناخ. بحلول عام 2050 ، قد يضطر ما يصل إلى 86مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء إلى الهجرة بسبب العوامل المتعلقة بتغير المناخ مثل التصحر وندرة المياه.

في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، أدت الأحداث المناخية القاسية الأكثر تواترًا مثل الجفاف وموجات الحر وموجات البرد والأعاصير المدارية والفيضانات إلى فقدان مئات الأرواح ، وألحقت أضرارًا جسيمة بإنتاج المحاصيل والبنية التحتية ، ونزوح البشر. من المتوقع أن يستمر ارتفاع مستوى سطح البحر واحترار المحيطات في التأثير على سبل العيش الساحلية ، والسياحة ، والصحة ، والغذاء ، والطاقة ، والأمن المائي ، لا سيما في بلدان البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى. بالنسبة للعديد من مدن الأنديز ، يمثل ذوبان الأنهار الجليدية فقدان مصدر مهم للمياه العذبة المتاحة حاليًا للاستخدام المنزلي والري والطاقة الكهرومائية 19.

في ضوء ما سبق ، ليس من المستغرب أن المجتمع العالمي قد اعترف بتغير المناخ باعتباره "اهتمامًا مشتركًا للبشرية" ، 20وهو مفهوم يشمل الحاجة إلى موازنة المصالح التي تتجاوز العلاقات الثنائية وربطها بدلاً من ذلك بالشواغل العالمية للإنسانية. 21وبالمثل ، يركز هذا المفهوم على التقاسم العادل للأعباء والمسؤوليات -في حماية البيئة -من قبل جميع الدول

باعتباره شاغلاً مشتركًا للبشرية ، وتهديدًا خطيرًا للتمتع بحقوق الإنسان العالمية الأساسية ، فإن للمجتمع الدولي مصلحة عاجلة ومشتركة في منع الآثار الضارة لتغير المناخ . (23)تتطلب خطورة آثار تغير المناخ وإمكانية عدم رجوعها نهجًا عالميًا ، وتمتد المصالح المعرضة للخطر إلى ما هو أبعد من مصالح الدول الفردية. لذلك ، من الضروري الحصول على فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن تغير المناخ ، والتي يمكن أن تساعد في توضيح الإطار القانوني الحالي للعمل الجماعي والمسؤولية الجماعية. علاوة على ذلك ، يمكن أن يساعد في حل المشكلات القانونية التي لها تأثير كبير على الكوكب ، مما يمهد الطريق لمستقبل أكثر استدامة.

سنشرح في الأقسام التالية دور المحكمة ، ونبرز أهمية إصدار رأي استشاري ، ونقدم المعلومات ذات الصلة التي ستساعد في الإجابة على الأسئلة الواردة في القرار A / RES / 77/276.

---

17 تم الدخول في 9مارس / آذار .2023
بوابة معرفة تغير المناخ: https://climateknowledgeportal.worldbank.org/sites/default/files/country-pro
files / الملفات 15816-WB_Kiribati٪ 20Country٪ 20Profile-WEB.pdf

18 ريتشارد مونانج وروبرت مجندي 'في عام ، 2023يمكن للأفارقة التصويت لصالح العمل المناخي' موجز السياسة الدولية <africans-can-vote-for-climate-action/
https: // intpolicydigest.org/in-2023- تم الوصول إليه في 31مارس .2023

19 المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، حالة المناخ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، 2021الأرصاد الجوية العالمية منظمة ، جنيف ، .2022

20 البند التمهيدي ، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (1992)(اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ).

21 مشروع ، Gabčikovo-Nagymarosالمجر ضد سلوفاكيا ، رأي منفصل لنائب الرئيس ويرامانتري ، 25سبتمبر ، 1997محكمة العدل الدولية ، الصفحة .115

22 "، Volume 316 ، "Cançado Trindade Antônio Augustoالقانون الدولي للبشرية: نحو US gentiumجديد: عام دورة في القانون الدولي العام (Martinus Nijhoff 2006)في الصفحة .386

23 "أسباب وآثار تغير المناخ" (الأمم المتحدة) <https://www.un.org/en/climatechange/science/causes-ef
fects-Climate-change تم الوصول إليه في 13مارس 2023

Machine Translated by Google

ثالثا. الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية: دور الفتاوى وأهميتها

أ. لماذا محكمة العدل الدولية؟

محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة 24 (UN)وقد تم تأسيسها خلفًا لمحكمة العدل الدولي الدائمة .(PCIJ)يشير ميثاق الأمم المتحدة (ميثاق الأمم المتحدة) إلى محكمة العدل الدولية في أحكام متعددة ، مع المادة 7التي تعترف بها كأحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة 25.

تتمتع محكمة العدل الدولية بسلطة قضائية على نوعين من الإجراءات: القضايا الخلافية ، والإجراءات الاستشارية. في القضايا الخلافية ، تفصل المحكمة في المنازعات القانونية بين دولتين أو أكثر. وعلى النقيض من ذلك ، في الإجراءات الاستشارية ، تصدر المحكمة رأيًا استشاريًا بشأن مسألة أو أسئلة قانونية طرحتها هيئة مخولة

على مر السنين ، لعبت محكمة العدل الدولية دورًا جوهريًا في تطوير القانون الدولي وتوضيحه. تكمن أهميتها في مكانتها باعتبارها الجهاز القضائي الأكثر حجية في العالم ، وكونها جهة فاعلة رئيسية في تسوية النزاعات وصون السلم والأمن الدوليين. في حين أن محكمة العدل الدولية ليست مشرّعًا ، بل هي هيئة قضائية تطبق وتفسر القانون الحالي ، إلا أن المحكمة تمارس سلطتها في تحديد وتوضيح كل من القواعد الدولية الراسخة والناشئة ، فضلاً عن ربط مجالات القانون المنفصلة سابقًا. طوال فترة وجودها ، لم تقم محكمة العدل الدولية بتسوية النزاعات فحسب ، بل منعت أيضًا النزاعات المسلحة والانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان.

27

منذ إنشاء محكمة العدل الدولية ، كانت 97دولة أطرافا في إجراءات نزاع ، موزعة على النحو التالي: 27دولة أفريقية ، و 16دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ؛ 19دولة آسيوية ؛ و 35دولة من أوروبا وأماكن أخرى. وقدمت هذه الدول ما مجموعه 148حالة إلى محكمة العدل الدولية. وشاركت 125دولة و 11منظمة حكومية دولية في 28جلسة استشارية. إن تنوع الدول التي شاركت في هذه الأمور المعروضة على المحكمة يؤكد دورها كمحكمة عالمية. نلاحظ من أجل التوضيح أن الإجراء الاستشاري القادم بشأن المناخ ليس مثيرًا للجدل بطبيعته.

ب. ما هي الفتوى؟

الرأي الاستشاري هو "رأي صادر عن محكمة أو هيئة تحكيم دولية بناءً على طلب هيئة مخول بطلبها ، بهدف توضيح مسألة قانونية لصالح تلك الهيئة." لا تُلزم الهيئة الطالبة أو أي دولة باتخاذ إجراءات محددة بناءً على هذا الرأي 29.الهدف من الإجراءات الاستشارية ليس الفصل في النزاعات ، ولكن

---

24 فن. (1) 7من ميثاق الأمم المتحدة (ميثاق الأمم المتحدة).

25 انظر أيضًا ، الفصل الرابع عشر ، المواد 96-92من ميثاق الأمم المتحدة ، المادة 1من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية (ICJ النظام الأساسي) الذي ينص على أن محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة.

26 المادة 96من ميثاق الأمم المتحدة.

27 على سبيل المثال ، في الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها. تتعلق القضية بنزاع بين نيكاراغوا والولايات المتحدة حول مزاعم معينة من نيكاراغوا عن دعم الولايات المتحدة لجماعات إرهابية نيكاراغوا في أراضيها عن طريق تعدين موانئ نيكاراغوا. حكمت المحكمة في النهاية لصالح نيكاراغوا ، وعلى الرغم من عدم حضور الولايات المتحدة في الإجراءات ، فقد أمرت الولايات المتحدة بدفع تعويضات. في حين أن الولايات المتحدة لم تمتثل للحكم واعترضت على تطبيقه في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، إلا أن الحكم خفف التوترات بين البلدين. الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية) ، الاختصاص والمقبولية ، الحكم ، تقارير محكمة العدل الدولية ، 1984ص. ، 392الفقرات. .125 - 75

28 Salmon J. "Dictionnaire De Droit International Public" (Librairie en ligne de référence pour les ouvrages de droit November 2001 ،1تم الوصول إليه في 9مارس .2023 <https://www.lgdj.fr/dictionnaire-de-droit-international-public-9782802715207.html>)

29 هيو ثيرلواي ، "آراء استشارية" (أبريل (2006في آن بيترز (20-2021)والبروفيسور روديجر ولفروم ، (2020-2004)موسوعة ماكس بلانك للقانون الدولي العام (الطبعة الإلكترونية) ، الفقرة .1علاوة على ذلك ، يجب أن تكون الفتاوى 6

Machine Translated by Google

المشاركة في أعمال الأمم المتحدة والمساعدة في تحديد التزامات الدول بموجب القانون الدولي .30وتوجه الفتوى إلى الجهاز الطالبة وليس إلى دول معينة

يمكن للدول أو المنظمات الدولية قبول الآراء الاستشارية باعتبارها ملزمة من خلال الاتفاقات اللاحقة 32.كما لاحظت المحكمة في فتواها بشأن الاختلاف المتعلق بالحصانة من الإجراءات القانونية للمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان ، "[أ] التمييز وبالتالي ، ينبغي أن يتم الربط بين الطبيعة الاستشارية لمهمة المحكمة والتأثيرات الخاصة التي قد يرغب أطراف النزاع القائم في إسنادها ، في علاقاتهم المتبادلة ، إلى فتوى المحكمة ، والتي ، على هذا النحو ، [. . .]ليس له قوة ملزمة 33 ."

ولاحظت المحكمة كذلك أنه على الرغم من عدم وجود قوة ملزمة ، إلا أن فتاواها تحمل وزنًا قانونيًا كبيرًا وسلطة أخلاقية لأنها غالبًا "أداة للدبلوماسية الوقائية وتساعد على حفظ السلام" 34.وبالمثل ، لاحظت المحكمة أن يمكن للآراء توضيح وتعزيز القانون الدولي ، والذي بدوره يعزز تنمية العلاقات السلمية بين الدول 35.من خلال تفسير القواعد القانونية وتوضيح قابليتها للتطبيق أو التطبيق ، تقدم المحكمة "مساهمتها من خلال تسليط الضوء على الأسئلة القانونية التي تنشأ وتوضيحها. في سياق أنشطة هيئات الأمم المتحدة (أو الهيئات التابعة للأمم المتحدة) ، من أجل تسهيل عملها وتعزيز دور القانون الدولي داخلها .36"وبهذا المعنى ، فإن النتائج القانونية التي توصلت إليها المحكمة نهائية.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه على الرغم من أن الفتوى ليست ملزمة ، فإن القانون الدولي الذي تقدم المحكمة بشأنه رأيها يكون عادةً ملزمًا 37.

حتى الآن ، أصدرت محكمة العدل الدولية 28رأيًا استشاريًا منذ إنشائها في عام 1948مع 125دولة ، ويوضح المستوى العالي لمشاركة الدول في الإجراءات الاستشارية الأهمية التي تعلقها الدول على الاختصاص الاستشاري للمحكمة وعلى دور المحكمة في تقديم المشورة القانونية.38 تقدمها الدول انظر في تقديم تفسيرهم وفهمهم للمسائل القانونية المقدمة إلى محكمة العدل الدولية ، وفي الوقت نفسه مساعدة المحكمة في مهمتها القضائية.

كما تم الاعتراف بأهمية الآراء الاستشارية لمحكمة العدل الدولية من قبل المحاكم والهيئات القضائية الدولية الأخرى مثل محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (CJEU)والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

تميز عن الأحكام التفسيرية. الأحكام التصريحية ملزمة ، مما يعني أن النزاع الأساسي يتم حله من خلال الحكم مما يؤدي إلى تأثير الأمر المقضي . لا ترتبط مثل هذه القوة الملزمة برأي استشاري.

انظر هيو ثيرلواي ، "آراء استشارية" (أبريل (2006في آن بيترز (20-2021)والبروفيسور روديجر ولفروم ، (2004-2020)موسوعة ماكس بلانك للقانون الدولي العام (الطبعة الإلكترونية) ، الفقرة. 2.

30 انظر Kolb R، The International Court of Justice (Hart Publishing 2013)، at p. 1021.

31 وتجدر الإشارة إلى أنه في الرأي الاستشاري ، في تفسير معاهدات السلام ، قضت المحكمة بأن "رأي المحكمة لا يُعطى للولايات ، ولكن للجهاز الذي يحق له طلبه ؛ رد المحكمة ، ، (...) يمثل مشاركتها في أنشطة المنظمة ، ومن حيث المبدأ ، لا ينبغي رفضه ."تفسير معاهدات السلام ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية ، ، 1950ص. ، 65ص. 71

32 هيو ثيرلواي ، "آراء استشارية" (أبريل (2006في آن بيترز (20–2021)والبروفيسور روديجر فولفروم (2004–2004) ، (2020موسوعة ماكس بلانك للقانون الدولي العام edn)عبر الإنترنت) ، الفقرة. 3.

33 الاختلاف المتعلق بالحصانة من الإجراءات القانونية للمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية ، 1999ص. ، 62الفقرة. ؛ 25انظر أيضًا تفسير معاهدات السلام مع بلغاريا والمجر ورومانيا ، المرحلة الأولى ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية ، ، 1950ص. .71

34 "الاختصاص الاستشاري" (محكمة العدل الدولية) <https://www.icj-cij.org/advisory-jurisdiction>تم الوصول إليه في 9مارس ، 2023.

35

36 انظر Kolb R، The International Court of Justice (Hart Publishing 2013)، p. 1021.

37 خورخي فينواليس ، عرض تقديمي إلى مؤتمر تغير المناخ والقانون الدولي: الوعد برأي استشاري من محكمة العدل الدولية قصر السلام ، لاهاي ، 20يونيو .2022

38 انظر دليل محكمة العدل الدولية (مسجل محكمة العدل الدولية (2021ص .88-87

Machine Translated by Google

الحقوق ، (ECtHR)ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (IACtHR)والمحكمة الدولية لقانون البحار .(ITLOS)على وجه الخصوص ، لاحظت المحكمة الدولية لقانون البحار أن "القرارات القضائية الصادرة في الفتاوى لا تقل وزناً وسلطة عن تلك التي تصدر في الأحكام لأنها تصدر بنفس الدقة والتمحيص من قبل" الجهاز القضائي الرئيسي "للأمم المتحدة المختص في المسائل الدولية. 39

وكما أقر القاضي الخاص والمسجل السابق لمحكمة العدل الدولية ، سعادة السيد فيليب كوفرور ، "قيل إن العيب الرئيسي لإجراء الفتوى هو أنه يؤدي إلى تقديم آراء غير ملزمة". ومع ذلك ، يلاحظ أن هذه الملاحظة يجب أن توصف بأنها

[]"أحكام المحكمة [في الإجراءات الخلافية] ، وفقًا للمادة 59من النظام الأساسي ، ملزمة فقط بين الطرفين. في حالة عدم وجود قاعدة دولية سابقة ، تكمن قيمة هذه القرارات ، خارج إطار قضية معينة ، في جودتها الفنية وسلطة المحكمة. وينطبق الشيء نفسه على الفتاوى ، باستثناء أنه ، كما رأينا ، تكون المناقشات أمام المحكمة أكثر انفتاحًا وللمحكمة حرية أكبر في اختيار ردودها.

في حين أن المصير الفعلي للآراء يعتمد على الهيئات الطالبة ، فإنها تشكل ، بنفس طريقة الأحكام ، السوابق القضائية للمحكمة ، التي تستند إليها ، مثل المحاكم الدولية والوطنية الأخرى ؛ وبالتالي فإنهما يحملان في النهاية نفس الوزن الإجمالي 40 ."

وكما توحي هذه الملاحظة ، فإن إحدى مزايا الفتوى هي أنها لا تقتصر فقط على المسائل الناشئة عن نزاعات بين بلدين. بدلاً من ذلك ، يمكنها معالجة مسائل القانون الدولي مع تطبيق واسع. ويمكن أيضا أن نضيف أن نشاط المحكمة في إجراءات الفتوى لا يختلف عن ذلك في الإجراءات الخلافية بمعنى أن نشاط المحكمة متطابق ، أي تفسير القواعد القانونية وتوضيح قابليتها للتطبيق والتطبيق . وهذا يشمل مسائل مثل تفسير المعاهدات متعددة الأطراف (بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) ، ومحتوى القانون الدولي العرفي (مثل التعاون). ومن الواضح إذن أن المحكمة ، من خلال اختصاصها الاستشاري ، تقدم إرشادات بشأن القضايا القانونية المعقدة التي تتطلب توضيحًا وتفسيرًا بطريقة متسقة ومتماسكة .(41)

بصفتها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة ، فإن محكمة العدل الدولية مجهزة بالخبرة والسلطة القانونية لمعالجة القضايا القانونية المعقدة والمتعددة الأوجه ، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ والقانون البيئي. إن خبرة محكمة العدل الدولية في تفسير وتطبيق القانون الدولي تعزز قدرتها على تقديم آراء موثوقة حول حماية المشاعات العالمية وجميع جوانب تغير المناخ. تؤدي وظائفها القضائية دورًا حاسمًا في تطوير المعايير الدولية الراسخة والناشئة وفي الربط بين مجالات القانون المنفصلة سابقًا. هذا الدور المترابط مهم للغاية في سياق تغير المناخ ، لأن القانون الذي يحكم التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ مجزأ عبر العديد من الأنظمة المختلفة (مثل قانون البيئة وقانون حقوق الإنسان وقانون البحار).

بالإضافة إلى ذلك ، تضم محكمة العدل الدولية مجموعة متنوعة من القضاة المؤهلين تأهيلاً عالياً والذين لا يمتلكون الخبرة القانونية فحسب ، بل ينتمون أيضًا إلى ثقافات وخلفيات قانونية متنوعة للغاية ، ويعكسون مجموعة من الاهتمامات العالمية في هيئة قضائية واحدة. سمعة محكمة العدل الدولية كقضاء مستقل وحيادي

39 نزاع بشأن تعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وجزر المالديف في المحيط الهندي (موريشيوس / مال الغطس) ، المحكمة الدولية لقانون البحار ، الاعتراضات الأولية ، الحكم الصادر في 28كانون الثاني (يناير) ، 2021الفقرة. .203

40 المؤتمر الذي ألقاه سعادة السيد ب. كوفرور ، محكمة العدل الدولية وتغير المناخ ، 16مايو ، 2022اللاتينية الطاولة الأمريكية.

41 في قضية غامبيا ضد ميانمار ، سلطت المحكمة الضوء على القيمة القانونية الكبيرة لاختصاصها الاستشاري. في هذه القضية ، أظهر اعتماد المحكمة على فتواها السابقة في التحفظات على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها أهمية الفتاوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية كمصدر للإرشاد القانوني وسابقة.

Machine Translated by Google

تعزز المؤسسة مصداقية وشرعية آرائها القانونية. ليس من الأخبار أن النقاش حول تغير المناخ كان موضع نزاع شديد خلال العقد الماضي. من خلال تقديم رأي قانوني محايد ، يمكن لمحكمة العدل الدولية أن تساهم بخبرتها القانونية في توفير قاعدة قانونية متينة للحوار البناء والتعاون بين الدول.

الآراء الاستشارية ضرورية للنهوض بالقانون الدولي من خلال معالجة وتوضيح القضايا القانونية ذات التشعبات العالمية الكبيرة. لهذا السبب ، نتفق تمامًا مع استنتاجات يونيو 2022للبروفيسور فينواليس ، الذي أشار إلى أنه "[س] جميع الطرق القضائية المتاحة [لمعالجة تغير المناخ] على المستوى الدولي ، رأي استشاري من محكمة العدل الدولية طلبته الجمعية العامة هو السبيل الأكثر شرعية وبناءة وموثوقية وغير المواجهة التي يمكن اختيارها .

ج. ما هو دور الفتاوى في حماية مصالح المجتمع؟

نظرًا لأن الفتاوى تحمل وزنًا قانونيًا كبيرًا في تطوير القانون الدولي ، فإنها غالبًا ما تستخدم لتوضيح الالتزامات الدولية للدول عندما تتعلق بمصالح المجتمع. كما هو موضح في القسم الثاني (ب) أعلاه ، فإن تغير المناخ له تأثيرات واسعة النطاق لا تؤثر فقط على الدول الفردية ولكن أيضًا على مصالح المجتمع العالمي ، بما في ذلك المشاعات العالمية مثل الغلاف الجوي والمحيطات والقارة القطبية الجنوبية والتنوع البيولوجي العالمي 43.تنوع هذه والتأثيرات الأخرى تكشف أن تغير المناخ ليس مجرد قضية بيئية ، ولكنه يؤثر على جميع قطاعات المجتمع ، ويفرض تحديات كبيرة على الدول التي تسعى إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ، ولتمتع الناس بحقوق الإنسان العالمية التي ينبغي أن تكون. يحميها القانون الدولي والوطني. ولذلك ، فإن الرأي الاستشاري بشأن الالتزامات القانونية للدول فيما يتعلق بتغير المناخ من شأنه أن يوضح هذه الالتزامات ، ويضمن التمسك بها لصالح جميع المجتمعات والأجيال القادمة.

غالبًا ما يستخدم مصطلح "مصلحة المجتمع" في القانون الدولي العام للإشارة إلى المصالح التي يحميها القانون الدولي والتي تتجاوز المصالح الوطنية وتفيد الأفراد أو الجماعات عبر الحدود. "المصالح المشتركة" أو "القيم المشتركة". 46يمكن لمعايير مصلحة المجتمع حماية القيم الأساسية التي يعترف بها القانون الدولي ويوافق عليها باعتبارها مسألة تهم المجتمع الدولي ككل ، 47مثل حماية البيئة وتغير المناخ. إن مفهوم مصلحة المجتمع وثيق الصلة بفهم الطرق التي يحمي بها القانون الدولي ويعزز القيم والمصالح المشتركة عبر الحدود .

---

42 خورخي فينواليس ، عرض تقديمي إلى مؤتمر تغير المناخ والقانون الدولي: الوعد برأي استشاري من محكمة العدل الدولية قصر السلام ، لاهاي ، 20يونيو .2022

43 "الحوكمة العالمية والحوكمة في Global Commonsفي الشراكة العالمية من أجل التنمية لما بعد عام "2015 (فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد الأمم المتحدة <thinkpieces / 24_thinkpiece_global_governance.pdf / untaskteam_undf <https://www.un.org/en/development/desa/policy/ (2015تم الوصول إليه في 26فبراير ، 2023الصفحات .6 .5

44 انظر شارما أ (محرر) ، "دليل اتفاقية باريس <https://ecbi.org/sites/default/files/Guide%20 to% 20Paris% 20Agreement.pdf> .(ebi.org 2020) "Ecbi.org -تم الوصول إليه في 9مارس ، 2023ص .34

45 إيزابيل فيشتنر ، "مصلحة المجتمع" (فبراير (2007في آن بيترز (- 2021)والبروفيسور روديجر فولفروم -2004) ، (2020موسوعة ماكس بلانك للقانون الدولي العام edn)عبر الإنترنت) ، الفقرة. .2

46 المرجع نفسه.

47 إيزابيل فيشتنر ، نقلاً عن برونو سيما في "مصلحة المجتمع" (فبراير (2007في آن بيترز (-2021)وأستاذة Rüdiger Wolfrum (2004-2020)موسوعة ماكس بلانك للقانون الدولي العام edn)عبر الإنترنت) ، الفقرة. .3

48 في هذه المرحلة ، نعتقد أنه من المهم التمييز بين اهتمامات المجتمع والمشاعات العالمية. على الرغم من أن اهتمامات المجتمع والمشاعات العالمية تشترك في أوجه تشابه ، إلا أنهما ليسا نفس الشيء تمامًا. تشير المشاعات العالمية على وجه التحديد إلى المناطق المشتركة التي تقع خارج الولاية الوطنية وسيطرة الدول والتي لا تنتمي إلى أي دولة ؛ هم جزء من الدقة communis.(انظر Oral N ، "المشاع العالمي والمصالح المشتركة: هل هناك أرضية مشتركة؟" [1202] حماية المصالح العامة في القانون الدولي المعاصر ، 13ص (.13من ناحية أخرى ، تشير مصالح المجتمع إلى 9

Machine Translated by Google

الأجيال القادمة هي عنصر أساسي في مصالح المجتمع.

ومن الأمثلة القوية على المساهمة المثمرة للمحكمة في القانون الدولي دورها في توضيح مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. في فتواها المؤرخة 8تموز / يوليه 1996بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ، حدّدت المحكمة بشكل حاد الظروف التي يُسمح فيها للدول باستخدام الأسلحة النووية ، وقصرت شرعيتها المحتملة على مجموعة من القضايا شديدة الضيق والمتطرفة. 49وأكدت المحكمة أيضا أن الدول ملزمة بالسعي لنزع السلاح النووي العالمي.

في تلك القضية ، أقرت المحكمة أولاً بالالتزامات العامة للدول لحماية البيئة ، مؤكدة "وجود التزام عام للدول بضمان أن الأنشطة التي تدخل ضمن ولايتها وسيطرتها تحترم بيئة الدول الأخرى أو المناطق الواقعة خارج نطاق الدولة. يتحكم."
50

علاوة على ذلك ، فيما يتعلق بالطلب الحالي ، أقرت المحكمة بذلك

[...]"تتعرض البيئة لتهديد يومي وأن استخدام الأسلحة النووية يمكن أن يشكل كارثة على البيئة. تدرك المحكمة أيضًا أن البيئة ليست فكرة مجردة ولكنها تمثل مساحة المعيشة ونوعية الحياة وصحة البشر ذاتها ، بما في ذلك الأجيال التي لم يولدوا بعد 51 ."

هذا التأكيد ، الذي تم تقديمه في عام ، 1996لا يزال صحيحًا وذو صلة خاصة بالطلب الحالي للحصول على رأي استشاري 52.لا يأخذ في الاعتبار السيناريوهات الكارثية المحتملة التي يمكن أن تؤثر على البيئة فحسب ، بل يعترف أيضًا بالبيئة باعتبارها مكانًا للعيش ، وأهمية حقوق الأجيال الحالية والمقبلة وحقهم في الحياة والصحة. كما يشير إلى التزام الدول بحماية البيئة التي تعتبر من المشاعات العالمية. على أساس رأي المحكمة في الأسلحة النووية والقرارات المتخذة في إجراءات أخرى ، مثيرة للجدل وغير مثيرة للجدل ، نحن على ثقة من أن المحكمة ستجيب على الأسئلة الواردة في القرار A / RES / 77/276بطريقة تساهم بشكل إيجابي في تطوير وتوضيح القانون الدولي ذي الصلة.

رابعا. تختص المحكمة بإصدار رأي استشاري بشأن تغير المناخ

يناقش هذا القسم المتطلبات اللازمة لمحكمة العدل الدولية لإصدار رأي استشاري. تنظم المادة (1) 96من ميثاق الأمم المتحدة والمادة (1) 65من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية اختصاص الجمعية العامة للأمم المتحدة في طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية. وبناءً عليه ، يجوز للمحكمة أن تصدر رأيًا استشاريًا في الحالات الآتية

احتياجات ورغبات وقيم مجتمع معين أو مجموعة من الناس. صحيح أن جميع المشاعات العالمية هي مجتمع في مناطق مختلفة لأنها تؤثر على رفاهية جميع الناس ، ولكن ليست كل اهتمامات المجتمع هي مشاعات عالمية. للتوضيح ، في تحكيم منطقة تشاغوس البحرية المحمية ، بين موريشيوس والمملكة المتحدة (المملكة المتحدة) ، جادلت المملكة المتحدة بأن هناك مصلحة مجتمعية في إنشاء منطقة محمية بحرية حول أرخبيل شاغوس ، ضد اعتراض موري تيوس الذي ادعى السيادة على الأرخبيل. (انظر تحكيم منطقة شاغوس البحرية المحمية (موريشيوس ضد المملكة المتحدة) ، الفقرات.

((Perm. Ct. Arb. 18 Mar، 2015) 134–127في هذا الصدد ، في حين أن إنشاء منطقة بحرية محمية قد يكون مصلحة مجتمعية ، فإنه بالتأكيد لم يكن جزءًا من المشاعات العالمية ، حيث ادعت موريشيوس السيادة عليها الأرخبيل ، وبالتأكيد لم يُعتبر جزءًا من .res communisلذلك ، يمكن القول إن المشاعات العالمية هي مجموعة فرعية من مصالح المجتمع ، لأنها تمثل مصلحة مشتركة لجميع الناس ، لكنها لا تشمل جميع اهتمامات المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك ، تشير المشاعات العالمية إلى المناطق المادية خارج الولاية الوطنية ، في حين أن المصالح المشتركة يمكن أن تكون أهدافًا أو مصالح مشتركة من قبل المجتمع الدولي ، مثل الجهود العالمية للسيطرة على تغير المناخ والحد منه أو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (انظر Wolfrum R ، "تحديد اهتمامات المجتمع في القانون الدولي: المساحات المشتركة وما بعدها" ، اهتمامات المجتمع عبر القانون الدولي .(Oxford University Press 2018) ، p.20)

49 انظر شرعية التهديد بالأسلحة النووية ، فتوى ، 8يوليو / تموز ، 1996تقارير محكمة العدل الدولية ، ، 1996الفقرة. .29

50 انظر شرعية التهديد بالأسلحة النووية ، فتوى ، 8يوليو / تموز ، 1996تقارير محكمة العدل الدولية ، ، 1996الفقرة. .29

51 انظر شرعية التهديد بالأسلحة النووية ، فتوى ، 8يوليو / تموز ، 1996تقارير محكمة العدل الدولية ، ، 1996الفقرة. .29

52 انظر E. Sobenesوآخرون ، البيئة من منظور المحاكم والهيئات القضائية الدولية ، .(2022)

Machine Translated by Google

تم استيفاء شرطين: (أ) تم تقديم طلب الرأي الاستشاري من قبل هيئة معتمدة مختصة لتقديم هذا الطلب -في هذه الحالة الجمعية العامة للأمم المتحدة -و (ب) يتعلق الطلب بمسألة قانونية.

كما نناقش أدناه ، في الحالة قيد البحث ، نعتبر أن كلا الشرطين مستوفيان ، وبالنظر إلى اعتماده بالإجماع وحقيقة أن 132دولة شاركت في رعاية القرار ، 77/276 / A / RESفلا يوجد خلاف واضح حول هذه النقطة . ومع ذلك ، نجد أنه من المفيد شرح سبب اعتقادنا أنه لا توجد أسباب مقنعة للمحكمة لرفض الإجابة على الأسئلة القانونية الواردة في القرار 77/276 / A / RES / A(القسم ج أدناه).

أ. تم تقديم الطلب من قبل هيئة معتمدة: الجمعية العامة

تم تقديم طلب الرأي الاستشاري من قبل الجمعية العامة ، وهي هيئة مختصة بموجب المادة (1) 96من ميثاق الأمم المتحدة. تخول المادة (1) 96الجمعية العامة للأمم المتحدة طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية "بشأن أي مسألة قانونية" ، بغض النظر عما إذا كان هذا السؤال القانوني ينشأ في نطاق أنشطتها أم لا. ما هو ضروري هو أن تقع هذه المسألة ضمن اختصاص الأمم المتحدة .53إن القضايا الأساسية الواردة في القرار مغطاة بالفعل في نطاق اختصاص الأمم المتحدة ، حتى لو لم يتم ذكر بعضها صراحة في الميثاق. وذلك لأن الميثاق يمنحه القوة والواجب لتشجيع [...]"التعاون الدولي في حل المشكلات الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني ، وفي تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية . 54"

عندما تطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة رأيًا استشاريًا من المحكمة وفقًا لقواعدها الخاصة ، فإن الافتراض هو أن الجمعية قد مارست سلطتها بشكل صحيح. كما أوضحت المحكمة ، "[أ] قرار من هيئة مشكّلة بشكل صحيح من أجهزة الأمم المتحدة والذي يتم تمريره وفقًا للنظام الداخلي لهذا الجهاز ويعلن رئيسه أنه تم إقراره على هذا النحو ، يجب أن يُفترض أنه كان صحيحًا 55علاوة على ذلك ، في هذه الحالة ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار بتوافق الآراء بين الدول الأعضاء.

علاوة على ذلك ، وعلى عكس أجهزة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ، فإن سلطة الجمعية العامة للأمم المتحدة في طلب الآراء الاستشارية ليست مقيدة. كما وصف البروفيسور كولب بشكل صحيح ، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن "لديهما "[...]اختصاص أصلي "بدلاً من اختصاص محدود بشكل خاص ، ولا يُستمد الاختصاص القضائي الأصلي من تفويض هيئة أخرى ، بل من حق بموجب الميثاق .56"في الواقع ، فإن نطاق وظائف الجمعية العامة للأمم المتحدة واسع للغاية. وقد لاحظت المحكمة أن "المادة 10من الميثاق قد منحت الجمعية العامة اختصاصًا فيما يتعلق" بأي مسائل أو أية مسائل "في نطاق الميثاق".

وفي مناسبة واحدة فقط ، رفضت محكمة العدل الدولية تقديم رأي استشاري على أساس أن هذا المطلب الأول لم يتم الوفاء به. فيما يتعلق بمشروعية استخدام دولة للأسلحة النووية في نزاع مسلح ، رفضت المحكمة إبداء رأيها الاستشاري على أساس أن الطلب المقدم من منظمة الصحة العالمية لا يتعلق بمسألة تنشأ "في نطاق الأنشطة "الصحة العالمية

---

53 انظر ، Kelsen Hقانون الأمم المتحدة (نُشر تحت رعاية معهد لندن للشؤون العالمية بواسطة
، (Hart Publishing 2013)ص .1034 ، Kolb Rمحكمة العدل الدولية ، (انظر أيضًا ، Stevens & Sons 1951)ص .546

54 المادة (3) 1من ميثاق الأمم المتحدة. انظر أيضا ، المادة 10من ميثاق وظائف وسلطات الجمعية العامة.

55طلب مراجعة الحكم رقم 273الصادر عن المحكمة الإدارية للأمم المتحدة ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية ، ، 1982ص. ، 333الفقرة. .21انظر أيضًا ، مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها (فتوى) ص. ، 232الفقرة. ؛ 11التوافق مع القانون الدولي لإعلان الاستقلال من جانب واحد فيما يتعلق بكوسوفو ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية ، 2010ص. ، 413الفقرة. .21

56 انظر أيضًا ، ، 2013) at p.1038 Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons، Advisory Opinion، ICJ Reports 1996، p. 226

57 Kolb R، The International Court of Justice (Hart Publishingالفقرة. 17

Machine Translated by Google

التنظيم .58كما هو موضح أعلاه ، لا ينطبق هذا القيد في الحالة الحالية ، حيث تكون الأسئلة المقدمة من اختصاص الجمعية العامة للأمم المتحدة.

نظرًا لأن طلب الرأي الاستشاري قد تم اعتماده بشكل صحيح من قبل هيئة مخولة حسب الأصول -الجمعية العامة للأمم المتحدة - 59تعمل في نطاق اختصاصها ، وتثير أسئلة تتعلق مباشرة بولايتها ، 60وهو المطلب الأول لممارسة الاختصاص الاستشاري بموجب المادة (1) 65من النظام الأساسي للمحكمة راضية تماما.

ب. الرأي الاستشاري حول تغير المناخ يتعلق بمسألة قانونية

تنص المادة (1) 96من ميثاق الأمم المتحدة والمادة (1) 65من النظام الأساسي على أنه يجوز للمحكمة إصدار رأي استشاري فقط بشأن "مسألة قانونية". عند معالجة هذا المطلب ، أوضحت المحكمة أن "الأسئلة ... المؤطرة من منظور القانون وتثير مشاكل القانون الدولي ... هي بطبيعتها عرضة للرد على أساس القانون" و "لذلك يبدو ... أنها أسئلة ذات طابع قانوني 61 ."

علاوة على ذلك ، لاحظت المحكمة أن "طلبًا من الجمعية العامة للحصول على رأي استشاري لفحص حالة بالرجوع إلى القانون الدولي يتعلق بمسألة قانونية."

الأسئلة التي طرحتها الجمعية العامة على المحكمة في القرار A / RES / 77/276ذات طبيعة قانونية ، حيث طُلب من المحكمة توضيح التزامات الدول بموجب القانون الدولي لضمان حماية النظام المناخي والأجزاء الأخرى من البيئة للأجيال الحالية والمقبلة ، وكذلك العواقب القانونية لخرق هذه الالتزامات ، وفقًا لمبادئ وقواعد القانون الدولي ذات الصلة. للقيام بذلك ، يجب على المحكمة تحديد المبادئ والقواعد القائمة ، وتفسيرها ، وتطبيقها ، وبالتالي تقديم إجابة على السؤال المطروح على أساس القانون. وكما لاحظ البروفيسور شبتاي روزين ، فإن مهمة المحكمة هي "ضمان احترام القانون الدولي ، الذي هي هيئته" 63و "جناح العلاقة العضوية القائمة الآن بين المحكمة والأمم المتحدة ، ترى المحكمة بصفتها نفسها خاضعة لواجب المشاركة ، في نطاق اختصاصها ، في أنشطة المنظمة ، ولا يمكن لأي دولة أن توقف تلك المشاركة 64."

حتى إذا اعتبر المرء أن سؤالاً ما قد يكون له آثار سياسية ، فإن هذا لا "يحرم المحكمة من الاختصاص الممنوح لها صراحةً بموجب نظامها الأساسي" 65وميثاق الأمم المتحدة. العديد من الأسئلة القانونية الصحيحة لها آثار سياسية حتمية. وعلى حد تعبير المحكمة ، فإن "الطبيعة السياسية للدوافع التي قد يقال إنها ألهمت الطلب والآثار السياسية التي قد تترتب على الرأي المقدم ، ليست ذات صلة في تحديد اختصاصها لإعطاء مثل هذا الرأي. 66علاوة على ذلك ، "لا يمكن للمحكمة أن تنسب طابعًا سياسيًا إلى الطلب الذي يدعوها ، في إطار مصطلحات مجردة ، إلى الاضطلاع بمهمة قضائية في الأساس ، ألا وهي تفسير أحكام المعاهدة. لا يتعلق الأمر بالدوافع التي ربما تكون قد أوحت بهذا الطلب 67 ."

---

58 شرعية استخدام دولة للأسلحة النووية في نزاع مسلح ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية ، 1996ص. ، 66الفقرة .23

59 انظر المادة 96.1من ميثاق الأمم المتحدة.

60 تقع المسائل المتعلقة بتغير المناخ وحقوق الإنسان في نطاق المواد من 10إلى 14من ميثاق الأمم المتحدة وتتعلق بها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفقًا لأحكام المادة 11.1من ميثاق الأمم المتحدة.

61الصحراء الغربية ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية ، 1975ص. ، 18الفقرة. .15انظر أيضًا إعلان الاستقلال فيما يتعلق بكوسوفو (فتوى) ، الصفحات ، 415-414الفقرة. ؛ 25شرعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها (فتوى) ، ص ، 234 - 233فقرة. .13

62 التبعات القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ، 1965فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية لعام ، 2019 ص. ، 95الفقرة. .58

63 قضية قناة كورفو ، الحكم الصادر في 9أبريل ، 1949تقارير محكمة العدل الدولية ، 1949ص. ، 4ص. .25

64 شبتاي روزين ، قانون وممارسات المحكمة الدولية ، ، 1996-1920المجلد. الثاني ، الاختصاص القضائي ، (1997)ص. .1021

65 طلب مراجعة الحكم رقم 158للمحكمة الإدارية للأمم المتحدة ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية ، 1973ص. ، 172الفقرة. .14

66 شرعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية ، 1996ص. ، 226الفقرة. .13

67 شروط قبول دولة في عضوية الأمم المتحدة (المادة 4من الميثاق) ، فتوى ، ، 1948محكمة العدل الدولية 12

Machine Translated by Google

علاوة على ذلك ، وكما أوضحت المحكمة سابقًا ، فإن "الطبيعة السياسية للدوافع التي قد يقال إنها ألهمت الطلب والآثار السياسية التي قد تترتب على الرأي المعطى ، ليست ذات صلة بتأسيس اختصاصها القضائي لإعطاء مثل هذا الرأي . 68"

ومع ذلك ، قد تقدم بعض الدول الحجج المتعلقة بالآثار السياسية أو تقترح أن طبيعة الأسئلة قد تدفع المحكمة إلى إصدار إعلانات افتراضية أو تخمينية خارج نطاق وظيفتها القضائية. ومع ذلك ، فإن هذا لا يدعمه القانون ولا في ممارسات المحكمة.

ستجيب المحكمة على الأسئلة الواردة في القرار .A / RES / 77/276كما ذكرت سابقًا من قبل المحكمة ، [i]"من واجبها [...]النظر في السؤال المطروح عليها فقط في الشكل المجرد المعطى لها ؛ لا شيء (...)يشير ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، إلى حالات محددة أو إلى ظروف معينة "

بشكل قاطع ، يترتب على ذلك استيفاء الشرط الثاني لممارسة اختصاص الإفتاء بموجب المادة (1) 65من النظام الأساسي للمحكمة. وبناءً على ذلك ، ومع استيفاء كلا المطلبين ، من الواضح أن المحكمة تتمتع بالاختصاص القضائي لإصدار الرأي الاستشاري بشأن تغير المناخ الذي طلبته الجمعية العامة.

ج. لا توجد أسباب مقنعة للمحكمة لرفض إصدار رأي استشاري بشأن تغير المناخ

المادة (1) 65من النظام الأساسي للمحكمة "تترك للمحكمة سلطة تقديرية بشأن ما إذا كانت ستصدر أم لا رأيًا استشاريًا تم طلبه منها ، بمجرد إثبات اختصاصها للقيام بذلك. "ليست ممارسة شائعة. في تناول تقديرها ، شددت المحكمة على أن "ردها على طلب رأي استشاري" يمثل مشاركتها في أنشطة المنظمة ، ومن حيث المبدأ ، لا ينبغي رفضها 71 ."وبشكل أكثر تحديدًا ، لاحظت المحكمة أن "عندما يتم تقديم طلب بموجب المادة 96من الميثاق (...)يجب على المحكمة أن تنظر في الطلب وتبدي رأيها ما لم تكن هناك" أسباب قاهرة "لخلاف ذلك." 72وقد قرر الاجتهاد القضائي المتسق للمحكمة أن "فقط "الأسباب القهرية "يجب أن تؤدي بالمحكمة إلى رفض رأيها استجابة لطلب يقع في نطاق اختصاصها" 73.

على الرغم من الطابع التقديري للفتاوى ، فإن محكمة العدل الدولية "لم ترفض أبدًا ، في ممارسة هذه السلطة التقديرية ، الاستجابة لطلب رأي استشاري . "من إجراءات كاريليا الشرقية . وقد أبرزت محكمة الصحراء الغربية تفرد هذا الطلب بوضوح ، حيث ذكرت أن "[في] [كاريليا الشرقية] ، لم تكن إحدى الدول المعنية طرفًا في النظام الأساسي للمحكمة الدائمة ولم تكن ، في ذلك الوقت ، عضو في عصبة الأمم ، وعدم كفاءة العصبة للتعامل مع نزاع يشمل غير الأعضاء

تقارير ، 1948-1947ص .62-61

68 شرعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية ، 1996ص. ، 226الفقرة. .13

69 شروط قبول دولة في عضوية الأمم المتحدة (المادة 4من الميثاق) ، فتوى ، ، 1948محكمة العدل الدولية

تقارير ، 1948-1947ص 6.1

70 شرعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها (فتوى) ، الصفحات من 234إلى ، 335فقرة .14.انظر أيضًا: بناء جدار (فتوى) ، ص. ، 156الفقرة. ، 44التوافق مع القانون الدولي لإعلان الاستقلال من جانب واحد فيما يتعلق بكوسوفو ، رأي استشاري ، تقارير محكمة العدل الدولية ، 2010ص ، 416-415الفقرة. .29

71 التبعات القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة ، ص. ، 156الفقرة. .44انظر أيضا التحفظات
اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ، فتوى ، 1951محكمة العدل الدولية ، ، 15ص. 28) 19مايو).
72قابلية تطبيق المادة السادسة ، القسم ، 22من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية ، 1989ص. ، 177الفقرة. .37

73 التوافق مع القانون الدولي لإعلان الاستقلال من جانب واحد فيما يتعلق بكوسوفو ، فتوى ، محكمة العدل الدولية
تقارير ، 2010ص. ، 403الفقرة. .30

74 التبعات القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة ، ص. ، 156الفقرة. 44

Machine Translated by Google

وكانت الدول التي رفضت تدخلها سببًا حاسمًا لرفض المحكمة إعطاء إجابة . "وبالتالي يشكل محاولة لتأمين حكم لحل النزاع ، دون موافقة إحدى الدول المتنازعة. 77لا ينطبق أي مما سبق على القرار .A / RES / 77/276

على الرغم مما ورد أعلاه ، قد تكون هناك بعض الدول التي قد تنظر في معارضة الطلب ، أو على الأقل بعض العناصر التي يحتوي عليها. على سبيل المثال ، قد تشكك هذه الدول في دوافع الدول التي أيدتها في الجمعية العامة ، 78وتؤكد أن أي رأي تصدره المحكمة لن يكون له تأثير عملي ، 79أو قد تجادل بأن المحكمة ليست في وضع يسمح لها بالتنبؤ أو معالجة آثار تغير المناخ أو الالتزامات أو البيانات العلمية. هذه الحجج ليست جديدة وقد رفضتها المحكمة في الماضي عندما قررت أن الدوافع المزعومة لدول معينة أو الآثار المستقبلية المحتملة لرأي ما هي غير ذات صلة 80.فيما يتعلق بالعلم ، من المهم التأكيد على أن المحكمة مطالبة عن القانون وليس عن العلم في حد ذاته ؛ الأسئلة ذات طبيعة قانونية والمحكمة مجهزة تجهيزًا كاملاً لتقديم الإجابات القانونية. كما ذكر الرئيس السابق للمحكمة بنفسه ، في حين أن المحكمة ليست حكمًا في النزاعات الفنية ويجب أن تفصل في القانون ، فإن القانون يتأثر بالتغيرات العلمية والتكنولوجية 81.كما هو موضح في المادة 50من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، فإن المحكمة يُسمح بتعيين خبراء خاصين به لتقدير القضايا العلمية المثارة بشكل كامل وليس غريباً عن معالجة الأسئلة العلمية

لا توجد أسباب مقنعة للمحكمة لرفض إعطاء الفتوى. على العكس من ذلك ، هناك أسباب مقنعة لإصدار مثل هذه الفتوى. وقد تم تحديدها في القرار ؛ 77/276 / A / RESتسلط فقرات الديباجة الضوء ، من بين أمور أخرى ، على الأسباب المقنعة التالية لإصدار فتوى:

"وإذ تسلم بأن تغير المناخ يمثل تحديا غير مسبوق ذي أبعاد حضارية ، وأن رفاه الأجيال الحالية والمقبلة يعتمد على استجابتنا الفورية والعاجلة له ،

إذ تشير إلى قرارها 77/165المؤرخ 14كانون الأول / ديسمبر 2022وجميع قراراتها ومقرراتها الأخرى المتعلقة بحماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة ، وقرارها 76/300المؤرخ 28تموز / يوليه 2022بشأن حق الإنسان في الحياة النظيفة. ، بيئة صحية ومستدامة ،

---

75 الصحراء الغربية ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية ، 1975ص ، 24 - 23فقرة. 30.

76 وضع كاريليا الشرقية ، فتوى بتاريخ 23يوليو / تموز ، 1923المحكمة الدائمة للعدل الدولي ، ص. 28المرجع نفسه ، ص. 29.

77

78 انظر ، على سبيل المثال ، التوافق مع القانون الدولي لإعلان الاستقلال من جانب واحد فيما يتعلق بكوسوفو ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية ، 2010الفقرة 32("حجة واحدة ، قدمها عدد من المشاركين في الإجراءات الحالية ، تتعلق بالدوافع الكامنة وراء الطلب ... وفقا لهؤلاء المشاركين ، ... لم يُلتمس رأي المحكمة من أجل مساعدة الجمعية العامة بل لخدمة مصالح دولة واحدة ، وبالتالي ، ينبغي للمحكمة أن ترفض الرد . .("

79 انظر ، على سبيل المثال ، التوافق مع القانون الدولي لإعلان الاستقلال من جانب واحد فيما يتعلق بكوسوفو ، الرأي الاستشاري ، تقارير محكمة العدل الدولية ، 2010الفقرة. 34.("اقترح أيضا بعض المشاركين في الإجراءات أن [طلب الفتوى] لم يشر إلى الغرض الذي من أجله احتاجت الجمعية العامة إلى رأي المحكمة وأنه لا يوجد ما يشير إلى أن الفتوى سيكون لها أي تأثير قانوني مفيد. لا يمكن قبول هذه الحجة.

وقد أوضحت المحكمة باستمرار أن الأمر متروك للجهاز الذي يطلب الرأي ، وليس للمحكمة ، لتقرير ما إذا كانت بحاجة إلى الرأي لأداء وظائفها على النحو الصحيح ."(

80 انظر ، على سبيل المثال ، التوافق مع القانون الدولي لإعلان الاستقلال من جانب واحد فيما يتعلق بكوسوفو ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية ، 2010الفقرات. 35 - 32.

81 الجمعية العامة ، اللجنة السادسة ، الدورة الثالثة والسبعون ، الاجتماعان 25و 26 ، 3583 / L / Ga 26أكتوبر .2018انظر: https: // press.un.org/en/2018/gal3583.doc.htm

82 النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، المادة .50على سبيل المثال صيد الحيتان في القطب الجنوبي ، أستراليا ضد اليابان: تدخل نيوزيلندا ، الحكم ، 31مارس ، 2014 [2014]ممثل محكمة العدل الدولية .226

Machine Translated by Google

وإذ تشير أيضا إلى قرارها 70/1المؤرخ 21تشرين الأول / أكتوبر 2015والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030."

وإذ يشير كذلك إلى قرار مجلس حقوق الإنسان 50/9المؤرخ 7تموز / يوليه 2022وجميع قرارات مجلس حقوق الإنسان السابقة بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ ، وقرار مجلس حقوق الإنسان 48/13المؤرخ 8تشرين الأول / أكتوبر ، 2021فضلاً عن الحاجة إلى ضمان المساواة بين الجنسين المساواة وتمكين المرأة ،

(...)

وإذ يلاحظ بقلق عميق أن انبعاثات غازات الدفيئة مستمرة في الارتفاع على الرغم من أن جميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ، معرضة للآثار الضارة لتغير المناخ ، وأن تلك التي تكون معرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ ولها تأثير كبير القيود المفروضة على القدرات ، مثل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية ، تشهد بالفعل زيادة في هذه الآثار ، بما في ذلك الجفاف المستمر والظواهر الجوية الشديدة ، وفقدان الأراضي وتدهورها ، وارتفاع مستوى سطح البحر ، وتآكل السواحل ، وتحمض المحيطات ، والتراجع الأنهار الجليدية الجبلية ، مما يؤدي إلى تشريد الأشخاص المتضررين ويزيد من تهديد الأمن الغذائي وتوافر المياه وسبل العيش ، وكذلك الجهود المبذولة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وتحقيق التنمية المستدامة ،

وإذ يلاحظ بقلق بالغ التوافق العلمي المعبر عنه في تقارير من بينها تقارير
الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ، بما في ذلك أن انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ هي بشكل لا لبس فيه السبب المهيمن للاحترار العالمي الذي لوحظ منذ منتصف القرن العشرين ، وأن تغير المناخ بفعل الإنسان ، بما في ذلك الظواهر المتطرفة الأكثر تواتراً وشدة ، قد تسبب في حدوث آثار ضارة واسعة النطاق وما يرتبط بها من خسائر وأضرار تلحق بالطبيعة والناس ، بما يتجاوز التقلبات المناخية الطبيعية ، والتي لوحظ أن الأشخاص والأنظمة الأكثر ضعفًا عبر القطاعات والمناطق قد تأثروا بشكل غير متناسب ،

وإذ يقر بأنه مع ارتفاع درجات الحرارة ، فإن التأثيرات الناجمة عن الظواهر المناخية والطقس المتطرفة ، فضلاً عن الأحداث البطيئة الحدوث ، ستشكل تهديداً اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وبيئياً متزايداً ،

(...) "

يؤيد التحالف العالمي للشباب والمجتمع المدني بشدة هذه النتائج. كما توضح هذه اللغة ، فإن الفتوى التي طلبتها الجمعية العامة تهدف إلى توفير التوجيه القانوني اللازم لمعالجة المسائل التي طالما كانت من بين أعلى أولويات الجمعية العامة: المساواة بين الأجيال ، والتنمية المستدامة ، وأهداف التنمية المستدامة ، وحماية البيئة ، والمناخ . التخفيف والتكيف مع التغيير ، وحماية حقوق الإنسان ، من بين أمور أخرى.

ولدى اضطلاع الجمعية العامة بدورها في حماية البيئة ، ستضطلع ، في جملة أمور ، بمسؤولية مستمرة لضمان الوفاء بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وللقيام بهذه المهمة ، ستستفيد الجمعية العامة من فتوى المحكمة.

إن رد المحكمة على السؤال الأول من شأنه أن يساعد الجمعية العامة في تحديد التزامات الدول بموجب القانون الدولي لضمان حماية النظام المناخي والأجزاء الأخرى من البيئة من انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ للدول وللأجيال الحالية والمقبلة.

إن رد المحكمة على السؤال الثاني ضروري لكي تحدد الجمعية العامة 15

Machine Translated by Google

العواقب القانونية بموجب القانون الدولي التي تنبع من الدول التي تسببت ، من خلال أفعالها وإغفالاتها ، في إلحاق ضرر جسيم بالنظام المناخي وأجزاء أخرى من البيئة ، ولا سيما فيما يتعلق بالدول الضعيفة وفيما يتعلق بالناس والأفراد في الوقت الحاضر و أجيال المستقبل.

في الختام ، تختص المحكمة بإصدار الرأي الاستشاري الذي تطلبه الجمعية العامة.
الجمعية العامة هي هيئة مخولة حسب الأصول لطلب رأي استشاري من المحكمة ، ويثير الطلب أسئلة ذات طابع قانوني. إن ممارسة المحكمة لاختصاصها الاستشاري لن تتعارض مع أي مبدأ من مبادئ القانون الدولي. لا توجد أسباب قاهرة للمحكمة لرفض ممارسة الاختصاص الإفتائي الذي منحها إياها الميثاق والنظام الأساسي. وعلى هذا الأساس وتمشياً مع السابقة السابقة ، ينبغي للمحكمة أن تمارس هذا الاختصاص وأن تصدر الفتوى التي طلبتها الجمعية العامة. إن رد المحكمة على هذه الأسئلة سيزود الجمعية العامة بالأدوات القانونية لتعزيز حماية البيئة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

.Vالمسائل القانونية

طرحت الجمعية العامة سؤالين قانونيين على المحكمة. الأول يدعو المحكمة إلى تحديد الالتزامات القانونية للدول فيما يتعلق بتغير المناخ ، والثاني يطلب من المحكمة تحديد العواقب القانونية المترتبة على خرق تلك الالتزامات. بالإضافة إلى ذلك ، تسبق الأسئلة ديباجة تركز اهتمام المحكمة على أهم المعاهدات ومبادئ القانون التي يجب مراعاتها عند الرد على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على رأي استشاري.

نوضح أدناه العناصر القانونية الرئيسية للأسئلة المطروحة على محكمة العدل الدولية وإجاباتنا المقترحة عليها في القسم التالي.

أ. ديباجة الأسئلة

"مع مراعاة ميثاق الأمم المتحدة والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فإن الأمم المتحدة
الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ ، اتفاقية باريس ، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، واجب العناية الواجبة ، الحقوق المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، مبدأ منع إلحاق ضرر جسيم بالبيئة ، و واجب حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها "

عند صياغة الأسئلة ، حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادئ قانونية محددة ومعاهدات ذات صلة يتعين على المحكمة النظر فيها أثناء الرد على الأسئلة القانونية.
وبناءً على ذلك ، فإن المبادئ القانونية التي يجب مراعاتها هي: (1)واجب العناية الواجبة ، (2)مبدأ منع إلحاق ضرر جسيم بالبيئة ، و (3)واجب حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها و ((4)الالتزام بحماية حقوق الإنسان واحترامها وإعمالها. تنعكس واجبات العناية الواجبة والوقاية من إلحاق ضرر جسيم بالبيئة في العديد من المعاهدات واعترفت بها محكمة العدل الدولية كعناصر من القانون الدولي العرفي. [83]ينعكس واجب حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها في اتفاقية الأمم المتحدة للقانون. البحر ، وهي اتفاقية صدقت عليها 167دولة

وبالمثل ، حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضًا عددًا من الاتفاقيات الدولية التي تعكس العديد من المبادئ المذكورة أعلاه وتضع التزامات إضافية فيما يتعلق بتغير المناخ. تم تحديد هذه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة على النحو التالي: (1)ميثاق الأمم المتحدة ، (2)العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، (3)إطار عمل الأمم المتحدة

83 شرعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ، فتوى ، 8تموز / يوليو ، 1996ممثل محكمة العدل الدولية .226.
84 فن .UNCLOS .193

Machine Translated by Google

اتفاقية تغير المناخ ، (4)اتفاق باريس ، (5)اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (6)الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لا تشكل المبادئ والاتفاقيات القانونية المذكورة قائمة شاملة ، وللمحكمة والدول والمنظمات الدولية المشاركة سلطة تقديرية لتتجاوز هذه القائمة بالشكل الذي تراه مناسباً. علاوة على ذلك ، نلاحظ أن كل هذه المعاهدات والاتفاقيات تحتوي على العديد من المبادئ القانونية للقانون الدولي ، والتي سنستند إليها في إجابتنا على الأسئلة المطروحة على المحكمة.

ب. العناصر القانونية للمسألة القانونية الأولى

السؤال الأول المطروح على المحكمة:

(1)"ما هي التزامات الدول بموجب القانون الدولي لضمان حماية النظام المناخي والأجزاء الأخرى من البيئة من انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ للدول وللأجيال الحالية والمقبلة ؛"

يلاحظ التحالف العالمي للشباب والمجتمع المدني أن السؤال الأول يدعو المحكمة إلى تحديد ومراعاة قواعد القانون الدولي المتعلقة بالبيئة وحقوق الإنسان وتغير المناخ ، وتقديم إجابة عن التزامات الدولة بموجب هذه القواعد "لضمان حماية النظام المناخي والأجزاء الأخرى من البيئة من انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ للدول وللأجيال الحالية والمقبلة ."يحتوي السؤال على أربعة عناصر قانونية:

أنا. التزامات الدول بموجب القانون الدولي: يشير هذا إلى الواجبات القانونية التي تدين بها الدول تجاه بعضها البعض وتجاه المجتمع الدولي ككل. وعادة ما يتم تحديد هذه الالتزامات في المعاهدات الدولية ؛ القانون العالمي المتعارف عليه؛ والمبادئ العامة للقانون الدولي 85

ثانيا. لضمان حماية النظام المناخي وأجزاء أخرى من البيئة: يشير هذا إلى الحاجة إلى حماية البيئة ، بما في ذلك النظام المناخي 86من الضرر الناجم عن الأنشطة البشرية مثل انبعاث غازات الدفيئة.

ثالثا. انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ: يشير هذا إلى إطلاق غازات مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز في الغلاف الجوي نتيجة للأنشطة البشرية مثل حرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات والزراعة وغيرها.

رابعا. للأجيال الحالية والمستقبلية: يشير هذا إلى ضرورة حماية البيئة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية. تنعكس هذه الحاجة في مبدأ العدالة بين الأجيال ، وهو مبدأ هام من مبادئ القانون البيئي الدولي.

ج. العناصر القانونية للمسألة القانونية الثانية

السؤال الثاني المطروح على المحكمة:

(2)"ما هي العواقب القانونية المترتبة على هذه الالتزامات بالنسبة للدول عندما تسببت ، من خلال أفعالها أو تقصيرها ، في إلحاق ضرر جسيم بالنظام المناخي وأجزاء أخرى من البيئة ، فيما يتعلق بما يلي:

85 المادة (1) 38من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

86 انظر 2 fnأعلاه.

Machine Translated by Google

`1'الدول ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، الدول الجزرية الصغيرة النامية ، التي تتضرر أو تتأثر بشكل خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ ، بسبب ظروفها الجغرافية ومستوى تنميتها؟
"2"شعوب وأفراد أجيال الحاضر والمستقبل المتأثرين بالآثار الضارة لتغير المناخ؟ "

يدعو السؤال الثاني المحكمة إلى تحديد النتائج القانونية لانتهاك الالتزامات المحددة في السؤال الأول ، ولا سيما فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية ، بالنظر إلى ضعفها بشكل خاص أمام الآثار السلبية على تغير المناخ. ومن الجدير بالذكر أن الجزء الأول من السؤال يتعلق بالدول ، بينما يتعلق الجزء الثاني من السؤال بالشعوب والأفراد (من الأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء) .

تعمل الفقرة الأولى من السؤال الثاني كديباجة تُعلم السؤالين الفرعيين. هو -هي
يحتوي على العناصر القانونية الرئيسية التالية:

أنا. التبعات القانونية في حالة انتهاك الالتزامات بموجب القانون الدولي: يفترض السؤال مسبقًا أن الدول عليها التزامات بموجب القانون الدولي لمنع الإضرار بالبيئة والنظام المناخي. تشير هذه الالتزامات إلى تلك المحددة في السؤال الأول.

ثانيا. إجراءات الدولة وتقاعسها: يشير السؤال إلى أن الدول يمكن أن تسبب ضررًا للبيئة من خلال التصرف أو عدم التصرف لحماية البيئة. لذلك ، ستكون العواقب القانونية ناتجة عن التصرف أو الفشل في التصرف.

ثالثا. السببية: يثير السؤال مسألة العلاقة السببية ، وتحديداً الظروف التي يمكن بموجبها تحميل الدول مسؤولية التسبب في ضرر كبير للنظام المناخي وأجزاء أخرى من البيئة.

رابعا. مسؤولية الدولة: يثير السؤال مسألة المسؤولية القانونية للدول عن أفعالها وتقاعسها عن التصرفات التي تسبب ضررًا كبيرًا للنظام المناخي والبيئة.

الخامس. جبر الضرر: يدعو الجزء الأول من السؤال إلى تحديد العواقب القانونية لخرق الالتزامات.

تحتوي الفقرة الثانية من هذا السؤال على السؤال الفرعي الأول وتضيق نطاق
سؤال عام من خلال تركيز انتباه المحكمة في تحليل مسؤولية الدولة فيما يتعلق بما يلي:

أنا. الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية: يسلط السؤال الضوء على الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية ، بما في ذلك تعرضها للآثار الضارة لتغير المناخ ، والتي قد تتطلب حماية قانونية إضافية.

تحتوي الفقرة الثالثة من هذا السؤال على السؤال الفرعي الثاني وتحدد السؤال العام لتركيز انتباه المحكمة على حقوق الإنسان والمساواة بين الأجيال وبين الأجيال.

على وجه الخصوص ، العناصر المحددة لهذا السؤال الفرعي هي:

ثانيا. تأثر شعوب وأفراد الأجيال الحالية بالآثار الضارة لتغير المناخ: يشير هذا إلى مسؤولية الدولة تجاه الأفراد والجماعات الذين يشهدون آثارًا سلبية لتغير المناخ الآن أو على مدار حياتهم. وهذا يعني أيضًا ، عند الاقتضاء ، تعويضات قانون حقوق الإنسان المحددة المستحقة للأفراد والشعوب المتأثرين حاليًا بتغير المناخ. يأخذ هذا السؤال في الاعتبار مبدأ المساواة بين الأجيال.

ثالثا. تأثر شعوب وأفراد الأجيال القادمة بالآثار الضارة لتغير المناخ: يشير هذا

Machine Translated by Google

التزام الدول بمراعاة الأفراد والجماعات الذين من المرجح أن يتأثروا بالآثار الضارة لتغير المناخ في المستقبل. نحن نعتبر أن هذا الجزء من السؤال يجب تناوله من خلال تطبيق مبدأ العدالة بين الأجيال.

د. القانون المطبق على الفتوى

تخضع إجراءات محكمة العدل الدولية لشرط القانون الواجب التطبيق المنصوص عليه في المادة 38من النظام الأساسي للمحكمة ، والتي تحدد مصادر القانون الدولي. وينص على أن المحكمة يجب أن تطبق المصادر التالية في حل النزاعات التي يتم تقديمها لاتخاذ قرارها:

"أ. الاتفاقيات الدولية ، سواء كانت عامة أو خاصة ، التي تحدد القواعد المعترف بها صراحة من قبل الدول المتنازعة ؛ ب. العرف الدولي ، كدليل على ممارسة عامة مقبولة كقانون ؛ ج. المبادئ العامة للقانون المعترف بها من قبل الدول المتحضرة ؛ د. مع مراعاة أحكام المادة ، 59فإن الأحكام القضائية وتعاليم أكثر المرشدين المؤهلين تأهيلا عاليا من مختلف الدول ، كوسائل فرعية لتحديد قواعد القانون ."

المادة 38واسعة للغاية وتدعو إلى تطبيق قانون المعاهدات والقانون الدولي العرفي (CIL)والمبادئ العامة للقانون والسوابق القضائية والمنح الدراسية الأكاديمية. في الحالة قيد البحث ، يعد قانون تغير المناخ ، إلى جانب كونه واسع النطاق ومعقدًا ، موضوعًا مبعثرًا بين العديد من المعاهدات والمبادئ والآراء القانونية. لذا يجب أن تستند الإجابة على الأسئلة القانونية المطروحة إلى عدة مصادر قانونية من أجل تقديم إجابة مستنيرة.

مستمدة من مصادر القانون التي يحق للمحكمة استخدامها في الرد على الاستشارة
الرأي ، لقد حددنا القواعد العرفية والمبادئ العامة التالية القابلة للتطبيق عالميًا:

•مبادئ الإنصاف بين الأجيال ، والإنصاف بين الأجيال ، 87والمبدأ التحوطي ، وهي التزامات ناشئة بموجب القانون الدولي العرفي ؛

•مبدأ الإنصاف بموجب القانون البيئي الدولي ، والذي يشكل جزءًا من العرف
قانون دولي.

•مبدأ منع الضرر العابر للحدود الذي يستلزم الالتزام بممارسة العناية الواجبة ، والالتزام بإجراء تقييم للأثر البيئي ، والالتزام بالإخطار والتشاور بحسن نية ، وواجب التعويض عن الضرر ؛

•واجب التعاون ، ومبدأ التضامن ، ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف ، والتزام حسن النية ، ومبدأ المشاركة العامة ؛

•واجب حماية حقوق الإنسان واحترامها وإعمالها .

•الالتزام بتوفير سبل الانتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن تغير المناخ.

[87] "الإنصاف بين الأجيال يهتم بالمساواة بين الأشخاص من نفس الجيل ويهدف إلى ضمان العدالة بين البشر الذين هم على قيد الحياة اليوم ، على النحو المبين في مبدأ ريو ، 6الذي يفرض أولوية خاصة للوضع والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ، ولا سيما أقلها المتقدمة والأكثر ضعفًا من الناحية البيئية ."د.

دليل شيلتون أكسفورد للقانون البيئي الدولي ، الفصل - 1الإنصاف ، .2008.

Machine Translated by Google

•واجب حماية البيئة البحرية.

لا جدال في أن المبادئ المعترف بها على نطاق واسع باعتبارها جزءًا من القانون الدولي العرفي ، مثل مبدأ منع الضرر العابر للحدود ، 88هي مصدر قانوني صالح لكي تطبقه محكمة العدل الدولية في هذه القضية.

بالإضافة إلى ذلك ، نشدد بقوة على أن التزامات القانون الدولي العرفي الناشئة ، مثل مبدأ الإنصاف بين الأجيال ، يجب أن يتم التمسك بها أيضًا لأنها تعكس المعايير والممارسات المتطورة للمجتمع الدولي. ينشأ القانون الدولي العرفي من الممارسة العامة والمتسقة للدول ، مصحوبًا بإحساس بالالتزام القانوني (الاعتقاد بالإلزام). إن التمسك بكل من القانون الدولي العرفي والتزامات القانون الدولي العرفي الناشئة يعزز الاستقرار والقدرة على التنبؤ في القانون الدولي ، لكونه أساسيًا لحماية حقوق الإنسان ، والتخفيف من آثار تغير المناخ وتعزيز العدالة الدولية. مع ظهور معايير وممارسات جديدة ، من الضروري أن تعكس قيم ومبادئ المجتمع الدولي ككل.

ه. قواعد تفسير المعاهدات ذات الصلة

ترد قواعد تفسير المعاهدات في المادتين 31و 32من اتفاقية فيينا بشأن
قانون المعاهدات .(VCLT)

أولاً ، يتم تفسير المعاهدات "بحسن نية" وفقًا للمعنى العادي للكلمات ، في سياقها ، وفي ضوء موضوعها والغرض منها . الديباجة والمرفقات ، بما في ذلك أي اتفاق أو صك يتعلق بالمعاهدة أو تم التوقيع عليه فيما يتعلق بإبرام تلك المعاهدة . فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق المعاهدة وأي قاعدة من قواعد القانون الدولي المعمول بها. (91)رابعًا ، إذا كانت الأطراف قد خصصت معنى معينًا لمصطلح ما ، فإن هذا المعنى يسود .(92)

إذا كان معنى المعاهدة لا يزال غامضًا أو غامضًا ، يلجأ المترجم الفوري إلى وسائل التفسير التكميلية في الأعمال التحضيرية (التاريخ التشريعي) لتأكيد التفسير أو استكماله.

93

على وجه الخصوص ، نحن نعتبر المادة (3) 31(ج) من VCLTحاسمة لتفسير التزامات الدول المتعلقة بالمناخ بموجب القانون الدولي. تنتشر القواعد والمعايير القانونية ذات الصلة بتغير المناخ على مجموعة من الأنظمة القانونية الدولية المختلفة ، بما في ذلك القانون الدولي العام ، والقانون البيئي الدولي ، والقانون الدولي لحقوق الإنسان ، وقانون البحار. وفي هذا السياق ، تتطلب المادة (3) 31(ج) أن تأخذ المحاكم في الاعتبار "أي قواعد ذات صلة من قواعد القانون الدولي واجبة التطبيق في العلاقات بين الأطراف" عند تفسير المعاهدات. وبعبارة أخرى ، ينبغي تفسير المعاهدات في

88 كما هو معترف به في شرعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ، فتوى ، 8تموز / يوليو ، 1996ممثل محكمة العدل الدولية .226.

89 ، VCLTفن. .31.1

90 ، VCLTفن. .31.2

91 ، VCLTفن. .31.3

92 ، VCLTفن. .31.4

93 ، VCLTفن. - 32بالإضافة إلى هذه القواعد العامة للتفسير ، يستخدم المترجمون الشفويون في كثير من الأحيان تقنيات تفسير أخرى ، بما في ذلك مبدأ التناقض ، حيث لا يوجد حق أو التزام في حالة عدم ذكره صراحة في المعاهدة.
بالإضافة إلى ذلك ، ينص مبدأ القانون المسبق للقانون اللاحق على أن القاعدة اللاحقة يجب أن تسود في الحالات التي يمكن فيها تطبيق قاعدتين محتملتين على نفس المسألة. وبالمثل ، يفرض مبدأ القانون الخاص المتراجع عن القانون العام أن تسود القاعدة المحددة على القاعدة العامة. راجع .Murphy Sean D. 2018مبادئ القانون الدولي (الإصدار الثالث) الطبعة الثالثة. شارع.
، Paul MN: West Academic Publishingص .98-96

Machine Translated by Google

على ضوء الالتزامات الحالية الناشئة ليس فقط من نظام المعاهدة هذا بعينه ، ولكن من القانون الدولي ككل. وهذا يشمل المعاهدات الأخرى والقانون الدولي العرفي والمبادئ العامة للقانون الدولي.

تم وصف هذا الحكم أحيانًا بأنه يكرس مبدأ "التكامل المنهجي" 94.وقد تم الاعتراف بهذا المبدأ على نطاق واسع في الأدبيات الأكاديمية ، 95في قرارات المحاكم الدولية (بما في ذلك محكمة العدل الدولية) ، 96وفي عمل هيئات الخبراء مثل ولجنة القانون الدولي 97.هذا المبدأ مهم في سياقات مثل تغير المناخ ، حيث يمكن أن تؤدي الأنظمة القانونية المختلفة التي تعمل بمعزل عن بعضها البعض إلى تضارب المعايير والالتزامات القانونية. تتمثل إحدى الميزات الأساسية لرأي استشاري لمحكمة العدل الدولية في أن اختصاص محكمة العدل الدولية لا يقتصر على مجال واحد أو تخصص واحد في القانون الدولي ، 98مما يعني أنه يمكنها تنسيق مجموعة واسعة من الالتزامات بشكل رسمي.

تشكل المادة (3) 31(ج) ومبدأ التكامل المنهجي معلومات عن النهج الذي يتبعه التحالف العالمي للشباب والمجتمع المدني في هذا الكتيب. بدلاً من دراسة الاتفاقيات الدولية (مثل اتفاقية باريس) بمعزل عن غيرها ، فإننا نفسرها ونضعها في سياق مجموعة واسعة من القواعد والمبادئ ، بما في ذلك تلك المستمدة من القانون البيئي الدولي ، والقانون الدولي لحقوق الإنسان ، وقانون البحار. .

السادس. إجابات على أسئلة القرار A / RES / 77/276

تجيب الأقسام التالية ، بناءً على التحليل أعلاه ، على الأسئلة التي طرحتها الجمعية العامة.
تشرح هذه الأقسام أيضًا القواعد والمبادئ القانونية الأساسية التي تدعم موقف التحالف العالمي للشباب والمجتمع المدني.

وتجدر الإشارة أولاً ، مع ذلك ، إلى أن المحكمة ستقدم إجابة محددة على كل سؤال من الأسئلة

---

94 يشار إلى المبدأ أيضًا في بعض الأحيان بأسماء أخرى ، مثل ؛ "Principe d'integration""تفسير منهجي" ؛ "التنسيق المنهجي" ؛ "تفسير منهجي" ؛ و "التفسير المتناغم". انظر بانوس ميركوريس ، مبدأ التكامل المنهجي ، في موسوعات ماكس بلانك للقانون الدولي (أغسطس .(2020

95 انظر على سبيل المثال كامبل ماكلاشلان ، مبدأ التكامل المنهجي والمادة (3) 31(ج) من اتفاقية فيينا ، ، Adamantia Rachovitsa ؛ (2005) 54 ICLQ 279مبدأ التكامل المنهجي في قانون حقوق الإنسان ، (2017) 66 ICLQ 557(مع الإشارة إلى مزايا وقيود المبدأ في سياق حقوق الإنسان).

96 انظر على سبيل المثال ؛ Golder v. United Kingdom، Merits and Just Satisfaction، ECtHR، 21 February 1975، Series A No 18، para. 35المدعي العام ضد Anto Furundžija ، الحكم (إعلان القاضي باتريك روبنسون) ، المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة ، 21يوليو / تموز ، 2000القضية رقم ، IT-95-17 / 1-A الفقرة. ؛ 57 Banković and Others v Belgium and Others، Decision on Acceptibility، ECtHR، 12 December 2001، ECHR 2001-XII 333، para. 283المنصات النفطية ، إيران ضد الولايات المتحدة ، اعتراضات أولية ، 12ديسمبر / كانون الأول [1996] ، 1996محكمة العدل الدولية ، .803 Repالفقرة. ؛ 41المجلس ضد جبهة البوليساريو ، حكم المحكمة ، 21 ديسمبر ، 2016القضية ، C-104/16 P ، ECLI: EU: C: 2016: 973الفقرات. 86وما يليها ؛ العدساني ضد المملكة المتحدة ، مزايا ، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، 21تشرين الثاني (نوفمبر) ، ECHR 2001-XI 79 ، 2001الفقرات. ؛ 55-56التحكيم بخصوص سكة حديد الراين الحديدي ، ('Ijzeren Rijn')بلجيكا ضد هولندا ، جائزة ، 24مايو ، 35 RIAA 27 ، 2005 الفقرة. Ambiente Ufficio SpA ؛ 59وآخرون ضد الأرجنتين ، قرار بشأن الاختصاص والمقبولية ، 8فبراير ، 2013قضية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار رقم ، ARB / 08/9 الفقرات. Saluka Investments BV ؛ 28 - 603ضد جمهورية التشيك ، حكم جزئي ، 17مارس ، 2006قضية محكمة التحكيم الدائمة رقم ، 04-2001الفقرة. ؛ 254بعض أسئلة المساعدة في المسائل الجنائية ، جيبوتي ضد فرنسا ، الحكم ، 4يونيو [2008] ، 2008محكمة العدل الدولية ، 177 Repالفقرات. ؛ 13-112سلموني ضد فرنسا ، مزايا ورضا عادل ، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، 28يوليو / تموز ، 1999المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، 149 V-1999الفقرات. ؛ 98-97المدعي العام ضد سلوبودان ميلوسيفيتش ، قرار بشأن طلب المحامي المعين للانسحاب ، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ، 7كانون الأول / ديسمبر ، 2004القضية رقم ، IT-02-54-T الفقرة. ألف 5-والملاحظة ؛ 52قضايا التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف ، نيوزيلندا وأستراليا ضد اليابان ، الإجراءات المؤقتة (رأي منفصل للقاضي تريفيس) ، 27أغسطس ، 1999تقارير ، 280 ITLOSالفقرة. ؛ 10صيد الحيتان في القطب الجنوبي ، أستراليا ضد اليابان: تدخل نيوزيلندا ، القاضي مينت (رأي منفصل للقاضي كانسادو ترينداد) ، 31مارس [2014] ، 2014ممثل محكمة العدل الدولية رقم ، 226الفقرة. 26.

97 لجنة القانون الدولي ، تجزئة القانون الدولي ؛ الصعوبات الناشئة عن تنوع وتوسيع القانون الدولي -تقرير مجموعة الدراسة التابعة للجنة القانون الدولي -وضع اللمسات الأخيرة عليه مارتي كوسكينيمي 13)'أبريل / نيسان (2006وثيقة الأمم المتحدة ، L.682 / 4 / CN / Aالفقرة. .426

98 على عكس ، على سبيل المثال ، محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (مقصورة على النظر في حقوق الإنسان الإقليمية) ؛ والمحكمة الدولية لقانون البحار (مقصورة على القانون البحري واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار).

Machine Translated by Google

مشار إليه. وستستند هذه الإجابات إلى المنطق الذي ستحدده المحكمة قبل الوصول إلى الجزء المنطوق من الفتوى. لذلك فإن مهمتنا هي أن نحدد ، بطريقة مماثلة ، العناصر القانونية اللازمة لإثبات وجود التزامات الدولة (كما طلب ذلك السؤال الأول إلى المحكمة) ، وتحديد النتائج القانونية لتلك الالتزامات (على النحو الذي يطلبه السؤال الثاني للمحكمة).

من أجل الوضوح ، نقدم إجابة مختصرة لكل سؤال ، قبل ذكر تبرير أكثر شمولاً
على أساس عناصر قانونية منفصلة.

أ. أجوبة السؤال الأول

بناءً على نهج يدمج العديد من مجالات القانون الدولي ، فإن موقفنا هو كما يلي:

أنا. يتمثل الالتزام القانوني الشامل الذي تدين به الدول تجاه بعضها البعض وتجاه الأجيال الحالية والمقبلة في ضمان حماية واستقرار النظام المناخي والأجزاء الأخرى من البيئة من انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ.

أنا. إن التزام الدولة بضمان حماية النظام المناخي وأجزاء أخرى من البيئة من انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ قد تم ترسيخه بقوة على أساس القانون الدولي العرفي والمبادئ العامة للقانون وقانون المعاهدات ، بما في ذلك في عمل الأمم المتحدة و أحكام المحاكم والهيئات القضائية المحلية والدولية ، واعتراف الدول نفسها ، ومن خلال توافق العلماء.

ثانيا. تتطلب حماية البيئة والنظام المناخي حماية البيئة للأجيال الحالية والمقبلة ، مع مراعاة مبادئ العدالة بين الأجيال والمساواة بين الأجيال.

ثالثا. ترتبط حماية البيئة ارتباطًا وثيقًا بحماية حقوق الإنسان. في كثير من الأحيان ، يمكن أن تؤدي الشواغل البيئية إلى انتهاكات لحقوق الإنسان ، تمامًا كما لا يمكن التمتع بحقوق الإنسان عندما تحد آثار التلوث الشديد وتغير المناخ ، من بين أمور أخرى ، من الوصول إلى الصحة والمياه النظيفة والهواء النظيف والنظام البيئي الصحي ، الحياة والتغذية والسكن والممارسات الثقافية والروحية والحصول على الممتلكات.

رابعا. توجه مبادئ القانون البيئي الدولي تطبيق القانون وتخلق المزيد من الالتزامات القانونية على جميع الدول. فمن ناحية ، توفر المبادئ التوجيهية للقضاة والمحامين في تقرير القضايا الفردية وتوجيه صنع السياسات. من ناحية أخرى ، فهي تحد من السلطات التقديرية للمحاكم والدول ، وتعمل كقواعد قانونية عندما تسد الثغرات في أنظمة القانون الدولي.

كقواعد قابلة للتطبيق بشكل مباشر ، تنشئ مبادئ القانون البيئي الدولي التزامات قانونية دولية ملزمة للدول.

الاستنتاج الذي لا مفر منه هو أن حماية النظام المناخي وعناصر البيئة الأخرى من انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ هي التزام قانوني هام للدول ، تم إنشاؤه من خلال القانون الدولي العرفي ، والمبادئ العامة للقانون ، وقانون المعاهدات والقرارات القانونية المحلية والدولية. يشمل هذا الالتزام مبدأ العدالة بين الأجيال وبين الأجيال ، مع التأكيد على الحاجة إلى حماية البيئة للأجيال الحالية والمقبلة. بالإضافة إلى ذلك ، فإن التزامات حماية البيئة وحقوق الإنسان مترابطة ، ويمكن أن يكون لانتهاكات أي منهما تأثير مباشر على الآخر. لضمان حماية البيئة ، توفر مبادئ القانون البيئي الدولي مبادئ توجيهية لتقرير حالات معينة وإعلام السياسة العامة. علاوة على ذلك ، فهي تحد من السلطات التقديرية للمحاكم وتساعد في التفسير التشريعي حيث قد يحتوي القانون الحالي على ثغرات أو عناصر أخرى من عدم اليقين. أخيرًا ، هم أيضًا

Machine Translated by Google

العمل كقواعد قابلة للتطبيق مباشرة ، وبالتالي إنشاء التزامات قانونية لجميع الدول. على هذا النحو ، من الأهمية بمكان تطبيق هذه المبادئ عند تحديد الالتزامات القانونية للدول فيما يتعلق بتغير المناخ.

فيما يلي العناصر القانونية التي تسترشد بها وتدعم إجابة المحكمة على السؤال الأول.

.1الإنصاف والعدالة بين الأجيال والإنصاف بين الأجيال وتغير المناخ

عندما ننظر في تأثير تغير المناخ على الأجيال القادمة ، يصبح مبدأ العدالة بين الأجيال أكثر أهمية. المساواة بين الأجيال مفهوم متجذر في القانون الدولي ، مشتق من المبدأ الأوسع للإنصاف في القانون الدولي. إن المساواة بين الأجيال متجذرة أيضًا في مبدأ الإنصاف. في سياق القانون البيئي ، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة .(CBDRR)

كمبدأ عام من مبادئ القانون الدولي ، يعزز الإنصاف العدل والعدالة في توزيع الحقوق. وبشكل أكثر تحديدًا ، يسلط الإنصاف بين الأجيال الضوء على أهمية النظر في العواقب طويلة الأجل لأعمالنا على الأجيال القادمة. على الرغم من تميز كلا المفهومين ، إلا أنهما مترابطان إلى حد كبير وهما ضروريان في معالجة أزمة تغير المناخ.

في الرد على الأسئلة التي طرحت على المحكمة ، فإننا نضع بالتفصيل كلا المبدأين ، بما في ذلك المبدأ الإضافي
الحقوق والالتزامات التي تنشأ من هذه المفاهيم.

أنا. الإنصاف بموجب القانون البيئي الدولي

كمبدأ عام من مبادئ القانون الدولي العام ، تتطلب الإنصاف من المحاكم الدولية أن تنظر في أن محكمة العدل الدولية قد أقرت بأن "المفهوم القانوني للعدالة هو مبدأ عام ينطبق بشكل مباشر كقانون" والذي يدعو المحكمين والإنصاف[99] والذي أوضح أنه يمكن تطبيق مبدأ الإنصاف في نطاق القانون الدولي ذات الصلة 100.لذلك ، تلعب الإنصاف دورًا حاسمًا في القانون البيئي الدولي وقانون تغير المناخ من خلال غرس عناصر المعقولية والعدالة الفردية.

101

الإنصاف موجود في المعاهدات والإعلانات المتعلقة بحماية البيئة. وهو ينعكس بقوة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ، وهو بيان غير ملزم ولكنه شديد التأثير لقانون البيئة الدولي وقعه 175دولة. وإدراكًا لأهمية التنمية المستدامة والمساواة بين الأجيال ، ينص المبدأ 3من إعلان ريو على أن الحق في التنمية يجب أن يتم الوفاء به بطريقة تلبي الاحتياجات التنموية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة . "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات ذات الصلة" (RRDBC) ، والتي تدرك أنه على الرغم من أن تغير المناخ هو مصدر قلق مشترك ، فإن الدول المختلفة لديها مستويات مختلفة من المسؤولية في التخفيف والتكيف ، وعند التعويض عن الخسائر والأضرار . PA105

---

99 ساندز بي وآخرون ، مبادئ القانون البيئي الدولي ، (Cambridge University Press 2019)ص. .119

100الجرف القاري (تونس / الجماهيرية العربية الليبية) ، الحكم ، تقارير محكمة العدل الدولية ، 1982ص. ، 18الفقرة. .71

101 فرانشيسكو فرانشيوني ، "الإنصاف في القانون الدولي" (نوفمبر (2020في موسوعة ماكس بلانك للقانون الدولي العام ، في الأستاذة آن بيترز (20-2021)والبروفيسور روديجر فولفروم ، (2004-2020)طبعة على الإنترنت. .7انظر أيضا ، نزاع الحدود (بوركينا فاسو ضد مالي) ، الحكم ، محكمة العدل الدولية. تقارير ، 1986الفقرة. .28

102 إعلان ريو ، المبدأ .3

103 الأمين العام للأمم المتحدة ، الثغرات في القانون البيئي الدولي والصكوك المتعلقة بالبيئة: نحو ميثاق عالمي من أجل البيئة ، وثيقة الأمم المتحدة 30 ، 73/419 / Aنوفمبر ، 2018الفقرة. 21.

104 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، مادة. 3.3

105 الديباجة والفن. .2.2الديباجة "سعيا لتحقيق هدف الاتفاقية ، والاسترشاد بمبادئها ، بما في ذلك مبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف ، في ضوء 23

Machine Translated by Google

الاعتراف بأهمية الإنصاف والاعتراف بالآثار غير المتناسبة لتغير المناخ على الدول النامية

إن الإنصاف هو أيضًا مبدأ وثيق الصلة بالسياسات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ ، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة وعدم التمييز في القانون الدولي لحقوق الإنسان. من أجل حقوق الإنسان (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان) ، فإن ضمان المساواة في العمل المناخي هو التزام أساسي بحقوق الإنسان في مواجهة تغير المناخ ، ويتطلب بذل جهود للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها لإفادة الناس في البلدان النامية ، والشعوب الأصلية ، والسكان. في حالات الضعف والأجيال القادمة.

تتطلب الإنصاف من الدول الاعتراف بالتأثيرات غير المتناسبة لتغير المناخ ومعالجتها ، مع مراعاة الدول النامية ، والدول الجزرية ، والشعوب الأصلية ، والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع صعبة ، والأجيال القادمة. يجب على الدول أن تفي بالحق في التنمية (109)بطريقة تلبي الاحتياجات التنموية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة. تتطلب الإنصاف من الدول اتباع نهج مختلفة في الامتثال للالتزامات الدولية القائمة على الاختلافات الواقعية بين الدول وداخلها. بشكل عام ، يتطلب الإنصاف من الدول إعطاء الأولوية لاحتياجات الأشخاص الأكثر تضررًا من تغير المناخ واتخاذ إجراءات لمعالجة أوجه عدم المساواة والظلم المتعلقة بالقضايا البيئية.

ثانيا. المساواة بين الأجيال: المفهوم.

ينص مبدأ المساواة بين الأجيال على أن الأرض هي ميراث مشترك بين جميع الأفراد ، بما في ذلك أجيال الماضي والحاضر والمستقبل. مع التسليم بحق الجيل الحالي في استخدام الأرض ومواردها الطبيعية لتلبية احتياجاته الخاصة ، يجب عليه تمرير الأرض إلى الأجيال القادمة في حالة مستقرة ؛ ليس أسوأ مما ورد. وينطوي هذا المبدأ على المساواة بين الأجيال فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد ، وأن الأجيال الحالية والمقبلة يمكنها تلبية احتياجات كل منها. يعزز هذا المبدأ العدالة بين الأجيال فيما يتعلق باستخدام البيئة ومواردها الطبيعية والحفاظ عليها. (110)وبناءً عليه ، فإنه يسلط الضوء على الطبيعة التوزيعية المؤقتة لتأثيرات تغير المناخ ، فضلاً عن استجابات الدول لتلك الآثار. كلاهما يجب أن يعكس اعتبارات عدالة التوزيع عبر الزمن.

حتى هذا التاريخ ، لا يوجد صك قانوني دولي عام يحدد العناصر الأساسية لـ

ظروف وطنية مختلفة ."

106 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، مادة. 4.

107 بهذا المعنى ، أقر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ أن "تقاطع الجنس مع العرق ، والطبقة ، والعرق ، والجنس ، والهوية الأصلية ، والعمر ، والإعاقة ، والدخل ، والمهاجر". غالبًا ما يؤدي الوضع والموقع الجغرافي إلى مضاعفة قابلية التأثر بتأثيرات تغير المناخ ، ويؤديان إلى تفاقم عدم المساواة وخلق المزيد من الظلم ." تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ ، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق التخفيف من تغير المناخ ، والخسارة والأضرار والمشاركة ، 26 ، 77/226 / Aيوليو ، ، 2022الفقرة. -29انظر أيضاً ، المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، الأسئلة المتكررة بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ. صحيفة الوقائع رقم ، 38نيويورك وجنيف ، ، 2021ص. 38و .42.

108 المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، الأسئلة المتكررة حول حقوق الإنسان وتغير المناخ. صحيفة الوقائع رقم ، 38نيويورك وجنيف ، ، 2021ص. .42 ، 32

109 الديباجة. "إقراراً بأن تغير المناخ هو شاغل مشترك للبشرية ، ينبغي للأطراف ، عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ ، احترام وتعزيز ومراعاة التزامات كل منها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحق في الصحة وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمهاجرين والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الذين يعانون من أوضاع صعبة المنال والحق في التنمية ، فضلاً عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإنصاف بين الأجيال ."انظر أيضًا المادة (1) 1من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

110 إديث براون وايس ، "المساواة بين الأجيال" (أبريل (2011في آن بيترز (20-2021)والبروفيسور روديجر فولفروم ، (2020-2004)موسوعة ماكس بلانك للقانون الدولي العام (على الإنترنت) ، الفقرة. .1

Machine Translated by Google

المساواة بين الأجيال ، ووضعه القانوني لا يزال محل نقاش 111.بينما لا يزال يتعين على الدول قبول المبدأ كالتزام دولي ملزم ، هناك دليل قوي على تطبيق المبدأ ، من حيث الاعتراف بمصالح الأجيال القادمة على الصعيدين الدولي والمحلي. 112

تعد العدالة بين الأجيال ذات صلة بتغير المناخ لأنها تتطلب ألا يضر الجيل الحالي باحتياجات وتطلعات الأجيال القادمة. الموارد لصالح الأجيال الحالية والمقبلة 114. يرى التحالف العالمي للشباب والمجتمع المدني أن الرأي الاستشاري القادم يوفر فرصة مناسبة للمحكمة لتوضيح إمكانية تطبيق ومحتوى مبدأ العدالة بين الأجيال. ونحث جميع الدول والمنظمات الدولية المشاركة على دعم هذه الحجة ؛ أن يتم تأكيد مكانة مبدأ الإنصاف بين الأجيال كقانون دولي ملزم.

باختصار ، تتطلب العدالة بين الأجيال أن يأخذ الجيل الحالي في الاعتبار تأثير أفعاله الحالية على الأجيال القادمة عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتغير المناخ وحماية الحفاظ على النظام المناخي واستقراره لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

ترتبط العدالة بين الأجيال ارتباطًا وثيقًا بمفهوم التنمية المستدامة. تشير التنمية المستدامة إلى القدرة على تلبية الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة . التنمية المستدامة (١١٦)الاقتصادية والبيئية والتنمية المستدامة أمر حاسم للعدالة بين الأجيال وحماية البيئة. اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في اعترافها المطلق بالحق في بيئة صحية ، بالتنمية المستدامة كشرط لتحقيق الرفاه البشري والتمتع الكامل بحقوق الإنسان للأجيال الحالية والمقبلة. (117)

تم الاعتراف بمفهوم العدالة بين الأجيال في العديد من المعاهدات الدولية ، مثل

---

111 AV Lowe ، "التنمية المستدامة والحجج غير المستدامة" في A. Boyle وD. Freestone (محرران) ، القانون الدولي والتنمية المستدامة: الإنجازات السابقة والتحديات المستقبلية (مطبعة جامعة أكسفورد ، ، 19 (1999ص. 9-27

112إديث براون فايس ، "المساواة بين الأجيال" (أبريل 2006)في آن بيترز (20–2021)والبروفيسور روديجر فولفروم ، (2004-2020)موسوعة ماكس بلانك للقانون الدولي العام (على الإنترنت) ، .3-1 ¶للاطلاع على الدراسات الاستقصائية الأخيرة حول تطبيق العدالة بين الأجيال في التقاضي المناخي ، انظر Sam Bookman & Margaretha Wewerinke-Singh ، Lydia Slobodian، Defending the Future: Intergenerational Equity in Climate Litigation، 32 Georgetown Environmental Law Review 569 (2020) ؛ المساواة بين الأجيال في Margaretha Wewerinke-Singh & Sarah Mead (محرران) ، دليل القضاة حول التقاضي المناخي (يصدر قريبًا).

113ريدجويل سي. "المبادئ والمعايير الناشئة في القانون الدولي: المساواة بين الأجيال وبين الأجيال" ، في الجزء الثالث تغيير كلي ماتي -المبادئ والمعايير الناشئة في القانون الدولي ، الفصل ، 9مطبعة جامعة أكسفورد في دليل أكسفورد الدولي . قانون تغير المناخ .(2009)

114 انظر ، في جملة أمور ، الديباجة ، الاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان ، مادة. 4من الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي ، ديباجة اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية ، الفن. 1من اتفاقية آرهوس ، المادتان 1و 3من اتفاقية إسكازو

115 تقرير برونت لاند ، تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك ، ، 1987

وثيقة الأمم المتحدة ، 42/427 / Aالفقرة. 27

116 بطاقة تعريف. في ، 85في الفقرة. ، L.75 / 76 / 117A 30-27الجمعية العامة للأمم المتحدة ، "حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة" ، 26يوليو 2022

Machine Translated by Google

اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)[118] واتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن المياه ، 120واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 121واتفاق باريس. وقد أقرت المحاكم والهيئات القضائية الدولية وكذلك القضاة المحليون أيضًا بمبدأ المساواة بين الأجيال كنتيجة طبيعية لحماية البيئة والحفاظ عليها. أنظمة المناخ للأجيال القادمة.

على المستوى الدولي ، غالبًا ما تتم الإشارة إلى العدالة بين الأجيال بالتبادل مع مفاهيم "العدالة" والإنصاف بين الأجيال. والأهم من ذلك ، في الفتوى بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ، أقرت المحكمة بأن البيئة ليست مجرد فكرة مجردة ، ولكنها "تمثل مكان المعيشة ونوعية الحياة وصحة البشر ذاتها ، 123علاوة على ذلك ، ذهب قضاة محكمة العدل الدولية إلى أبعد من ذلك في الاعتراف بالمساواة بين الأجيال كمبدأ قائم بذاته يقترب من حالة مبدأ عام أو جزء من القانون الدولي العرفي. أشار القاضي ويرامانتري في رأيه المخالف إلى "مبدأ المساواة بين الأجيال "كمبدأ ناشئ اعتبره مبدأ هامًا وسريع التطور في القانون الدولي المعاصر.] في الوقت الحاضر ، في عام ، 2010يصعب الشك في أن الاعتراف بالإنصاف بين الأجيال يشكل جزءًا من الحكمة التقليدية في القانون البيئي الدولي ،"مما يشير إلى تأثير المبدأ والبعد الزمني لتغير المناخ.

أكدت المحاكم الدولية والإقليمية الأخرى الطبيعة التنفيذية القانونية للعدالة بين الأجيال. على سبيل المثال ، في ، Myagna (Sumo) Awas Tingni V. Nicaragua أقرت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (ICtHR)بالمبدأ بين الأجيال من خلال الاعتراف بأهمية البعد الزمني للقانون الدولي ودعم التصورات الكونية الأصلية.

تنظر هذه الرؤى الكونية إلى الحفاظ على الأرض والحفاظ عليها كواجب لنقل ثقافتها إلى الأجيال القادمة. هذا يعكس الفكرة القائلة بأن الأرض ليست مجرد مورد يتم استغلاله ، بل هي عنصر حيوي للتراث الثقافي يجب صونه للأجيال القادمة.
126

أشارت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى مصالح الأجيال القادمة في حالتين تتعلقان بحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ. في قضية تيتيوتا ضد نيوزيلندا ، لاحظ مجلس حقوق الإنسان أن تغير المناخ والتنمية غير المستدامة يشكلان تهديدات كبيرة للحق في الحياة للأجيال الحالية والمقبلة. حالة) ، أقرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن الأجيال الحالية عليها واجب التصرف بمسؤولية وضمان أن الأجيال القادمة يمكنها تلبية احتياجاتها التنموية والبيئية.
وبالمثل ، في قضية دانيال بيلي وآخرون ضد أستراليا (Torres Straits Islanders 127

128

118 اتفاقية التنوع البيولوجي ، الديباجة.
119 فن. 4من اتفاقية التراث العالمي.
120 اتفاقية المياه ، UNECEمادة. 2.5(ج).
121 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، مادة. 3.
122 الديباجة.
123 شرعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية ، 1996ص. 8 ، 226يوليو ، 1996الفقرة. 29.
124 رأي استشاري حول مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ، رأي مخالف للقاضي ويرامانتري ، ص. 280.
125 Pulp Mills on the River Uruguay (Argentina v Uruguay) ، رأي منفصل ، تقارير محكمة العدل الدولية ، 2010ص 80في الفقرة. -122انظر أيضًا ، رأي منفصل في قضية Whaling in the Antarctic (Australia v Japan: New Zealand Intervening) ، 2014حيث خلص إلى أن "المساواة بين الأجيال تمثل الوجود في الوقت الحاضر في مجموعة واسعة من صكوك القانون البيئي الدولي ، وفي الواقع للقانون الدولي العام المعاصر "(الفقرة 47)
126 IACtHR. ، قضية مجتمع Mayagna (سومو) Awas Tingni ضد نيكاراغوا ، الحكم الصادر في 31أغسطس 2001. السلسلة C رقم 79.
127 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، إيوان تيتيوتا ضد نيوزيلندا ، المقبولية والمزايا ، رقم CCPR / C / 127 / D / 2728/2016 ، 2728/2016 ، 23سبتمبر ، 2020الفقرة. 9.4
128 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، دانيال بيلي وآخرون. ضد أستراليا ، المقبولية والمزايا ، رقم ، CCPR / C / 135 / D / 3624/2019 ، 3624/2019سبتمبر. 2022 ، 22الفقرة. 5.8

Machine Translated by Google

على المستوى المحلي ، أقرت العديد من الأحكام 129أيضًا مبدأ المساواة بين الأجيال أو المفاهيم ذات الصلة (مثل مصالح الأجيال القادمة). لاحظت المحكمة العليا في كولومبيا في قضية الأجيال المستقبلية ضد وزارة البيئة ، أن الأفراد الذين لم يولدوا بعد "يستحقون التمتع بنفس الظروف البيئية التي نتمتع بها". 130 وبالمثل ، في قضية .Neubauer et al ضد ألمانيا (2021)فيما يتعلق بالتزامات الدولة بموجب اتفاقية باريس ، قضت المحكمة الدستورية الفيدرالية لألمانيا بأنه يجب على الدولة النظر في التأثير طويل الأجل لخفض الانبعاثات على حقوق الأجيال القادمة عند تحديد أهدافها . وجدت المحكمة أن الإخفاق في اتخاذ إجراءات قصيرة الأجل بشأن تغير المناخ أدى بشكل غير مسموح به إلى إرجاء عبء على الأجيال القادمة ، منتهكًا حقوقهم وحرياتهم التي يحميها الدستور.

في قضية .Goa Foundation vs اعترفت المحكمة العليا في الهند بمبدأ المساواة بين الأجيال (يجب أن ترث الأجيال القادمة على الأقل ما ترثه الميراث الحالي) في سياق الحفاظ على الموارد الشحيحة.

بشكل عام ، ندعي أن مبدأ العدالة بين الأجيال قد تم إدراجه بشكل تدريجي في القانون الدولي العرفي من خلال قبوله الواسع في قانون المعاهدات ، وقرارات المحاكم الدولية والمحلية ، والاعتراف به كعنصر حاسم في حماية البيئة والحفاظ على التراث الثقافي. يؤكد المفهوم على أهمية النظر في تأثير التدهور البيئي وتغير المناخ على الأجيال القادمة وواجب الأجيال الحالية للعمل بمسؤولية كحراس للكوكب. وهذا يشمل الأبعاد التوزيعية الصريحة للعمل المناخي والتقاعس: يؤطر المبدأ بحق الفشل في التصرف على أنه انتهاك لاحتياجات وحقوق ومصالح الشباب والمستقبل.

---

[129] انظر على سبيل المثال ، القرار رقم (VII.6 AB) 14/2020المحكمة الدستورية المجرية 9)يونيو (2020(تم الوصول إليه في 26أبريل .(2021كورت سوبريما Dejus ticia v Colombia دي جوستيسيا دي كولومبيا [محكمة العدل العليا في كولومبيا] (بوغوتا 5أبريل DG Khan Cement Co Ltd ، STC 4360-2018 (2018ضد حكومة البنجاب من خلال سكرتيرها الرئيسي ، لاهور ، المحكمة العليا لباكستان 15)أبريل Goa Foundation v Union of India and Others ، 2019 / CP1290-L (2021المحكمة العليا في الهند 21)أبريل (2014

v [المحكمة العليا للبرازيل] 435 SCC 2012، H Carlos Schneider S / A Commércio e Indústria e Outro v Ministério Público Federal Supreme Tribunal de Justiça (Brasília 23 October 2007) Recurso Special no 650.728 / SC (2d Panel)، Juliana محكمة الاستئناف بالولايات المتحدة (الدائرة التاسعة) 17)يناير (2020القضية رقم 18-36082 DC، No 6: 15-cv-01517-AA، Leghari v Federation of Pakistan Lahore High Court (25 January 2018) Case WP No 25501/2015. ماريا خان وآخرون ضد فيدرالية باكستان وآخرين محكمة لاهور العليا 14)فبراير (2019الطلب رقم 8960لعام ، 2019وزارة العدل الاتحادية ضد أوغاتا محكمة العدل العليا في البرازيل] (برازيليا 14أكتوبر Special Recurso (2008رقم 840.918 / DF(لوحة ثنائية الأبعاد) إليانا كالمون (رأي الأغلبية للنائب أنطونيو هيرمان بنجامين) 14)أكتوبر (2008(البرازيل) ، موتا ضد UNIÃO المحكمة العليا في Justiça[المحكمة العليا للبرازيل] Special Recurso no 1.109.778 / SC (Brasília 10 No vember 2009)(لوحة ثنائية الأبعاد) أنطونيو هيرمان بنيامين 10)نوفمبر (2009

(البرازيل)، هولندا ضد Urgenda Foundation Gerichtshof Den Haag[محكمة استئناف لاهاي] 9)أكتوبر (2018القضية رقم .200.178.245 / 01 ECLI: NL: GHDHA: 2018: 2591 هولندا ضد مؤسسة Urgenda Hoge Raad der Nederlanden[المحكمة العليا في هولندا] (لاهاي 20ديسمبر (2019القضية رقم v France Tribunal Administratif de Paris 19/00135 ECLI: NL: HR: 2019: 2006، Notre Affaire à Tous and Others [محكمة باريس الإدارية] 3)فبراير (2021الأرقام 1-4 / 1904976 ، 1904972 ، 1904968 ، 1904967 (تمت الزيارة في 7أبريل / نيسان .(2021أوبوسا ضد سكرتير وزارة البيئة والموارد الطبيعية (فاكتوران) المحكمة العليا للفلبين (مانيلا ، 30يوليو Urgenda Founda tion ، 173 ILM 33 (1994) (1993ضد هولندا Rechtbank den Haag[محكمة مقاطعة لاهاي] 24)يونيو) (2015القضية رقم Waweru HA ZA 13-1396 ECLI: NL: RBDHA: 2015: 7145. / 09/456689 / C و Mwangi(انضمام) وآخرون ضد محكمة كينيا العليا في كينيا 2)مارس 118 Misc Civ il App No (2006لعام .2004

Presidencia de la Repúbli ca، Ministerios de Ambiente y Desarrollo Sostenible y de Agriculture and Desarrollo Rural y otros، Sala Cas. CSJ Colombia، No. 130Andrea Lozano Barragán، Victoria Alexandra Arenas Sánchez، José Daniel Rodríguez Peña y otros Vs.

5 ، STC4360-2018أبريل ، 2018الفقرات [1 BvR 3084/20] [BVerfG] Bundesverfassungsgericht [2022] Neuebauer et al v Germany 131 11.3 - 11.1(المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية) ، الفقرة. 92.

132مؤسسة غوا ضد يونيون أوف إنديا ، .590 6 SCC (2014)كما قضت المحكمة بأن مبدأ الثقة العامة يمتد إلى جميع الموارد الطبيعية والتي تعتبر الولاية وصية للشعب ، خاصة للأجيال القادمة.

Machine Translated by Google

لذلك ، يقع على عاتق الدول واجب النظر في تأثير التدهور البيئي وتغير المناخ على الأجيال القادمة ومنعهما ومعالجتهما والتصرف بمسؤولية كقوى على كوكب الأرض.

ثالثا. حقوق الطفل

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (UNCRC)هي أكثر المعاهدات التي تم التصديق عليها على نطاق واسع في العالم 133.الأطفال عرضة لتغير المناخ من ناحيتين مختلفتين. أولاً ، يعاني الأطفال من نقاط ضعف خاصة ، مما يعني أن الآثار الحالية لتغير المناخ تؤثر عليهم بشدة بشكل خاص.

على سبيل المثال ، قد يكون الأطفال أكثر عرضة للأمراض وتلوث المياه في أعقاب الكوارث الطبيعية التي يسببها المناخ. ثانيًا ، يشكل الأطفال جزءًا من فئة أوسع من الأجيال القادمة.
لذلك هم أكثر عرضة للتأثيرات طويلة المدى لتغير المناخ ، والتي ستزداد سوءًا بعد فترة طويلة من أن يعيش البالغون الحاليون حياتهم. أكدت اليونيسف على هذه الفكرة وذكرت أن "[ب] بسبب الطبيعة المترابطة والمتداخلة للحقوق ، (...)جميع حقوق الأطفال تقريبًا قد تتأثر بأزمة المناخ ، مما قد يؤثر على التنفيذ الفعال لاتفاقية حقوق الطفل] ككل. 134"من بين حقوق أخرى ، فإن أهم حقوق الأطفال فيما يتعلق بالمساواة بين الأجيال هي كما يلي:

تعترف المادة 2من اتفاقية حقوق الطفل بالحق في عدم التعرض للتمييز. تتطلب هذه المادة من الدول تحديد الأفراد ومجموعات الأطفال الذين يحتاجون إلى تدابير خاصة ، والاعتراف بحقوقهم وإعمالها . -137يتمتع الأطفال بحقوقهم المنصوص عليها في الاتفاقية دون تمييز

من المهم التأكيد على أن تغير المناخ يؤثر على الأطفال بشكل غير متساو ، حيث تتأثر الفئات الضعيفة مثل الأطفال النازحين والفقراء وذوي الإعاقة بشكل غير متناسب بآثاره الضارة 138.وبالتالي يمكن اعتبار عدم اتخاذ أي إجراء بشأن تغير المناخ انتهاكًا للمادة 2من اتفاقية حقوق الطفل وسياسة تمييزية. إن الفكرة القائلة بأن المادة 2تحمي الأطفال من التمييز على أساس وضعهم كأطفال لا تزال تتطور ، وهي موضوع التقاضي الحالي أمام المحاكم الإقليمية والمحلية. الحق في عدم التمييز بموجب المادة .2وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن المعاهدات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان ، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، تحظر التمييز في التمتع الحقوق على مجموعة واسعة من الأسس ، والتي تشمل التمييز على أساس السن. وبالتالي يمكن اعتبار السياسات التي تؤدي إلى تفاقم تغير المناخ تمييزية ضد الأطفال ، لأنهم أكثر عرضة للآثار الصحية الضارة.

---

133 صادقت جميع الدول على اتفاقية حقوق الطفل ، باستثناء الولايات المتحدة. انظر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ، "حالة التصديق على اتفاقية حقوق الطفل -اتفاقية حقوق الطفل" (gro.rhcho.tenretnibt). /https: // tbin ternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/ المعاهدة CRC =تم الوصول إليه في 10مارس .2023

134 اليونيسف ، "تحديات تغير المناخ: الأطفال على الخط الأمامي" (اليونيسف) <https://www.unicef-irc.org/publi
تم الوصول إليه في 9مارس ، 2023في .111

135 بيسون س ، "مبدأ عدم التمييز في اتفاقية حقوق الطفل -سامانثا بيسون" [5002]
حقوق الطفل: التقدم ووجهات النظر في .455 ، 454

136 بطاقة تعريف. في .454

137 بطاقة تعريف. في .454

138 JL Goldhagenوآخرون ، "الحقوق والعدالة والإنصاف: أجندة عالمية لصحة الطفل ورفاهه" (0202) 4
لانسيت لصحة الأطفال والمراهقين ، 80في .85

139 أغوستينو ضد البرتغال ، التطبيق. رقم 39371/20(قيد النظر حاليًا أمام الدائرة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

140 اليونيسف ، "تحديات تغير المناخ: الأطفال على خط المواجهة" (اليونيسف) 28 -<https://www.unicef-irc.org/publi

Machine Translated by Google

تعترف المادة 3من اتفاقية حقوق الطفل بأن على الدول واجب التصرف وفقًا لمصالح الطفل الفضلى ، والتي تتطلب أن تكون مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأساسي في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال ، 141بما في ذلك جميع المؤسسات التي تؤثر على الأطفال ، مثل تلك التي يؤثر على البيئة 142.يمكن القول إن الحق المعترف به في المادة 3له ثلاثة جوانب مختلفة: حق موضوعي ، ومبدأ قانوني ، وقاعدة إجرائية . عامل في عملية صنع القرار. وبناءً على ذلك ، يجب أن تأخذ عملية صنع القرار في الاعتبار آثار تغير المناخ قصيرة الأجل وطويلة الأجل على الأطفال 144.ويعتبر التحالف العالمي للشباب والمجتمع المدني هذا الالتزام وثيق الصلة بمبدأ العدالة بين الأجيال.

تضمن المادة 12من اتفاقية حقوق الطفل حق الأطفال في التعبير عن آرائهم والاستماع إليهم ، بما في ذلك أمام المحاكم والهيئات القضائية. يحدد "نموذج لوندي" أربعة عوامل يجب مراعاتها للتنفيذ الناجح للمادة 12وهي: المساحة ، والصوت ، والجمهور ، والتأثير 145.في هذا السياق ، لا يكفي إشراك الشباب ، وينبغي أن تكون مشاركتهم جزءًا مستدامًا من العمليات الحكومية.

ينعكس هذا المبدأ ، على سبيل المثال ، في تنفيذ برلمانات الشباب مع آليات المتابعة. وبالمثل ، دعا الأطفال إلى سياسات مناخية أفضل من خلال الإضرابات المدرسية والتحديات القانونية في جميع أنحاء العالم

حق الأطفال في البقاء والنمو منصوص عليه في المادة 6من اتفاقية حقوق الطفل. هذا الحق يوجه الدول إلى اتخاذ تدابير إيجابية لتمديد حياة الأطفال ، بما في ذلك بيئة صحية وآمنة وفقا للمادة .24تغير المناخ يعرض هذه الحقوق للخطر ، مما يتطلب جهودا دولية لعكس آثاره الكارثية.

أخيرًا ، تقر المادة 24من اتفاقية حقوق الطفل بأن للأطفال الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه وأنه يجب على الدول مراعاة مخاطر التلوث البيئي عند ضمان الحصول على الغذاء والماء. يمثل تغير المناخ تهديدًا كبيرًا لصحة الأطفال ، مما يؤدي إلى تفاقم الفوارق الصحية ويؤثر على الوصول إلى الخدمات الصحية. تشدد لجنة حقوق الطفل على أنه يجب على الدول إعطاء الأولوية لشواغل صحة الأطفال في استراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

تم الاطلاع عليه في 9مارس 2023في الساعة .1

141 3. اتفاقية حقوق الطفل ، مادة.

142 التعليق ، 14لجنة حقوق الطفل ، Gen. UN Doc. CRC / C / GC / 14الفقرة. 29) 26مايو .(2013

143 التعليق العام رقم (2013) 14بشأن حق الطفل في أن تؤخذ مصالحه الفضلى في الاعتبار الأساسي ، الفقرة. 6.

144 فرانشيسكا إيبوليتو ، المصالح الفضلى للطفل: سلسلة أخرى من انحناءة حماية البيئة والمناخ؟ 89سؤالا مجلة القانون الدولي ، ، 7في (2022) 9-7(مناقشة مصطلح "مصالح الطفل الفضلى") ، ص. 12.

145 لوندي إل ، "الصوت لا يكفي: تصور المادة 12من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل" (2007) 33 British Educational Research Journal 927، at 932.
يؤكد نموذج Lundyعلى أهمية الاستماع إلى وجهات نظر وآراء الأطفال والشباب وتقييمها ، ويعترف بهم كعناصر فاعلة في حياتهم الخاصة بدلاً من المتلقين السلبيين لقرارات البالغين. من خلال منح الأطفال والشباب صوتًا في عمليات صنع القرار ، يعزز نموذج Lundyتمكينهم ويساعد على ضمان احترام حقوقهم ودعمها.

146 انظر ، على سبيل المثال ، Recent Case، Sacchi v. Argentina، 135 Harvard Law Review 1981، 1983 (2022)؛ أغوستينو ضد البرتغال ، التطبيق. رقم 39371/20(قيد النظر حاليًا أمام الغرفة الكبرى في Eur. Ct. of Hum. Rts.).

147 انظر التعليق العام رقم (2013) 15بشأن حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه (المادة ، (CRC / C / GC / 15) (24لجنة حقوق الطفل.

Machine Translated by Google

بشكل قاطع ، بموجب اتفاقية حقوق الطفل ، يقع على عاتق الدول العديد من الالتزامات المتعلقة بحقوق الطفل. تشمل هذه الالتزامات تحديد حقوق الأفراد ومجموعات الأطفال الذين يحتاجون إلى تدابير خاصة والاعتراف بها بشكل فعال ، وضمان تمتع جميع الأطفال بحقوقهم بموجب الاتفاقية دون تمييز ، ودعم المصالح الفضلى للطفل كاعتبار أساسي في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال ، و جميع المؤسسات التي تؤثر على الأطفال ، وتوسيع نطاق التدابير الإيجابية لضمان بقاء الأطفال ونموهم ، وضمان حق الأطفال في التعبير عن آرائهم والاستماع إليهم ، وإعطاء الأولوية لمخاوف صحة الأطفال في استراتيجيات التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. نحن نعتبر أن هذه الالتزامات مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمبدأ العدالة بين الأجيال ، وأن التزامات اتفاقية حقوق الطفل والإنصاف بين الأجيال يعزز كل منهما الآخر.

.1المساواة بين الأجيال وتغير المناخ.

تشير المساواة بين الأجيال إلى الإنصاف في توزيع منافع وأعباء التنمية داخل الجيل الحالي. وهي تستند إلى المبدأ 6من إعلان ريو ، الذي يقتضي بالتالي أن يعالج العمل الدولي في مجال البيئة والتنمية مصالح واحتياجات جميع البلدان ، ولا سيما تلك الأكثر ضعفاً من الناحية البيئية. يهدف مبدأ التواصل بين الأجيال في نهاية المطاف إلى ضمان العدالة بين الناس على قيد الحياة اليوم

في سياق تغير المناخ ، تعد العدالة بين الأجيال مهمة لأن تأثيرات تغير المناخ ليست موزعة بالتساوي في جميع أنحاء العالم ، وهي تقع بشكل غير متناسب على مجموعات معينة ، مثل المجتمعات منخفضة الدخل ، والشعوب الأصلية ، والدول النامية. تشمل العدالة بين الأجيال الوصول العادل إلى خدمات النظام الإيكولوجي وتقاسمها ، فضلاً عن التقاسم العادل لأعباء التلوث. (149)ينبغي استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة ودون نفايات . حماية نظام المناخ على وجه السرعة ، مع الأخذ في الاعتبار أن تركيز العمل سيتحول للتكيف مع "عبء المسؤولية على الدول الأكثر ضعفاً والأقل مسؤولية". 151عند تطبيقه على العلاقات بين الدول ، فإننا نجادل في القانون المحلي ، تم ربط الإنصاف بين الأجيال بالقضاء على الفقر بـ "المساواة في الوصول إلى الموارد المشتركة التي يتقاسمها الجنس البشري بمرور الوقت ، بدلاً من مجرد توزيع الملكية الخاصة" 153.

بتطبيق هذا المبدأ ، فإن الدول المسؤولة عن التسبب في تغير المناخ وعدم الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية ، ستخصص نفقات أعلى للحد من تغير المناخ وتخفيفه ومنع حدوثه. يضمن هذا المبدأ المساءلة عن معالجة الآثار الضارة لتغير المناخ.

.2حقوق الإنسان وتغير المناخ

إن تغير المناخ ليس أزمة بيئية فحسب ، بل هو أيضًا أزمة حقوق إنسان. إنه يؤثر على كامل

148 شيلتون ، د. .(2008)عدالة. في D. Bodansky، J. Brunnée، & E. Hey Oxford (Eds.)، The Oxford Handbook of International قانون البيئة (ص .(662-639مطبعة جامعة أكسفورد.

149 الإعلان العالمي لسيادة القانون البيئي ، المبدأ 5.

150 الإعلان العالمي لسيادة القانون البيئي ، المبدأ 5.

151 ILA ، تقرير لجنة المبادئ القانونية المتعلقة بتغير المناخ ، مؤتمر واشنطن ، :2014مشروع المادة (3) 4من المبادئ القانونية المتعلقة بتغير المناخ.

152 ج. ريدجويل ، الجزء الثالث "تغير المناخ -المبادئ والمفاهيم الناشئة في القانون الدولي ، الفصل 9المبادئ والقواعد الناشئة في القانون الدولي: المساواة بين الأجيال وبين الأجيال" في دليل أكسفورد للقانون الدولي لتغير المناخ.

153 الأمين العام للأمم المتحدة ، تقرير حول التضامن بين الأجيال واحتياجات الأجيال القادمة ، ، UN Doc. A / 68/322 15أغسطس ، 2013الفقرة 18.

Machine Translated by Google

مجموعة من حقوق الإنسان المحمية بموجب القانون الدولي. من انتهاك الحق في الحياة إلى التأثير غير المتناسب لتغير المناخ على مجموعات معينة من الناس ، مثل مجتمعات السكان الأصليين والدول الجزرية والنساء والأطفال والأشخاص الذين يعيشون في فقر ، يؤثر تغير المناخ بشكل كبير على حقوق الإنسان في جميع أبعادها. هذه العلاقة ليست غريبة بالنسبة للمحكمة ، التي اعترفت سابقًا بهذا الارتباط مشيرة إلى أن "البيئة ليست فكرة مجردة ولكنها تمثل مساحة المعيشة ونوعية الحياة وصحة البشر" 154لأن الضرر البيئي يهدد الصحة والأشخاص . نوعية الحياة ، وافقت الدول على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالبيئة والتي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

يتعلق القانون الدولي لحقوق الإنسان في المقام الأول بالعلاقة بين الدول ومواطنيها.
وهذا يختلف عن القانون البيئي الدولي ، الذي كان من الناحية التاريخية أكثر اهتمامًا بالعلاقة بين الدول حول قضايا مثل الضرر البيئي العابر للحدود وتخصيص الموارد.

ومع ذلك ، كما هو موضح أعلاه ، فإن تغير المناخ هو قضية شاملة. يجب دمج مختلف مجموعات القانون الدولي بشكل منهجي من أجل تكوين صورة كاملة للالتزامات الواقعة على الدول. ينتج عن تقاطع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون البيئي الدولي شبكة من الالتزامات التي يجب على الدول مراعاتها في علاقاتها مع بعضها البعض ومع مواطنيها.

الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وتغير المناخ واسعة النطاق وتشمل مجموعة واسعة من الواجبات القانونية المنصوص عليها في الإطار القانوني المعمول به. يؤكد هذا الكتيب فقط على عدد قليل من هذه الالتزامات ، والتي نعتبرها الأكثر صلة بالموضوع. من بين أمور أخرى ، نجد أن الالتزامات الأكثر صلة بحقوق الإنسان وتغير المناخ للدول هي: (1)الحق في الحياة ، (2)الحق في تقرير المصير ، (3)الحق في بيئة صحية ، (4)الحق في الصحة ، (5)الحق في الحياة الخاصة والعائلية ، (6)الحق في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها ، و (7)الحق في الانتصاف الفعال لخرق التزامات حقوق الإنسان. لإبلاغ إجابة المحكمة على الأسئلة المطروحة ، سنقوم بتحليل العلاقة بين حقوق الإنسان والتزامات تغير المناخ. على وجه التحديد ، سوف ندرس كيفية تأثير تغير المناخ على انتهاك حقوق الإنسان. من خلال القيام بذلك ، نأمل في توفير فهم أفضل للتقاطع بين هاتين المنطقتين.

أنا. الحق في الحياة

الحق في الحياة هو حق راسخ في قانون المعاهدات والقانون الدولي العرفي. 155بصفته المعاهدة التأسيسية المتعددة الأطراف لحقوق الإنسان ، فإن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ("العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية") ، يقنن هذا الحق في المادة 6ويعترف بأن "[هـ] للإنسان حق ملازم في الحياة. يجب حماية هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً "

وقد تم تحديد انعكاسات التدهور البيئي على التمتع بهذا الحق صراحةً من قبل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، وهي الهيئة المستقلة المخولة من قبل الأمم المتحدة لتقديم تفسيرات موثوقة لحقوق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. مجلس حقوق الإنسان لديه السلطة

154 شرعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ، فتوى ، فقرة. .29انظر أيضا Gabcíkovo-Nagymaros (Hungary v. سلوفاكيا) ، 25) 7 ICJ 1997سبتمبر) (رأي منفصل للقاضي Weeramantry(وصف حماية البيئة بأنها "شرط لا غنى عنه للعديد من حقوق الإنسان مثل الحق في الصحة والحق في الحياة نفسها").

155 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة. 3العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مادة. 6الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR)المادة. 2الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR)مادة. 4بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا ، مادة. 4الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل (ACRWC)المادة. 5الميثاق العربي لحقوق الإنسان مادة. ، 5ق. 6الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (ميثاق بانجول) مادة. 4الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان (ADRDM)مادة. 1الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان مادة. 4اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله (اتفاقية بيليم دو بارا) المادة. 4التعليق العام رقم 36لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ؛ التعليق العام رقم

3بشأن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب: الحق في الحياة

156 مادة .(1) 6 .ICCPRانظر أيضا ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، مادة. 3("لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.")

Machine Translated by Google

لإصدار تفسيرات موثوقة للحقوق المقننة. والجدير بالذكر أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قد اعترف صراحةً بأن الالتزام بحماية الحق في الحياة يشمل الالتزامات التي تتعلق بالبيئة:

"إن واجب حماية الحياة يعني ضمناً أنه ينبغي للدول الأطراف أن تتخذ التدابير المناسبة لمعالجة الظروف العامة في المجتمع التي قد تؤدي إلى تهديدات مباشرة للحياة أو تمنع الأفراد من التمتع بحقهم في الحياة بكرامة. قد تشمل هذه الشروط العامة (...)تدهور البيئة. 157"

وبصورة أكثر تحديداً ، قررت اللجنة ، من بين أمور أخرى ، أن "التزامات الدول الأطراف بموجب القانون البيئي الدولي ينبغي بالتالي أن تسترشد بمضمون المادة 6 من العهد ، والتزام الدول الأطراف باحترام وضمان يجب أن يحدد الحق في الحياة التزاماتهم ذات الصلة بموجب القانون البيئي الدولي 158 ."تتطابق هذه الملاحظة مع نهج التكامل المنهجي المعتمد في جميع أنحاء هذه المذكرة.

والأهم من ذلك ، أقرت اللجنة أيضًا بأن "التزام الدول الأطراف باحترام وضمان الحق في الحياة يمتد إلى التهديدات التي يمكن توقعها بشكل معقول والحالات التي تهدد الحياة والتي يمكن أن تؤدي إلى خسائر في الأرواح" ، (159)بما في ذلك "تغير المناخ الضار 160التي تشكل "تهديدات ملحة وخطيرة لقدرة الأجيال الحالية والمقبلة على التمتع بالحق في الحياة". 161أخيرًا ، قررت اللجنة أن التزامات الدولة ليست إقليمية بحتة بل تتجاوز الحدود الوطنية للدولة.

وباختصار ، فإن المترجم الرسمي للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، قد أشار في مجموعة واسعة من الظروف إلى أن الالتزام بحماية واحترام وإعمال الحق في الحياة يشمل واجبات منع الإضرار بالبيئة ، بما في ذلك من خلال تغير المناخ. في هذا النص المخالف ، يقع على الدول التزام قانوني بضمان اتخاذ تدابير لمنع وتخفيف آثار تغير المناخ ، والتي يمكن أن تهدد حياة مواطنيها ورفاههم. وهذا يشمل الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، وتعزيز الطاقة المتجددة ، والتكيف مع آثار تغير المناخ. يقع على عاتق الدول واجب حماية مواطنيها من الضرر المتوقع ، بما في ذلك الضرر الناجم عن تغير المناخ ، والتأكد من أن أفعالهم لا تسهم في انتهاكات حقوق الإنسان. والدول مطالبة أيضًا بضمان ألا تؤثر أعمالها بشكل غير متناسب على المجتمعات الضعيفة ، مثل الشعوب الأصلية والنساء والأطفال والفقراء ، الذين يتأثرون غالبًا بتغير المناخ.

157 UN Doc. CCPR / C / GC / 36 (3 لجنة حقوق الإنسان ، التعليق العام رقم 36 (2018)على المادة 6من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، بشأن الحق في الحياة ، سبتمبر (2019الفقرة. 26.

158 بطاقة تعريف، الفقرة. 62.

159 اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ، الآراء التي اعتمدتها اللجنة بموجب المادة (4) 5من البروتوكول الاختياري ، بشأن com مراسلة رقم 22) UN Doc. CCPR / C / 135 / D / 3624/2019 ، 3624/2019سبتمبر .(2022

160 بطاقة تعريف،

161 بطاقة تعريف،

162 التعليق العام رقم 36على المادة 6من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، بشأن الحق في الحياة ، 30) CCPR / C / GC / 36أكتوبر / تشرين الأول ، (2018الفقرة. 22. انظر أيضاً التعليق العام رقم ، 31الفقرة. ؛ 10الملاحظات الختامية: المملكة المتحدة ، (2008)الفقرة. ؛ 14رقم الاتصال 2285/2013ياسين ضد كندا ، الآراء المعتمدة في 26يوليو / تموز ، 2017الفقرة. ؛ 6.5الملاحظات الختامية: كندا ، (2015)الفقرة. ؛ 6الملاحظات الختامية: ألمانيا ، (2012)الفقرة. ؛ 16 الملاحظات الختامية: كوريا الجنوبية ، (2015)الفقرة. 10.

163 تتفق تفسيرات معاهدات حقوق الإنسان الأخرى. انظر ، على سبيل المثال ، التعليق العام رقم 3بشأن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب: الحق في الحياة ، الفقرة. 41("ينبغي تفسير الحق في الحياة على نطاق واسع. وعلى الدولة واجب إيجابي يتمثل في حماية الأفراد والجماعات من المخاطر الحقيقية والمباشرة التي تهدد حياتهم بسبب أفعال أو امتناع عن فعل من جانب أطراف ثالثة. وفي الحالات التي لا ينشأ فيها الخطر من نية خبيثة أو نية أخرى ، قد لا تكون أفعال الدولة مرتبطة دائمًا بالعدالة الجنائية. وتشمل هذه الإجراءات ، في جملة أمور ، الخطوات الوقائية للحفاظ على البيئة الطبيعية وحمايتها والاستجابات الإنسانية للكوارث الطبيعية والمجاعات وتفشي الأمراض المعدية ، أو حالات طوارئ أخرى. 32 .("

Machine Translated by Google

ثانيا. الحق في تقرير المصير

الحق في تقرير المصير هو حق أساسي أقرته محكمة العدل الدولية 164وتم تقنينه في الولايات المتحدة
ميثاق الأمم المتحدة 165والعهد الدولي[166] الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. حرية تحديد الوضع السياسي للفرد ومتابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحقوق مثل الحق في الحياة والغذاء الكافي والماء والصحة والسكن والملكية والممارسات الثقافية.

ويهدد تغير المناخ والتدهور البيئي هذه الحقوق الفرعية ، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول المعرضة لتغير المناخ حيث يهدد ارتفاع مستوى سطح [167]
البحر الحياة البشرية والهوية الثقافية. التغيير والتدهور البيئي. وينطبق هذا بشكل خاص على الدول الجزرية الصغيرة والدول النامية المنخفضة ، التي يهدد وجودها الإقليمي
[168]

ذلك ، يقع على عاتق الدول التزام بالتصدي لتغير المناخ من أجل ضمان تمتع الأفراد والمجتمعات بالقدرة على تحديد وضعهم السياسي بحرية ومتابعة تنميتهم لاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا يشمل التمتع الكامل بالحقوق الفرعية مثل الحق في الحياة ، والغذاء الكافي ، والمياه ، والصحة ، والسكن ، والاستخدام المنتج للممتلكات ، والممارسات الثقافية ، والتقاليد ، فضلاً عن إمكانية نقل ممارساتهم وتقاليدهم الثقافية والحيوية إلى أطفالهم وأجيال المستقبل.

ثالثا. الحق في بيئة صحية

تعترف المعاهدات التالية بالحق في بيئة صحية: الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ، [169]الميثاق العربي لحقوق الإنسان ، [170]اتفاقية آرهوس ، [171]
بروتوكول سان سلفادور الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان [172] ، (1969)اتفاقية اسكازو ، [173]وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي

علاوة على ذلك ، اعترفت مختلف المحاكم الدولية وأجهزة ووكالات الأمم المتحدة بالحق في بيئة صحية. وتشمل هذه (1)اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة "بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة كحق من حقوق الإنسان" ؛ (2) 175يشير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى "الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة باعتباره حق من حقوق الإنسان مهم بالنسبة لـ

164انظر القضية المتعلقة بتيمور الشرقية (البرتغال ضد أستراليا) ، الحكم ، 1995محكمة العدل الدولية. 30) 29 ، 90يونيو) ؛ الآثار القانونية المترتبة على الدول من استمرار وجود جنوب إفريقيا في ناميبيا (جنوب غرب إفريقيا) على الرغم من قرار مجلس الأمن رقم ، (1970) 276فتوى ، 1971محكمة العدل الدولية 21)يونيو).

165 ميثاق الأمم المتحدة ، مادة .1

166 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، مادة .1

167 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، مادة ، 1فقرات. .. 2-1

168 مجلس حقوق الإنسان ، Res. 16/11 .وثيقة الأمم المتحدة. ، A / HRC / RES / 16/11الساعة 12) 2أبريل .(2011

169 ACHPR ، .24فن.

170 الميثاق العربي لحقوق الإنسان ، مادة. .38

171 اتفاقية آرهوس ، الديباجة.

172 بروتوكول سان سلفادور الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ، (1969)مادة. .1انظر أيضًا محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ، فتوى ، 15 ، 17-23-OCنوفمبر / تشرين الثاني ، 2017الفقرة. 79(الحق في بيئة صحية بموجب المادة 11من بروتوكول سان سلفادور يحمي الأفراد والجماعات ، بما في ذلك الأجيال القادمة ، ويمكن استخدامه لتحميل الدول المسؤولية عن الانتهاكات عبر الحدود التي تقع ضمن "سيطرتها الفعالة").

173المادتان 1و 4من اتفاقية إسكازو (2018)(المعاهدة البيئية الأولى لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ؛ دخلت حيز التنفيذ في 22أبريل .(2021

174المادة 37من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي (تنص على وجوب دمج مستوى عالٍ من حماية البيئة في سياسات الاتحاد الأوروبي).

175 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة .A / RES / 76/300 (2022)

Machine Translated by Google

التمتع بحقوق الإنسان (3) 176 ؛"تعيين مقرر خاص للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان والبيئة ؛ (4) 177مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتغير المناخ ، (v) 178 اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ، (6) 179ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان التي اعترفت بأن "الحق في بيئة صحية يشكل ، في بعده الجماعي ، قيمة عالمية تستحق للأجيال الحالية والمقبلة" وفي بعده الفردي الحق في البيئة الصحية "قد يكون لها تأثير مباشر وغير مباشر على الفرد بسبب ارتباطها بحقوق أخرى ، مثل الحق في الصحة والسلامة الشخصية والحياة ، 180والتي وجدت أثناء ممارسة سلطتها القضائية أن بعض أنشطة قطع الأشجار انتهكت حق المجتمعات الأصلية في بيئة صحية ؛ 181واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

تنص دساتير 110دولة على الحق في بيئة صحية وتحميها ، 183والعديد من المحاكم المحلية تطبق هذه الحقوق . البلدان ، يرقى إلى انتهاك واضح لهذا الحق.

ولذلك ، فإن الدول ملزمة باتخاذ تدابير لضمان التمتع بالحق في بيئة صحية. قد تشمل هذه التدابير تنفيذ القوانين والسياسات التي تعزز حماية البيئة والمناخ ، وتوفير المعلومات للجمهور حول المخاطر والأخطار البيئية ، وإنشاء آليات تشاركية لاتخاذ القرارات بشأن المسائل البيئية ، وإنفاذ المعايير البيئية. واللوائح.

---

176 قرار مجلس حقوق الإنسان .HRC / RES / 48/13

177 الأمم المتحدة ، مجلس حقوق الإنسان ، تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة ، 24) A / HRC / 37/59 يناير ، (2018متاح على http://undocs.org/A/HRC/37/59("يجب على الدول ضمان بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة من أجل احترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها").

178 تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ ، 26) 77/226 / Aيوليو (2022متاح على -en/documents/thematic-reports/ a77226 https://www.ohchr.org/تعزيز-وحماية-حقوق الإنسان-سياق-تغير المناخ ")

179 مركز عمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضد نيجيريا (البلاغ رقم (155/96التلوث الناجم عن صناعة النفط ينتهك حق شعب أوغوني في بيئة صحية بموجب المادة 24من الميثاق الأفريقي) .

180 محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ، الرأي الاستشاري ، 23/17متاح على: https://www.corteidh.or.cr/docs/opin seriea_23_ing.pdf / الأيونات

181 محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ، مجتمعات السكان الأصليين لجمعية لاكا هونهات ضد الأرجنتين ، حكم ، 6فبراير ، 2020الفقرة .289انظر أيضًا الرأي الاستشاري ، OC-23/17الرأي الاستشاري ، 15نوفمبر / تشرين الثاني ، 2017الفقرة. 57.

182 مركز عمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضد نيجيريا (البلاغ رقم (155/96التلوث الناجم عن صناعة النفط ينتهك حق شعب أوغوني في بيئة صحية بموجب المادة 24من الميثاق الأفريقي) .

183 .A / HRC / 43/53انظر أيضًا ، على سبيل المثال ، 5) Conseil d'Etat، No. 243802يوليو ، (2004الفنون. ؛ 5 ، 2 ، 1القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، المادة 20أ (ترجمة غير رسمية: "مع مراعاة مسؤوليتها تجاه الأجيال القادمة ، يجب على الدولة حماية الأسس الطبيعية للحياة والحيوانات عن طريق التشريع ، ووفقًا للقانون والعدالة ، من خلال السلطة التنفيذية والعمل القضائي ، كل ذلك في إطار النظام الدستوري .("

184 انظر ، على سبيل المثال ، مجلس مقاطعة دوفر ضد CPRE Kent [2017] UKSC 79(الاستئناف المقدم من المهندس) (بالإشارة إلى مؤتمر آرهوس لتأكيد وجود حق الإنسان في بيئة صحية) ؛ فرانسيسكو تشهوان تشوان مقابل ، ENAP SA ، Empresa Nacional de Petróleosالقضية رقم 28) ، 2019-5888مايو (2019(الحكم في فشل تشيلي في معالجة تلوث الهواء الصناعي في منطقة Quintero-Puchuncaví يشكل انتهاكًا) ؛ Cour Administrative d'Appel de Nantes، No.

1) 07NT03775ديسمبر (2009(تحميل الدولة المسؤولية عن الأنشطة التي أدت إلى تلوث المياه) ؛ قرار محكمة جيرمان الإدارية الاتحادية بتاريخ 27فبراير ؛ (7 C 30/17) 2018الغرفة الأولى للمحكمة العليا للمكسيك ، أمبارو 22 ، 610/2019يناير 2020(بالاعتماد على اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية لردع الألغام إذا كان تدمير غابة المنغروف ينتهك الحق الدستوري في بيئة صحية) ؛ محكمة لاهور العليا ليغاري ضد الاتحاد الباكستاني ، ، WP No. 25501/201أبريل 2015(العثور على الحكومة تنتهك المناخ الوطني 34

Machine Translated by Google

رابعا. الحق في الصحة

الحق في الصحة معترف به في مختلف الصكوك والمعاهدات الدولية ، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، 185العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 186 ، (ICESCR)اتفاقية حقوق الطفل ، 187الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان حقوق الشعوب ، 188والميثاق الاجتماعي الأوروبي 189

يشمل الحق في الصحة مجموعة واسعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تعزز ظروف الحياة الصحية ، بما في ذلك الحصول على المياه الصالحة للشرب ، والصرف الصحي المناسب ، والبيئة الصحية. يجب على الدول حماية الناس من آثار التدهور البيئي ، مثل تلوث الهواء والماء والتربة

وفقًا لذلك ، للوفاء بالتزاماتها باحترام وحماية وإعمال الحق في الصحة ، يجب على الدول ، من بين أمور أخرى ، الامتناع عن تلويث البيئة ، وسن أو إنفاذ قوانين لمنع تلوث المياه والهواء والتربة من قبل الصناعات الاستخراجية والتصنيعية ، و اعتماد تدابير ضد المخاطر الصحية البيئية والمهنية وأي تهديد آخر كما يتضح من البيانات الوبائية ، بما في ذلك اعتماد سياسات وطنية تهدف إلى الحد من تلوث الهواء والماء والتربة والقضاء عليه.

v.الحق في الحياة الخاصة والعائلية

الحق في الحياة الخاصة والعائلية معترف به في المعاهدات الدولية ، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. تنص المادة 17من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه لا يجوز تعريض أي شخص للتدخل التعسفي أو غير القانوني في خصوصيته أو أسرته أو منزله أو مراسلاته ، وأن لكل فرد الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو الهجمات 193.

والجدير بالذكر أنه في عام 2019في قضية مضيق توريس ، قدم ثمانية مواطنين أستراليين شكوى أمام لجنة حقوق الإنسان بدعوى أن أستراليا انتهكت حقوقهم بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. لقد جادلوا بأن تغير المناخ قد أثر على حياتهم الخاصة ، والأسرة ، والحياة المنزلية ، حيث كانوا يواجهون إمكانية حدوث ذلك

سياسة التغيير لعام 2012وإطار تنفيذ سياسة تغير المناخ (2030-2014)من خلال عدم تحقيق الأهداف التي حددتها السياسات ، والاعتقاد بأن الحقوق الدستورية في الحياة والكرامة الإنسانية (بموجب المادتين 9و 14من الدستور) تضمنت: الحق في بيئة صحية ونظيفة) ؛ هولندا ضد ، Urgendaلا. ، 19/00135المحكمة العليا في هولندا 20)ديسمبر (2020الفقرة. 5.7.1.("هولندا عليها التزام" بأداء "دورها" من أجل منع تغير المناخ الخطير ، حتى لو كانت مشكلة عالمية ؛ ("محكمة كولومبيا العليا ، أجيال المستقبل ضد وزارة البيئة 5)أبريل Limited Gloucester Resources ؛ (2018ضد وزير التخطيط ، محكمة الأرض والبيئة في نيو ساوث ويلز ، 8 ، NSWLEC 7 [2019]فبراير ، 2019الفقرة ؛ 698قرار المحكمة الإدارية الاتحادية الألمانية ، 27فبراير ؛ (7 C 30/17) 2018تكرس المواد 21و 48أ و 51(ز) من دستور الهند الحق الأساسي في الحياة ، بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية. انظر أيضًا MC ؛212 (3) Enviro-Legal Action v. Union of India 1996 AIR 1446، 1996 SCC

ميهتا ضد اتحاد الهند ؛ 819 (1) 1987 SCR ،1086 AIR 1987سوبهاش كومار مقابل الدولة. من بيهار ؛ 5 (1) 1991 SCR ، 420 AIR 1991تتضمن أكثر من ثلاثة أرباع الدساتير الوطنية في العالم إشارات صريحة إلى الحقوق البيئية و / أو المسؤوليات البيئية. وهذا يشمل معظم الدول في إفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية وجنوب آسيا وآسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط / آسيا الوسطى وأوروبا.

185 المادة ، 25الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

186 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، مادة. 12

187 اتفاقية حقوق الطفل ، مادة. 24

188 ACHPR ، فن. 16.
ESC ، 189مادة. 11.

190 التعليق العام رقم 14 ، E / C. 12/2005/4 ، الفقرة. 34.

191 التعليق العام رقم 14 ، E / C. 12/2005/4 ، الفقرة. 36.

192 المادة 17من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

193 المادة 17من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

Machine Translated by Google

اضطرارهم إلى مغادرة منازلهم بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر 194.في عام ، 2022قررت اللجنة أن أستراليا انتهكت حقًا حق أصحاب الشكوى في الحياة الخاصة والعائلية من خلال عدم اتخاذ تدابير كافية لحماية منزلهم وحياتهم الخاصة وأسرهم من الضرر. 591.ومن المهم أن اللجنة وجدت أن هذا الالتزام يمتد إلى التدخلات التي تنشأ عن سلوك لا يُنسب إلى الدولة -وبعبارة أخرى ، يقع على الدول التزام بمنع التدخل في هذا الحق ، حتى لو كان سبب تغير المناخ هو سلوك الجهات غير الحكومية التي تطلق غازات الدفيئة 196

ذلك ، تلتزم الدول بمنع التدخل في خصوصية الشخص أو أسرته أو منزله. ويمتد هذا الالتزام ليشمل التدخلات التي تنشأ عن سلوك لا يُنسب إلى الدولة ، على الأقل عندما يكون هذا التدخل متوقعاً وخطيراً. يشمل هذا الحق الحماية من آثار تغير المناخ ، وينطوي على الالتزام بمعالجة أسباب وآثار تغير المناخ بشكل مناسب لحماية الحق في الحياة الخاصة والعائلية.

السادس. الحق في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها

تقنن المادة 19من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحق في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها. يشمل هذا الحق حرية البحث عن المعلومات ومشاركتها عبر أي وسيلة إعلامية دون أي حدود. تعترف الصكوك الدولية بأن هذه الحقوق ضرورية لواجبات الدول في معالجة تغير المناخ وحماية البيئة. تنعكس هذه الحقوق الإجرائية بشكل متزايد ليس فقط في معاهدات حقوق الإنسان ، ولكن أيضًا في صكوك القانون البيئي الدولي. تؤكد المبادئ 10-9من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية على أهمية المشاركة العامة ، والوصول إلى المعلومات ، والوصول الفعال إلى الإجراءات القضائية والإدارية لحماية البيئة. يشار إليها أيضًا في اتفاقية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية (اتفاقية آرهوس). هذا الاتفاق ، الذي صادقت عليه 46دولة ، يقنن الالتزامات الملزمة بتوفير المعلومات المتعلقة بالبيئة.
هذه الحقوق الأساسية الثلاثة [197]

[198]

وبالمثل ، فإن اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (OSPAR)تتطلب كذلك من الأطراف المتعاقدة تقديم المعلومات المتاحة المتعلقة بمنطقتهم البحرية إلى أي شخص يطلبها دون رسوم غير معقولة ودون الحاجة إلى إثبات مصلحة 199.طلبت المحاكم المحلية أيضًا الكشف عن المعلومات المتعلقة بآثار تغير المناخ وأنشطة الدول المرتبطة به ، بما يتفق مع هذه المبادئ الدولية.

وقد صادقت 15دولة على معاهدة أحدث ، اتفاقية إسكازو ، منذ أن تم التفاوض عليها في أوائل عام .2021مثل اتفاقية آرهوس ، تضمن (1)الوصول إلى المعلومات ، (2)المشاركة العامة ، و (3)الوصول إلى العدالة فيما يتعلق بالمسائل البيئية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 201بالإضافة إلى ذلك ، فهي تعزز وتدافع عن حقوق المدافعين عن البيئة وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية 202.

194 لجنة حقوق الإنسان ، الآراء التي اعتمدتها اللجنة بموجب المادة (4) 5من البروتوكول الاختياري ، بشأن البلاغ رقم 22) 3624/2019 / D / 135 / C / CCPR .UN Doc ، 3624/2019 يوليو .(2022

195 المرجع السابق ، الفقرة. 8.12.

196 المرجع السابق ، الفقرة. 6.8

197 إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ، المبادئ .10-9

198 انظر اتفاقية آرهوس ، المواد. .3.3 ، 2 ، 1

199 اتفاقية أوسبار ، مادة. .9

200 انظر ، على سبيل المثال ، eVv (BUND) ؛ Greenpeace France v. France (2021)وزير التجارة والعمل نيابة عن جمهورية ألمانيا الاتحادية (رافضًا حجة الحكومة بأن المعلومات المتعلقة بأنشطة ائتمان الصادرات الألمانية لا تشكل "معلومات بيئية").

201 اتفاقية اسكازو ، مادة. .1

202 اتفاقية اسكازو ، مادة. .7

Machine Translated by Google

وبناءً على ذلك ، بموجب الحق في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها ، يقع على الدول واجب توفير الوصول المناسب إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة التي تحتفظ بها السلطات العامة ، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في مجتمعاتها.

بالإضافة إلى ذلك ، فإن الدول ملزمة بتشجيع وتسهيل الوعي العام والمشاركة من خلال إتاحة المعلومات على نطاق واسع.

السابع. الحق في الانتصاف الفعال لخرق التزامات حقوق الإنسان

الحق في الانتصاف الفعال هو عنصر حاسم في قانون حقوق الإنسان ومعترف به في مختلف الصكوك والمعاهدات الدولية. 203في القانون الدولي لحقوق الإنسان ، يعتبر الحق في الإنصاف والانتصاف حقًا جوهريًا راسخًا من خلال كل من الأعراف والمعاهدات . 205.في سياق تغير المناخ ، ينطبق الحق في الانتصاف الفعال على جميع أصحاب الحقوق ، بما في ذلك الجهات الفاعلة الخاصة ، ويجب محاسبة كل من الدول والجهات الفاعلة الخاصة على مساهماتهم في تغير المناخ وفشلهم في تنظيم الانبعاثات بشكل مناسب.

فيما يتعلق بالحق في الانتصاف الفعال لخرق التزامات حقوق الإنسان ، شددت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على أن الغرض من قانون حقوق الإنسان هو "[ضمان] ليس الحقوق النظرية أو الوهمية ولكن الحقوق التي هي عمليًا وفعالًا. "طلب الإنصاف إذا تم انتهاكها 207 ."

كما لوحظ في هذه المذكرة ، فإن الروابط بين تقاعس الحكومة عن تغير المناخ وانتهاكات حقوق الإنسان أصبحت واضحة بشكل متزايد. الآثار السلبية لتغير المناخ ، مثل الظروف المناخية القاسية المتزايدة والجفاف والفيضانات وارتفاع منسوب مياه البحر ، لها عواقب وخيمة على حياة الناس وسبل عيشهم. كما أفاد مؤخرًا الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ، (IPCC)"لقد أثر تغير المناخ سلبًا على الصحة البدنية البشرية على مستوى العالم و

203انظر ، على سبيل المثال ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)المادة. ؛ 8العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (IC CPR)مادة. ؛ 2الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، مادة. ؛ 6اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب ، مادة. ؛ 14نظام روما الأساسي فن. 75(بعنوان "حماية الضحايا والشهود ومشاركتهم في الإجراءات") ؛ فن. 75(بعنوان "تعويضات الضحايا") ؛ اتفاقية لاهاي بشأن قوانين وأعراف الحرب البرية المؤرخة 18أكتوبر / تشرين الأول 1907(الاتفاقية الرابعة) مادة. ؛ 3البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 12أغسطس / آب 1949المادة. ؛ 91البروتوكول الأول بتاريخ 8يونيو 1977م. 91فيما يتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية ؛ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. ؛ 25الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الفن. ؛ 7الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المادة. ؛ 13ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية. ؛ 47إعلان المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي ؛ قرار الجمعية العامة 60/147المؤرخ 16كانون الأول / ديسمبر 2005الذي اعتمدت الجمعية بموجبه النص المعدل ، نطاق الالتزام: 3.

204 انظر المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان الدولي والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي ، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. 60/147المؤرخ 16كانون الأول / ديسمبر ، 2005الملحق ، المبادئ 1(ب) و 2و 3(المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والجرائم الدولية)

.11انظر أيضًا Moiwana Village v. Surinama، (2005)، 124 Inter-American Court of Human Rights (ser. C) para. 169. انظر كذلك Dinah Shelton، Remedies in International Human Rights Law (Oxford، UK: Oxford University Press، 2nd ed.، 2010)، at 103.

205 انظر على سبيل المثال ، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، مادة. ACHR، 14الفنون. 1و ؛ 8المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، مادة. -13منذ عام ، 2008شارك مجلس حقوق الإنسان وآليات الإجراءات الخاصة التابعة له بنشاط في معالجة آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان. عقد المجلس حلقتي نقاش حول حقوق الإنسان وتغير المناخ ، وكان ذلك أيضًا موضوع المنتدى الاجتماعي لعام 2010.

206 انظر على سبيل المثال ، . Airey v وتغير المناخ (كامبريدج ، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبريدج ، ، (2010الساعة 11(مما يشير إلى أن عدم وجود علاج لضحايا تغير المناخ من شأنه أن يقوض بشكل كبير الوضع المهيمن (أو الطموح) لقانون حقوق الإنسان).

207 جاوارا ضد غامبيا كوميونيكيشنز .74 149/96 ، 147/95

Machine Translated by Google

الصحة النفسية (ثقة عالية جدًا) ، وتسهم في الأزمات الإنسانية حيث تتفاعل مخاطر المناخ مع قابلية عالية للتأثر (ثقة عالية) 208."تؤدي هذه الآثار بالفعل إلى" النزوح في إفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية (ثقة عالية) ووسط وأمريكا الجنوبية (ثقة متوسطة) ... مع تأثر الدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ بشكل غير متناسب بالنسبة لحجم سكانها الصغير (ثقة عالية) ، 209"مما قلل من الأمن الغذائي والمائي ، 210ويؤثر على صحة الإنسان وسبل العيش و مفتاح البنية التحتية .211ستؤدي كل زيادة في ظاهرة الاحتباس الحراري إلى تضخيم المخاطر والآثار السلبية المتوقعة لتغير المناخ مما يؤدي إلى مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان للحق في الحياة والصحة والحياة الأسرية من بين أشياء أخرى كثيرة. ولذلك فإن الصلة بين انتهاكات حقوق الإنسان وتغير المناخ لا لبس فيها. 212 وفي هذا السياق ، يصبح من الضروري تسليط الضوء على سبل الانتصاف المتاحة في مثل هذه الظروف.

بالنظر إلى حالة أزمة المناخ والتهديد الذي تشكله على التمتع بحقوق الإنسان الراسخة ، 213يجب أن يضمن القانون الدولي "حق الانتصاف" 214.الشكل الأساسي للانتصاف في القانون الدولي لحقوق الإنسان هو التعويضات. كما لاحظت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ، "لا يمكن اختزال التعويض الكامل والمناسب إلى دفع تعويض للضحايا أو عائلاتهم ، حيث إن تدابير إعادة التأهيل ، والترضية ، وضمانات عدم التكرار ، حسب الحالة ، هي: ضروري أيضا. 215"

يحق لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان -بمن فيهم أولئك المرتبطون بتغير المناخ -الوصول إلى المؤسسات والإجراءات العلاجية التي توفر لهم جلسة استماع عادلة ، وفي نهاية المطاف ، إنصافًا جوهريًا . ولكن -كما لوحظ في القسم السابق -من خلال عدد متزايد من صكوك القانون البيئي الدولي.

وبدون الوصول إلى مؤسسات وإجراءات فعالة للعدالة ، فإن التزامات الدول يمكن أن يساء فهمها بسهولة على أنها التزامات طوعية قد يتم التمسك بها أو تجاهلها حسب الرغبة. (217)

الوصول إلى العدالة في المسائل البيئية هو أيضًا عنصر إجرائي للالتزام الأوسع على الدول بضمان الحق في بيئة صحية . وفقًا للإجراءات القانونية الواجبة للطعن في أي حكم أو قرار أو فعل أو إغفال من السلطات العامة ينتهك أو قد ينتهك الالتزامات بموجب قانون البيئة ؛ لضمان التحقيق الكامل للإجراءات الأخرى

208 https://report.ipcc.ch/ar6syr/pdf/IPCC_AR6_SYR_ LongerReport.pdf 209Id، p.16. المتاح على IPCC AR6، Synthesis Report، Long Report، 2023، p.16

210 المعرّف ، ص. 15.

211 المرجع نفسه ، ص .16

212 تقر الجمعية العامة للأمم المتحدة بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة كحق من حقوق الإنسان. ؛ A / HRC / 48 / L.23 / REV.1قضية مضيق توريس: توصل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى أن فشل أستراليا في توفير الحماية الكافية لسكان جزر توريس الأصليين من الآثار السلبية لتغير المناخ ينتهك حقوقهم في التمتع بثقافتهم وعدم التدخل التعسفي في حياتهم الخاصة وعائلاتهم ومنزلهم. قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ؛ 3624/2019 / D / 135 / C / CCPR 22.09.2022ديباجة اتفاقية باريس لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، 12ديسمبر .2015انظر أيضًا ميثاق غلاسكو للمناخ ، القرار CP.26 / 1والقرار ، CMA.3 / 1الفقرة الديباجة. .6

213 تقرير مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان ، وثيقة الأمم المتحدة 15) 10/61 / HRC / Aيناير .(2009ويعلق التقرير على خمسة مجالات مواضيعية: (أ) العلاقة بين البيئة وحقوق الإنسان ؛ (ب) انعكاسات آثار تغير المناخ على التمتع بحقوق محددة ؛ (ج) نقاط ضعف مجموعات معينة ؛ (د) الآثار المترتبة على حقوق الإنسان من النزوح والنزاع الناجمين عن تغير المناخ ؛ (ه) الآثار المترتبة على حقوق الإنسان للتدابير المتخذة للتصدي لتغير المناخ.

214 انظر ، Wewerinke-Singh M"سبل الانتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان التي يسببها تغير المناخ" (9102) 9قانون المناخ ، 224 في ص .226

215 انظر على سبيل المثال IACtHRو .Herrera Espinoza et alإكوادور ، (2016)السلسلة Cرقم ، 316الفقرة. .314

216 [illegible]

217 شيلتون ، "الحق في جبر الضرر عن أعمال التعذيب: ما هو الحق ، ما هي العلاجات؟" ، ، (2007) Torture 96 (2) 17ص .96

218 اتفاقية آرهوس ، مادة. ، 9اتفاقية اسكازو ، مادة. .8

Machine Translated by Google

الحقوق ... ومعالجة أي انتهاك لحقوقهم نتيجة عدم الامتثال للالتزامات بموجب قانون البيئة. 219"

كما يقر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بأن أولئك الذين يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بهم بسبب الضرر الناجم عن تغير المناخ يجب أن يُكفل لهم الوصول إلى العدالة حتى يحصلوا على تعويض مناسب. (220)

على أي حال ، فإن السلطات المحلية هي المسؤولة في المقام الأول عن ضمان إنفاذ حقوق الإنسان في نطاق ولايتها القضائية. لذلك ، يجب على الدول أن تضمن أن سبل الانتصاف المحلية تتصدى بفعالية لانتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن تغير المناخ. في حالة عدم توفر سبل الانتصاف هذه ، أو عدم فعاليتها من الناحية العملية ، يجب أن تكون أنظمة حقوق الإنسان الدولية والإقليمية متاحة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن تغير المناخ.

بشكل قاطع ، يقع على عاتق الدول التزام بتوفير الوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة من خلال آليات الانتصاف القضائية وغيرها -وضمان تنفيذ هذه الحلول ، بما في ذلك استعادة البيئة -للأفراد والمجتمعات الذين يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بهم بسبب الضرر الناجم عن ذلك. عن طريق تغير المناخ. السلطات المحلية هي المسؤولة الأساسية عن ضمان إنفاذ حقوق الإنسان. ومع ذلك ، يجب أيضًا أن تكون أنظمة حقوق الإنسان الدولية والإقليمية متاحة للضحايا في حالة عدم توفر سبل الانتصاف المحلية أو عدم فعاليتها من الناحية العملية.

.3مبادئ قانون البيئة وتغير المناخ

يلامس طلب الرأي الاستشاري العديد من قواعد القانون الدولي العرفي والمبادئ العامة المتعلقة بالقانون البيئي الدولي. تمشيا مع مبدأ التكامل المنهجي ، نعتقد أن هذه المبادئ والقواعد للقانون الدولي العرفي يجب أن تقرأ جنبا إلى جنب مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وتغير المناخ. نوضح أدناه بإيجاز هذه القواعد والمبادئ وكيفية ارتباطها بتغير المناخ والفتوى.

أنا. منع الضرر الجسيم العابر للحدود

والدول ملزمة بمنع التسبب في ضرر بيئي لبلدان أو مناطق أخرى خارجة عن سيطرتها 221.ويسمى هذا الالتزام بمبدأ منع الضرر العابر للحدود.

خلصت لجنة القانون الدولي ، (ILC)التي تمثل العديد من كبار خبراء القانون الدولي العام في العالم ، إلى أن الضرر العابر للحدود يحدث عندما يحدث ضرر داخل إقليم يخضع لولاية أو سيطرة دولة أخرى غير دولة المنشأ. ، بصرف النظر عما إذا كانت الدول المعنية تشترك في حدود مشتركة أم لا 222.وفي هذا الصدد ، حددت لجنة القانون الدولي أربعة عناصر للضرر العابر للحدود: (1)العلاقة المادية بين النشاط والضرر الناجم ، (2)السببية البشرية ، (3)عتبة معينة من الخطورة ، و (4)حركة الآثار الضارة عبر الحدود.

وبعبارة أخرى ، فإن السلوك الضار الناشئ عن إقليم دولة ما ، والذي يضر ببيئة دولة على بعد أميال عديدة ، قد يشكل مع ذلك انتهاكًا للمنع. 223

---

219 البيئة وحقوق الإنسان (التزامات الدولة فيما يتعلق بالبيئة في سياق حماية وضمان الحق في الحياة والسلامة الشخصية) ، وتفسير ونطاق المادتين (1) 4و (1) 5من ican Amerاتفاقية حقوق الإنسان) ، فتوى .Inter-Am ، OC-23/17ط. 15) 237 .para ،HR (ser. A) No. 23نوفمبر ، (2017)الفقرة. 237

220 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، أسئلة متكررة حول حقوق الإنسان وتغير المناخ (2021)صحيفة وقائع رقم ، 38ص. .32

221 Brunnée J ، "مسؤولية الدول عن الضرر البيئي في سياق متعدد الجنسيات -المشكلات والاتجاهات" (2005) 34 Les Cahiers de droit 827

222 مادة 2(ج) من مشروع المواد المتعلق بمنع الضرر العابر للحدود الناجم عن الأنشطة الخطرة 2001مادة من 2(ج) من مشاريع المواد المتعلقة بمنع الضرر العابر للحدود الناجم عن الأنشطة الخطرة لعام .2001

223

Machine Translated by Google

مبدأ. وبالتالي ، فإننا نسلم بأن انبعاثات غازات الدفيئة من قبل البلدان المتقدمة الكبيرة في شمال الكرة الأرضية والتي تسبب ضررا بيئيا للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأخرى في جنوب الكرة الأرضية ، ترقى إلى حد انتهاك القانون البيئي الدولي .

تم تضمين هذا المبدأ في العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، واتفاقية تلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود ، (LRTAP)واتفاقية التنوع البيولوجي ، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار .(UNCLOS)من المعترف به كمبدأ عام للقانون الدولي ، حيث ينص المبدأ 2من إعلان ريو صراحة على أن البلدان تتحمل مسؤولية ضمان ألا تضر أنشطتها ببيئة الدول الأخرى أو المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. بشكل ملحوظ ، أقرت محكمة العدل الدولية بمبدأ منع الضرر كقاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي. في قرارها في ، Pulp Mills on the River Uruguayوجدت محكمة العدل الدولية أنه يجب على الدولة "استخدام جميع الوسائل المتاحة لها من أجل تجنب الأنشطة التي تحدث في أراضيها ، أو في أي منطقة خاضعة لولايتها القضائية ، مما يتسبب في أضرار كبيرة بيئة دولة أخرى 224 ."

بالإضافة إلى ذلك ، يستلزم مبدأ منع الضرر العابر للحدود العديد من الالتزامات الدولية ، بما في ذلك (1)الالتزام ببذل العناية الواجبة ، و (2)الالتزام بإجراء تقييم للأثر البيئي ، و (3)الالتزام بالإخطار والتشاور بشكل جيد. إيمان.

أولاً ، يتطلب واجب منع الضرر العابر للحدود من الدول ممارسة العناية الواجبة في توقع أو منع أو تخفيف الضرر الناجم عن أنشطتها. وتجدر الإشارة إلى أن هيئة التحكيم في قضية Trail Smelterأكدت هذه الفكرة وأكدت أنه "لا يحق لأية دولة استخدام أراضيها أو السماح باستخدامها بطريقة تؤدي إلى إحداث ضرر بالأبخرة أو بإقليم شخص آخر أو ممتلكات أو الأشخاص فيها ، عندما تكون القضية ذات عواقب وخيمة ويتم إثبات الضرر من خلال دليل واضح ومقنع. "

ثانيًا ، يعد الالتزام بإجراء تقييم الأثر البيئي (EIA)جانبًا هامًا من جوانب منع الضرر العابر للحدود. يساعد تقييم الأثر البيئي صانعي القرار على النظر في الآثار البيئية المحتملة قبل السماح بالقيام بالأنشطة ويشجع التعاون بين الأطراف المتأثرة ، 227والتي قد تشير بالفعل ، على سبيل المثال ، إلى أن مشاريع الوقود الأحفوري تحتاج إلى تضمين تقييم آثار تغير المناخ. يتطلب القانون الدولي تقييم الأثر البيئي وإخطار الأطراف التي يحتمل أن تتأثر 228للأنشطة التي قد تسبب ضررًا بيئيًا كبيرًا مع عواقب عابرة للحدود. تم الاعتراف بها في قضايا مختلفة ، بما في ذلك قضية ، Pulp Millsحيث اعترفت المحكمة بوضع المبدأ كقاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي ، مؤكدة أن `` مبدأ المنع ، كقاعدة عرفية ، له أصوله في العناية الواجبة المطلوبة 230دولة في إقليمها ."
هذا الالتزام [229]

---

224 ، Pulp Mills on the River Uruguay (Argentina v. Uruguay)الحكم ، 20أبريل ، 2010محكمة العدل الدولية ، الفقرة. ، 101نقلاً عن قناة كورفو (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ضد ألبانيا) ، الحكم ، 25آذار / مارس .1948

225 تقارير عن قرارات التحكيم الدولية ، قضية Trail Smelter(الولايات المتحدة ، كندا) ، 16أبريل 1938و 11مارس ، 1941المجلد. الثالث ، ص .1982-1905

226 ، Rishika Rishabh"المسؤولية ضد السيادة: الضرر البيئي العابر للحدود" (1202) & .Int'l JL Mgmt 4هو رجل .598

227 أهداف ومبادئ تقييم الأثر البيئي ، ؛ (1987) UNEP / GC / Dec. / 14/25انظر أيضًا ، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. .(1987) 42/184

228 انظر اتفاقية إسبو ، الفنون. (1) 2و (4)و .(5)

229 ينص المبدأ 17من إعلان ريو على أنه "يجب إجراء تقييم الأثر البيئي ، كأداة وطنية ، للأنشطة المقترحة التي من المحتمل أن يكون لها تأثير سلبي كبير على البيئة وتخضع لقرار من السلطة الوطنية المختصة."

230 القضية المتعلقة بـ Pulp Mills on the River Uruguay(الأرجنتين ضد أوروغواي) ، الحكم ، 20أبريل ، 2010تقارير محكمة العدل الدولية ، 2010ص. ، 56-55الفقرة. .101

Machine Translated by Google

231ولذلك ، فإن هذا الالتزام ينطبق على جميع الأنشطة التي يحتمل أن يكون لها تأثير سلبي كبير على البيئة.

ثالثًا ، تم تأكيد واجب الإخطار في المبدأ 19من إعلان ريو ، الذي يتطلب أن الدول يجب أن تتشاور وتتفاوض مع الدول التي يحتمل أن تتأثر بأضرار جسيمة عابرة للحدود. "ذات مغزى" من حيث هذا المبدأ ، يمكن القول إن الالتزام بالإخطار يمتد أيضًا ليشمل جميع بواعث غازات الدفيئة. في هذا الصدد ، تذكر المادة 4من اتفاقية باريس (PA)واجب الدول في الإبلاغ عن مساهماتها المحددة وطنياً (NDCs)التي تنوي تحقيقها ، ، 233مما يمثل هذا الواجب عمليًا .

ولزيادة استكمال واجب الإخطار ، تبنى مشروع المواد الصادر عن لجنة القانون الدولي بشأن منع الضرر العابر للحدود الالتزام بالإخطار والتشاور بحسن نية كعنصر مركزي.
وأشاروا إلى أنه إذا أظهر التقييم وجود خطر حدوث ضرر جسيم عابر للحدود ، فيجب على الدولة المسؤولة عن الضرر إخطار الدولة التي يحتمل أن تتأثر وتقديم المعلومات ذات الصلة . سيكون هذا المبدأ أساسًا أساسيًا لخلق وعي عالمي مشترك بالمسؤولية والتواصل.

وبموجب مبدأ منع الضرر الجسيم العابر للحدود ، يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لمنع التسبب في أضرار بيئية لبلدان أو مناطق أخرى خارجة عن سيطرتها. وهذا يشمل البلدان التي قد تقع على مسافة كبيرة من مكان نشوء سبب الضرر. يستتبع هذا المبدأ عدة التزامات دولية. أولاً ، يتطلب واجب منع الضرر العابر للحدود من الدول ممارسة العناية الواجبة في توقع أو منع أو تخفيف الضرر الناجم عن أنشطتها. ثانيًا ، الالتزام بإجراء تقييم الأثر البيئي (EIA)يساعد صانعي القرار على النظر في الآثار البيئية المحتملة قبل السماح بتنفيذ الأنشطة ويشجع التعاون بين الأطراف المتضررة. ثالثًا ، يتطلب واجب الإخطار أن تقوم الدول بالتشاور والتفاوض مع الدول الأخرى التي يحتمل أن تتأثر بأضرار جسيمة عابرة للحدود. كل هذه الالتزامات حاسمة في منع الآثار السلبية لتغير المناخ.

231 المرجع السابق ، الفقرة .204
232 إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ، المبدأ .19
233 ، PAفن. 4.2
234 المادة (1) 8من مشروع مواد لجنة القانون الدولي بشأن منع الضرر العابر للحدود.
235 المادة (1) 9من مشروع مواد لجنة القانون الدولي بشأن منع الضرر العابر للحدود.

Machine Translated by Google

ثانيا. المبدأ الوقائي

المبدأ الوقائي هو مبدأ من مبادئ القانون البيئي الدولي الذي يوجه اتخاذ القرار في حالات عدم اليقين العلمي. وهذا أمر بالغ الأهمية في سياق تغير المناخ ، حيث قد يسعى العديد من الجهات الفاعلة إلى تبرير أفعالهم أو امتناعهم عن التصرف على أساس عدم اليقين العلمي. الضرر البيئي 237وفي هذا الصدد ، ينبغي ألا يؤثر مستوى الثقة في الاثار السلبية المحتملة لتغير المناخ واحتمال حدوثها على التزام الدول بمنع التسبب في أضرار جسيمة واتخاذ تدابير لحماية النظام المناخي و تعرض أجزاء أخرى من البيئة لمزيد من التدهور ، طالما تم استيفاء العناصر والمتطلبات الأخرى

تم إدراج هذا المبدأ لأول مرة في المبدأ 15من إعلان ريو 239ومنذ ذلك الحين تم إدراجه في أكثر من 60معاهدة متعددة الأطراف. 240وتجدر الإشارة إلى أن المادة 3من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، الفقرة 3تعترف بالمبدأ التحوطي . 241الضرر الجسيم أو غير القابل للإصلاح ، 242وهو التفسير الذي اعتمدته المحاكم الدولية ، والمعاهدات الأخرى متعددة الأطراف ، مثل اتفاقية المجاري المائية للأمم المتحدة لعام 243. 1997

إن موقف المحاكم والهيئات القضائية الدولية من وضع هذا المبدأ ليس موحدًا.
ومع ذلك ، أقرت غرفة منازعات قاع البحار في المحكمة الدولية لقانون البحار (ITLOS)بوجود اتجاه نحو دمج النهج التحوطي في القانون الدولي العرفي. طبيعة المبدأ. تشير ممارسات الدول والنظر من قبل المحاكم والهيئات القضائية الدولية إلى أن المبدأ يكتسب اعترافًا أوسع في القانون البيئي الدولي باعتباره شكلاً من أشكال القانون الدولي العرفي. نحن نعتبر أن الرأي الاستشاري الحالي يوفر لمحكمة العدل الدولية فرصة لتوضيح تطبيق المبدأ لأنه ينطبق على السؤالين المطروحين.

236 Pinto-Bazurco JF ، "المبدأ الوقائي" (المعهد الدولي للتنمية المستدامة). <https: //www.iisd.org / articles / deep-dive / precautionary-Principal> تمت الزيارة في 13مارس / آذار 2023.

237UN Doc A / conf.151 / 26 (المجلد 12) (1أغسطس ، 1992الملحق ، 1المبدأ .15انظر أيضًا ، Gullett، W. (2021) "الفصل 14 The Con tribution of the Con tribution of the Con Tribution of the Marine Environmental Protection في حدود القانون البيئي الدولي: المحيطات وتحديات المناخ ، ليدن ، هولندا: بريل | نيجهوف. <https://doi.org/10.1163/9789004372887_015> تم الوصول إليه في 14مارس ، 2023ص .371.

238 جوليت ، و. ، (2021)"الفصل 14مساهمة المبدأ الوقائي في حماية البيئة البحرية" في الحدود في القانون البيئي الدولي: المحيطات وتحديات المناخ ، ليدن ، هولندا: بريل | نيجهوف. <https://doi.org/10.1163/9789004372887_015> تم الوصول إليه في 14مارس ، 2023ص .396.

239 إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ، 14يونيو .UN Doc. A / CONF. 151/5 / Rev ، 1992ل ، (1992)أعيد طبعه في 31 ILM 874 (1992).

240 انظر على سبيل المثال اتفاقية عام 1992بشأن حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (اتفاقية أوسبار) ، واتفاقية عام 1992بشأن حماية البيئة البحرية لبحر البلطيق (اتفاقية هلسنكي) ، واتفاقية الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام ، 1995واتفاقية عام .1996بروتوكول لندن لاتفاقية منع التلوث الناجم عن إغراق النفايات ، وبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية لعام ، 2000واتفاقية ستوكهولم لعام 2001بشأن الملوثات العضوية الثابتة ؛ انظر أيضًا ، اتفاقية ستوكهولم لعام 2001بشأن الملوثات العضوية الثابتة ، التي تعترف بالمبدأ التحوطي كهدف في ديباجتها ، انظر اتفاقية عام 1992بشأن حفظ التنوع البيولوجي: تنص في ديباجتها على أنه "حيثما يكون هناك تهديد بتخفيض أو خسارة كبيرة في المواد البيولوجية لا ينبغي استخدام التنوع وعدم اليقين العلمي الكامل كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير لتجنب هذا التهديد أو تقليله ،"المادة ، 2الفقرة 5(أ) من اتفاقية عام 1992لحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية.

241 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، مادة. 3.3

242 انظر أيضا ، 1992اتفاقية البلطيق الفن. 1994 ، (2) 3اتفاقية الدانوب ، مادة. (5-4) 2اتفاقية مخزون الأسماك لعام ، 1995المواد. 5و 1996 ، 6بروتوكول اتفاقية لندن لعام ، 1972 مادة. 1999 ، 3اتفاقية الراين ، مادة. 4.

243 انظر Sobenes Eو ، Devaney J "مبادئ القانون البيئي الدولي من منظور دولي المحاكم والمحاكم ، "البيئة من منظور المحاكم الدولية ، (Asser Press 2022)ص. .559.

244 مسؤوليات والتزامات الدول فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة ، فتوى ، 1فبراير ITLOS ، 2011 تقارير عام ، 2011الفقرة. .135.

Machine Translated by Google

بموجب المبدأ التحوطي ، تلتزم الدول باتخاذ تدابير لمنع الضرر البيئي أو التقليل إلى أدنى حد من آثاره الضارة ، حتى عندما يكون هناك عدم يقين علمي بشأن المخاطر المحتملة. لا ينبغي أن يؤثر مستوى الثقة في الآثار السلبية المحتملة لتغير المناخ واحتمال حدوثها على التزام الدول بالتنفيس عن التسبب في أضرار جسيمة واتخاذ تدابير لحماية النظام المناخي وأجزاء أخرى من البيئة من المزيد التدهور ، طالما تم استيفاء العناصر والمتطلبات الأخرى.

ثالثا. واجب التعاون

واجب التعاون هو مبدأ عام راسخ في القانون الدولي وهو في صميم
تم تأكيده في جميع الاتفاقيات البيئية الدولية والقانون الدولي 246.لقد تحول واجب التعاون من "قانون التعايش" إلى "قانون التعاون" 247.لمبدأ التعاون تاريخ طويل نسبيًا ويمكن اعتباره العمود الفقري للسلم العلاقات بين الدول 248

في مجال القانون البيئي الدولي ، يتطلب الاعتراف بالحاجة إلى التعاون من أجل ضمان الإدارة المستدامة للبيئة الطبيعية والمسائل ذات الصلة التعاون بين الدول. على المستوى العالمي ، أدى ذلك إلى العديد من المعاهدات حول التعاون الدولي والعمل المشترك ، وعلى الأخص تلك التي تم اعتمادها في مؤتمر ريو لعام 1992بشأن البيئة والتنمية: اتفاقية التنوع البيولوجي 249واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ . اختتم نص اتفاق باريس ، 251كما سيتم مناقشته بمزيد من التفصيل أدناه.

هذا المبدأ مهم بشكل خاص في مكافحة المشاكل العالمية التي تتطلب جهودا مشتركة ، مثل تغير المناخ ، وهو نتيجة منطقية لزيادة الترابط بين البلدان. في النظام الدولي لتغير المناخ ، يشار إلى التعاون في جميع الصكوك الحاكمة الرئيسية الثلاثة ، وهذه الصكوك (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، وبروتوكول كيوتو ، واتفاق باريس) تعزز وتزيد من تنفيذ واجب التعاون .

252

تم تحويل هذا الواجب العام إلى التزامات خاصة باستخدام الأساليب التي تشجع على تبادل المعلومات واتخاذ القرارات الشاملة. تتكون هذه الالتزامات المحددة من اللوائح المتعلقة بتقييم الأثر البيئي ، ومتطلبات مشاركة المعلومات الهامة مع البلدان المجاورة (والتي تتطلب التبادل والتشاور والإخطار) ، وتبادل معلومات الطوارئ ، وإنفاذ المعايير البيئية عبر الوطنية ، من بين أمور أخرى.

245 Leb C ، "تنفيذ الواجب العام للتعاون ،" كتيب بحث حول قانون المياه الدولي (Edward Elgar النشر المحدود .(2019

246 فيليب ساندز ، مبادئ القانون البيئي الدولي ، (مطبعة جامعة مانشستر ، ، (1995في .194-190انظر أيضًا ، على سبيل المثال ، مشروع مبادئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وتوصيات مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما تم التأكيد عليه أيضًا في المبدأ 24من إعلان ستوكهولم والمبدأ 27من إعلان ريو وفي تلك الاتفاقيات المعتمدة في سياق مؤتمر الأمم المتحدة لعام 1992بشأن البيئة والتنمية في ريو (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، (1992 ، [UNCED]بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD ، 1992)واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ .(UNFCCC ، 1992)

247إيريك فرانك وماركو بيناتار ، "واجب" التعاون للدول المتاخمة للبحار المغلقة أو شبه المغلقة 31 "صيني (تايوان) .YB Int'l L & Affairs 66

248Wouters P ، "التعاون الديناميكي في القانون الدولي وظلال سيادة الدولة في سياق المياه العابرة للحدود" [3102] المياه والقانون .13

249 اتفاقية التنوع البيولوجي ، الديباجة والمواد 10و 12و 13و 14و 16و .18

250 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، المواد. 3و 4و 5و 6و 7و .9

251 الديباجة والفنون. 6و 7و 8و 10و 11و 12و .14

252 Leb C ، التعاون في قانون الموارد المائية العابرة للحدود (مطبعة جامعة كامبريدج .(2015

Machine Translated by Google

ينعكس مدى ترابط هذه الالتزامات ، على سبيل المثال ، في المادة 7من مشروع المواد لعام 2008بشأن قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود ، والذي ينص ، من بين أمور أخرى ، على أن "تتعاون الدول على أساس المساواة في السيادة ، والسلامة الإقليمية ، والتنمية المستدامة والمنفعة المتبادلة وحسن النية من أجل تحقيق الانتفاع المنصف والمعقول والحماية المناسبة لطبقات المياه الجوفية أو شبكات طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود (...)ينبغي للدول أن تنشئ آليات مشتركة للتعاون. 253"وبالمثل ، ينص مشروع المادة 8على أن "مشروع المادة ، 7يتعين على دول طبقة المياه الجوفية ، على أساس منتظم ، أن تتبادل البيانات والمعلومات المتاحة بسهولة عن حالة طبقات المياه الجوفية أو شبكات طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود . (254)" (...)مكملة للمبادئ البيئية الأساسية الأخرى ، مثل مبدأ عدم الإضرار ومبدأ التحوط.

لذلك ، فإن التزام الدول بموجب واجب التعاون هو التعاون مع الدول الأخرى من أجل تحقيق هدف مشترك ، على وجه التحديد في سياقات القانون البيئي حيث يجب على الدول حماية البيئة الطبيعية لأن المورد المعني يتعلق بالمساحات المشتركة أو المشتركة. تُترجم هذه المسؤولية إلى التزامات إضافية مثل إجراء تقييمات الأثر البيئي مسبقًا ، ومشاركة المعلومات المهمة مع البلدان المجاورة (الأمر الذي يتطلب التبادل والتشاور والإخطار) ، وتبادل معلومات الطوارئ ، وإنفاذ المعايير البيئية عبر الوطنية ، من بين أمور أخرى.

.

رابعا. مبدأ التضامن

يعكس مبدأ التضامن واجب الدول في تقديم المساعدة المتبادلة لبعضها البعض ، دون السعي إلى المعاملة بالمثل ، من أجل تحقيق أهداف مشتركة أو التغلب على حالات الأزمات 255.هذا المبدأ معترف به في قانون المعاهدات والصكوك الدولية الأخرى ، 256وهو مهم في القانون البيئي الدولي ، حيث يساعد على تحقيق أهداف مشتركة 257

كما يتضح من المادة 3.2من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، فإن التضامن أمر بالغ الأهمية في سياق قانون تغير المناخ لأنه يعترف بالظروف الخاصة للبلدان النامية المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ 258.وهذا يعكس مفهوم عدالة التوزيع ، والتي يشمل التضامن النشط بين الدول المتقدمة (الدول ذات الأصول) والتضامن السلبي مع الدول النامية المتأثرة بشكل خاص بتغير المناخ (تلك التي تعاني أكثر من غيرها) 259.المادة 3.2تبرر أيضًا الالتزامات التي تعهدت بها الدول المتقدمة للدول النامية والدول الأقل نموًا للمساعدة في التخفيف ، وتدابير التكيف ، ومعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ .

253 المادة 7من مشروع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود .(2008)

254 المادة 8من مشروع المواد الخاص بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود .(2008)

255 دانيو كامبانيلي ، "مبدأ التضامن" (نوفمبر 2011)في موسوعة ماكس بلانك للقانون الدولي العام ، في البروفيسور آن بيترز (- 2021)والبروفيسور روديجر فولفروم ، (2020-2004)محرر على الإنترنت

256 على سبيل المثال ، تعترف المادة 3(ب) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام 1994بأنه "ينبغي للأطراف ، بروح التضامن والشراكة الدوليين ، تحسين التعاون والتنسيق على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية ، وتحسين تركيز الموارد المالية والبشرية والتنظيمية والتقنية عند الحاجة ."علاوة على ذلك ، فإن إعلان الألفية للأمم المتحدة ، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ينص على أن .Soli darity"يجب إدارة التحديات العالمية بطريقة توزع التكاليف والأعباء بشكل عادل وفقًا للمبادئ الأساسية للإنصاف والعدالة الاجتماعية. أولئك الذين يعانون أو الذين يستفيدون أقل يستحقون المساعدة من أولئك الذين يستفيدون أكثر ."

257 Wolfrum R و ، Kojima Cالتضامن: مبدأ هيكلي للقانون الدولي (Springer 2010) at p. 13اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، مادة. 3.2

258

259 تيريزا ثورب ، "العدالة المناخية: نهج دستوري لتوحيد مبادئ Lex Specialis of International Cli ماتي القانون ."مراجعة قانون أوتريخت المجلد. ، 8رقم (2012) ، 3ص. .37-7

260 تقرير الخبير المستقل حول حقوق الإنسان والتضامن الدولي والتضامن الدولي والمناخ تغيير ، 1 ، A / HRC / 44/44أبريل .2020

Machine Translated by Google

تغير المناخ.

التضامن ، إلى جانب مبادئ الإنصاف والتعاون والتنمية المستدامة ، يعمل أيضًا كأساس لمبادئ أخرى ذات صلة في القانون البيئي الدولي ، مثل مبدأ العدالة بين الأجيال (كما نوقش أعلاه) ، ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة القدرات الخاصة بكل منها (كما هو موضح أدناه) 261.

وبناءً على ذلك ، يُتوقع أن تتحمل البلدان المتقدمة عبئًا أكبر في معالجة تغير المناخ ، حيث استفادت أكثر من أسباب تغير المناخ البشري المنشأ ، بينما يُطلب من الأجيال الحالية التخلي عن بعض المزايا لصالح الأجيال القادمة.

.vمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف

يعد مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة (CBDRR)مفهومًا أساسيًا للقانون البيئي الدولي ، تنبع أصوله من مفاهيم الإنصاف. إنه يدمج فكرتين. الأول هو أنه ليست كل البلدان مسؤولة بشكل متساوٍ عن أزمة المناخ ، بسبب انبعاثاتها الحالية والتاريخية. والثاني أن البلدان المختلفة ، بحكم مستويات دخلها وثروتها وتنميتها ، تختلف في قدراتها على تنفيذ تدابير التخفيف والتكيف. على هذا النحو ، يقر المبدأ بأن البلدان النامية لديها احتياجات خاصة يجب مراعاتها عند تطوير وتفسير وتطبيق القواعد البيئية الدولية 262.تتكون المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة للحد من مخاطر الكوارث من عنصرين: تتشارك الدول في مسؤولية مشتركة لحماية البيئة ، لكن لها مسؤوليات متباينة. والقدرة على الاستجابة للتهديدات البيئية بناءً على مساهمتها في المشكلة ومستوى التنمية 263.مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة للحد من مخاطر الكوارث معترف به في مختلف الصكوك الدولية ، 264بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، و 265بروتوكول كيوتو ، واتفاق باريس 266.

تنص هذه الاتفاقات على التزامات متباينة للدول المتقدمة والنامية في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه 267.والدول المتقدمة مدعوة لتولي زمام القيادة في التخفيف من تغير المناخ . يقر بأن البلدان المتقدمة الأطراف "ينبغي أن تواصل تولي زمام المبادرة من خلال الاضطلاع بأهداف مطلقة لخفض الانبعاثات على مستوى الاقتصاد". وعلى النقيض من ذلك ، فإن البلدان النامية الأطراف "يجب أن تواصل تعزيز جهود التخفيف الخاصة بها" ، و "يجوز لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية أن تعد وتبلغ استراتيجيات وخطط وإجراءات لتطوير انبعاثات غازات الدفيئة المنخفضة بما يعكس ظروفها الخاصة". (270)

ينطبق مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة والخطيرة على مسؤولية الدولة الفردية عن الضرر الناجم عن تغير المناخ. وجدت لجنة حقوق الطفل في قضية ساكي وآخرون ضد الأرجنتين أن الجماعة

261ويليامز أ ، "قانون التضامن والعدالة وتغير المناخ" [7102] العولمة والمسؤوليات المشتركة للدول 321في .11

262ساندز بي وآخرون ، مبادئ القانون البيئي الدولي ، (Cambridge University Press 2019)ص. .233

263

264 انظر ، في جملة أمور ، إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ، 16حزيران (يونيو) ، 1972إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ، 13حزيران (يونيو) ، 1992اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، 10كانون الأول (ديسمبر) ، 1982اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، 9مايو ؛ 1992بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، 10ديسمبر / كانون الأول ، 1997اتفاقية باريس ، 12ديسمبر / كانون الأول .2015

265 المادتان 3.1و 4من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

266 المادة 2.2من اتفاقية باريس.

267 الملحق الأول -الدول المتقدمة أو تلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق ؛ الدول غير المدرجة في المرفق الأول -الدول النامية وأقلها تطوراً البلدان المفتوحة.

268 المادة 10من بروتوكول كيوتو.

269 المادة 2.2من اتفاقية باريس.

270 المادة 4من اتفاق باريس.

Machine Translated by Google

طبيعة العلاقة السببية لتغير المناخ لا تعفي الدولة من مسؤوليتها الفردية عن الضرر الناجم عن الانبعاثات الناشئة داخل أراضيها. التخفيف والتكيف في البلدان منخفضة الدخل.

272

وفقًا للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ، بموجب مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة ، يجب على الدول التي لديها قدرة مالية أكبر أن تقدم الدعم للدول النامية التي تتأثر بشكل خاص بتغير المناخ ، ولكنها مع ذلك لديها موارد مالية وتقنية وبنية تحتية أقل للتخفيف والتكيف. في هذا السياق ، يتفاعل المبدأ أيضًا مع مبادئ أخرى مثل مبدأ التعاون ، 274وكذلك تلك الموجودة في قانون حقوق الإنسان ، 275بسبب الطبيعة متعددة الأسباب لأزمة المناخ.

وبناءً عليه ، بموجب مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة ، تتحمل جميع الدول مسؤولية جماعية لمنع الضرر الناجم عن تغير المناخ. يجب على الدول التي ساهمت إلى حد كبير في تغير المناخ أن تساهم بنصيب أكبر في تكاليف التخفيف والتكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ في البلدان المنخفضة الدخل. بالإضافة لى ذلك ، يجب على الدول التي تتمتع بقدرات مالية أكبر أن تقدم الدعم للدول النامية التي تعاني من نصيب أكبر من الآثار السلبية لتغير المناخ ولكن لديها موارد مالية وتقنية وبنية تحتية أقل للتخفيف من تغير المناخ والوقاية منه والتكيف مع آثاره.

السادس. التزام حسن النية

يتطلب مبدأ حسن النية في القانون الدولي سلوكًا نزيهًا وعادلاً ومعقولًا ، ويلعب دورًا حاسمًا في إنشاء وتفسير وتنفيذ المعاهدات والالتزامات الدولية الأخرى 276.ويتطلب الاعتراف بالمصلحة المشتركة والمشاركة في التدابير . 277حسن النية هو أيضًا مبدأ من مبادئ تفسير المعاهدة ، ويمكن أن يساعد في الموازنة بين المصالح المتضاربة والحد من الغموض النصي . التعاون من أجل التنمية المستدامة والإدارة المستدامة للموارد المشتركة 279

في سياق تغير المناخ ، فإن التزامات الدول بموجب مبدأ حسن النية متعددة الأوجه وتشمل الصدق والإنصاف والمعقولية. في مجال التعاون الدولي ، يتطلب حسن النية أكثر من مجرد تجنب الإجراءات المتخذة بسوء نية.

إنه ينطوي على الاعتراف بمصلحة عامة أو عامة ، والمشاركة في تدابير لتعزيز تلك المصلحة ، والامتناع عن الإضرار بتلك المصلحة.

271 لجنة حقوق الطفل ، ساكي وآخرون. ضد الأرجنتين (ديسمبر) ، 22سبتمبر ، 104/2019 / D / 88 / C / CRC ، 2021الفقرة. 10.10.

272 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان "تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع بأمن ، بيئة نظيفة وصحية ومستدامة ، (2019)"وثيقة الأمم المتحدة ، 74/161 / Aالفقرات. 26و 68

273 لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ، "طوارئ المناخ: نطاق التزامات حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية" ، (2021)قرار رقم ، 3/2النقطة (...)" .I.7يجب على الدول التي لديها قدرة مالية أكبر أن تقدم الضمانات لتوفير قدر أكبر من القدرات التقنية واللوجستية للدول التي لديها درجة أكبر من التأثير على تغير المناخ ، فضلاً عن قدرتها المالية والبنية التحتية الأقل لمواجهة حالة الطوارئ المناخية" .

274 المرجع نفسه ، النقطة .II.11

275 المرجع نفسه ، .II.15

276 ميثاق الأمم المتحدة ، مادة. (2) 2انظر أيضًا ، ، VCLTالفنون. 18و 26و 31.

277 Fitzmaurice G ، مستقبل القانون الدولي العام والنظام القانوني الدولي في ظروف اليوم: تقرير خاص ، (Institut de Droit International 1973)ص .20 - 319

278 Schwarzenberger G، دليل للقانون الدولي (Professional Books 1976)، pp. 118-19؛ شوارزنبرجر جي ، فوندا المبادئ العقلية للقانون الدولي ، .5-323 ، I-1955 ، Recueil des Cours

279 مشروع Gabčikovo-Nagymaros(المجر / سلوفاكيا) ، الحكم ، تقارير محكمة العدل الدولية ، 1997ص ، 9-78الفقرة .142

Machine Translated by Google

السابع. المشاركة العامة

تشير المشاركة العامة إلى قدرة المواطنين على إعلام صنع القرار الحكومي ، وإحضار وجهات نظر مختلفة للتأثير على العملية. وهذا يشمل كلاً من وجهات نظر الجمهور المتأثر والخبراء والباحثين في مختلف المجالات. ويشمل أيضًا مشاركة المجموعات المعرضة بشكل خاص للأضرار المناخية والبيئية ، مثل النساء والأطفال والشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعيشون في مناطق جغرافية ضعيفة (مثل المناطق المنخفضة والدول الجزرية الصغيرة). تخدم المشاركة العامة عدة أغراض ، بما في ذلك زيادة شرعية القرارات الحكومية ، والتأكد من أن الحكومة لم تغفل أي جوانب أو آثار أو عواقب غير مقصودة للقرار. كما لوحظ أعلاه ، فإن المشاركة العامة معترف بها كحق في العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

في القانون البيئي الدولي ، كانت المشاركة العامة عنصرًا مهمًا في صنع القرار لعدة عقود ، وهي مكرسة في صكوك مثل إعلان ريو لعام 1992[280]واتفاقية آرهوس 281 ، 1998وكذلك اتفاقية إسكازو التي تم إبرامها مؤخرًا. يتكون الحق في المشاركة العامة في صنع القرار البيئي من ثلاثة مكونات: الحق في المشاركة ، والحق في المعلومات ، والحق في الوصول إلى العدالة. الحقوق البيئية الإجرائية ، معالجة شاملة لهذه الحقوق الثلاثة المترابطة في معاهدة دولية واحدة. من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة ، وربط مساءلة الحكومة وحماية البيئة 284.أصبحت أحكامها معترف بها على نطاق واسع كمعيار للديمقراطية البيئية ، بما في ذلك الوصول إلى [282]في صنع القرار ، وفرص المشاركة والعمليات واسعة النطاق وشفافة وسهلة الاستخدام.

تقر الاتفاقية بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا [283]

كما يُلزم الدول بضمان أن تأخذ السلطات في الحسبان المدخلات العامة ، وتوفر بنية أساسية مؤسسية داعمة ، ووسيلة فعالة للتنفيذ والاستئناف. تقر اتفاقية إسكازو أيضًا بأن أفضل طريقة لمعالجة القضايا البيئية هي مشاركة جميع الناس ، وتضمن التنفيذ الكامل والفعال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لحقوق الوصول إلى المعلومات البيئية ، والمشاركة العامة في صنع القرار البيئي والوصول إلى العدالة في الشؤون البيئية ، وكذلك خلق وتعزيز القدرات والتعاون التي تسهم في حماية حق كل شخص ، من الأجيال الحالية والمقبلة ، في العيش في بيئة صحية والتنمية المستدامة.

---

280 إعلان ريو ، المبدأ .10

281 اتفاقية آرهوس ، المواد. .8-6

282تشاي تي ، "أهمية المشاركة العامة" (يورك 1أبريل sharing / #: ~: text = Public٪ 20participation٪ 20has٪ 20three٪ 20components، right٪ 20of٪ 20ac cess -2016). <https://ejsclinic.info.yorku.ca/2016/04/the-im portance-of-public تم الوصول إليه في 9آذار (مارس) 2023.

283 وستة وأربعون دولة والاتحاد الأوروبي أطراف في هذه الاتفاقية ، إلى جانب الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بما في ذلك الاقتصادات من سين ترال آسيا -كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان ودول القوقاز ، وهي أرمينيا وأذربيجان وجورجيا أطراف في الاتفاقية. كما أن جميع الدول السوفيتية السابقة الأخرى مثل أوكرانيا وبيلاروسيا وجمهورية مول دوفا هي أطراف. بالإضافة إلى ذلك ، فإن معظم دول البلقان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، مثل ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ، هي أطراف أيضًا.

284 أمانة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ، "تعزيز المشاركة العامة الفعالة في الشؤون العامة بموجب اتفاقية الوصول إلى التكوين والمشاركة العامة في صنع القرار والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية وبروتوكولها بشأن سجلات إطلاق الملوثات ونقلها" (gro.rcho) . <Issues/Tox icWaste / RightToInformation / AarhusConventionUNECE2.pdf https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/>تم الوصول إليه في 9مارس ، 2023في الصفحة .2

Machine Translated by Google

لذلك ، تلتزم الدول بضمان أنها توفر فرصًا للمشاركة العامة في عمليات صنع القرار البيئي ، وتوفر الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة والأنشطة التي تؤثر عليها ، وتوفر الوصول إلى العدالة. وفي هذا السياق ، تلتزم الدول باعتماد العناصر الرئيسية للمشاركة العامة ، مثل الشفافية والنطاق الواسع والوسائل الفعالة للتنفيذ ، كمبادئ مؤسسية ، لضمان أن تكون المشاركة العامة فعالة وذات مغزى.

.4اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، واتفاق باريس ، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

ننتقل الآن إلى الالتزامات الدولية الناشئة عن تغير المناخ الدولي وقانون البحار -وعلى وجه الخصوص ، اتفاقية باريس (PA)واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار .(UNCLOS)

أنا. الاعتراف بالمعاهدة بالمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف ، وخفض التكاليف ، وأولوية الدول كجهات فاعلة

في حين أن مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة هو مبدأ عام من مبادئ القانون الدولي ، فقد تم تدوينه أيضًا في قانون تغير المناخ ، وتحديداً في السلطة الفلسطينية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. تشترك هذه المعاهدات على وجه الخصوص في ثلاثة مبادئ من القانون البيئي الدولي: المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة ، وخفض التكاليف ، وأسبقية الدول كجهات فاعلة. في حين أن المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة هي مبدأ قانوني ، فإن الواجبات المتبقية تكون أكثر تحديدًا للنظام الخاص الذي أنشأته هاتان المعاهدتان.

تقسم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المجتمع العالمي إلى ثلاث شرائح من المسؤولية على أساس مستويات التنمية: بلدان المرفق الأول ، وبلدان المرفق الثاني ، والبلدان النامية 285.تهدف كلتا الاتفاقيتين إلى خفض التكاليف وزيادة الشفافية وتعزيز المشاركة التكنولوجية. دعم الدولة القومية كوحدة أساسية للوكالة للحد من غازات الاحتباس الحراري والتعاون في مجال تغير المناخ.

باختصار ، تتطلب المبادئ المشتركة للمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة ، وخفض التكاليف ، وأسبقية الدول كجهات فاعلة ، أن تتحمل الدول مسؤولية الحد من انبعاثات غازات الدفيئة ، وتوفير الدعم المالي والتكنولوجي للدول ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط ، وانخفاض تكاليف التخفيف من تغير المناخ من خلال الشفافية والمشاركة التكنولوجية.

ثانيا. واجب حماية البيئة البحرية والمحافظة عليها والولايات المتحدة

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

تلعب المحيطات دورًا رئيسيًا في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه ، ووفقًا للتقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ، 2018 يتم تداول ٪83من دورة الكربون العالمية عبر المحيطات 287.وبالمثل ، استوعبت المحيطات أكثر من ٪90من الفائض. 288في حين أن هذه السعة تعمل كـ "بالوعة حرارة" وبالتالي تمتص بعض تأثيرات التسخين الكاملة لتغير المناخ ، فقد أدت إلى مضاعفة

285 ، PAفن. 23انظر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، مادة. 8و ، PAق. .23

286

287 M., SR Rintoul، S. Aoki، E. Campos، D. Chambers، RA Feely، S.Gulev، GC Johnson، SA Josey، A. Kostianoy، C. Mauritzen، D. Roemmich، LD Talley and F. Rhein، وانغ ، :2013ملاحظات: المحيط. في: تغير المناخ :2013أساس العلوم الفيزيائية. مساهمة الفريق العامل الأول في تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ .[Stocker، TF، D. Qin، G.-K بلاتنر ، إم تيغنور ، إس كيه ألين ، ج.بوشونج ، إيه.نويلز ، واي.شيا ، في.بيكس ، وميدجلي PM Midgley(محرران)]. مطبعة جامعة كامبريدج ، كامبريدج ، المملكة المتحدة ونيويورك ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ؛ انظر أيضا ، "مؤتمر المحيط |حقائق وأرقام " (الأمم المتحدة) <conferences/ocean2022/facts-figures https://www.un.org/en/>تم الوصول إليه في 9مارس .2023

288 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، "تقرير خاص عن المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير" (البيانات الرئيسية) <https://www.ipcc.ch/ srocc / headline-statement />تمت الزيارة في 9مارس .2023

Machine Translated by Google

في تواتر موجات الحر البحرية منذ عام 289 ، 1982

الالتزام بحماية البيئة البحرية منصوص عليه في الجزء الثاني عشر ، ولا سيما في المادة 192من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. 290وقد تم تحديد النهج الرسمي لتفسير المادة 192من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في التحكيم في بحر الصين الجنوبي ، وهو واجب إيجابي على الدول الأطراف لحماية البيئة ، وليتي يمكن أن تنشأ الالتزامات القانونية بموجب المادة 192 من الاتفاقية وغيرها من قواعد القانون الدولي المعمول بها. 291 (292)من بين أمور أخرى ، لاحظت المحكمة ما يلي:

(...)"المادة 192تفرض واجباً على الدول الأطراف ، يسترشد محتواه بالأحكام الأخرى الواردة في الجزء الثاني عشر وقواعد القانون الدولي الأخرى الواجبة التطبيق. يمتد هذا الالتزام العام" ليشمل "حماية" البيئة البحرية من الضرر المستقبلي و "الحفظ" بمعنى الحفاظ على حالتها الحالية أو تحسينها. وبالتالي ، فإن المادة 192تستلزم الالتزام الإيجابي باتخاذ تدابير فعالة لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، ومن خلال المنطق المنطقي ، تستلزم الالتزام السلبي بعدم الإضرار بالبيئة البحرية. (...)وبالتالي ، يقع على عاتق الدول "واجب إيجابي لمنع ، أو على الأقل تخفيف" الضرر الجسيم الذي يلحق بالبيئة عند القيام بأنشطة بناء واسعة النطاق ". 293

واستناداً إلى المعلومات المقدمة ، يمكن الاستدلال على أن الالتزام الإيجابي الوارد في المادة 192من اتفاقية قانون البحار هو "حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها" من خلال اتخاذ تدابير للقيام بذلك ؛ وأنه ، بدوره ، هناك التزام بالامتناع عن تدهور البيئة البحرية . (2) 31من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات .

وتشمل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الأخرى التي تنشأ عنها التزامات تتعلق بتغير المناخ ما يلي: المادة 194بشأن شرط منع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه ؛ المادة 197الخاصة بواجب التعاون ؛ المادة 198المتعلقة بواجب الإبلاغ عن الضرر العابر للحدود ؛ المادة 202بشأن واجب المساعدة التقنية للدول النامية ؛ المادتان 207و 212بشأن واجب منع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه ؛ والمواد من 213إلى 222لوضع تدابير لتنفيذ هذه الالتزامات ، من بين أمور أخرى.

في ضوء ما ورد أعلاه ، نقترح أن تغير المناخ هو انتهاك لالتزامات الدول بعدم تدهور البيئة البحرية والانبعاثات المفرطة لغازات الاحتباس الحراري تصل إلى حد انتهاك هذا الواجب.

289 بطاقة تعريف.

290 اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، مادة. 192.

291 بطاقة تعريف.

292 بطاقة تعريف.

293 بطاقة تعريف.

294 بطاقة تعريف، الفقرة. 941.

295 VCLT ، في 31.3.c.

Machine Translated by Google

بشكل قاطع ، يقع على عاتق الدول واجب حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، بما يتوافق مع المادة 192من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. يتطلب هذا الالتزام اتخاذ تدابير فعالة لمنع الضرر في المستقبل والحفاظ على الحالة الحالية للبيئة البحرية أو تحسينها. كما يتضمن التزامًا سلبيًا بعدم الإضرار بالبيئة. يمتد هذا الواجب ليشمل جميع الالتزامات ذات الصلة التي تندرج تحت هذه القاعدة ، والتي يجب تفسيرها بشكل منهجي لتجنب تجزئة القانون الدولي. بالإضافة إلى ذلك ، تلتزم الدول بمنع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه ، والتزام بالتعاون الدولي ، والتزامات بالإبلاغ عن الضرر العابر للحدود ، وتقديم المساعدة التقنية للدول النامية ، واتخاذ تدابير لإنفاذ هذه الواجبات. . تتطلب هذه الواجبات من الدول تقليل انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري التي تؤدي إلى تدهور البيئة البحرية.

ثالثا. اتفاقية باريس

الهدف المركزي لاتفاقية باريس هو تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ من خلال الحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية هذا القرن أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة ومواصلة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة إلى 1.5درجة مئوية. 296أرسى اعتماد السلطة الفلسطينية الاعتبار الوقائعي والقانوني لتغير المناخ البشري ، مما يجعل من الصعب إثبات السببية في التقاضي 297.وقد أظهر (1)استخدام الأدلة العلمية للربط بين زيادة انبعاثات غازات الدفيئة المسببة لتغير المناخ. (2)النشاط البشري الذي يسبب تغير المناخ؛ و (iii)العواقب الوخيمة المستمرة لتغير المناخ على البيئة وحقوق الإنسان 298. وقد أثر هذا بشكل كبير على التقاضي المحلي المتعلق بتغير المناخ. 299وتُظهر القضايا الناتجة التنفيذ القضائي للسلطة الفلسطينية.

تحتوي المادة 4من قانون السلطة الفلسطينية على التزامات التخفيف الرئيسية للدول. على وجه التحديد ، يتطلب ذلك من كل طرف إعداد المساهمات المتتالية المحددة وطنياً (NDCs)والإبلاغ عنها والحفاظ عليها ، ومتابعة تدابير التخفيف المحلية لتحقيقها 300.بمعنى آخر ، يجب على الدول تحديد أهدافها وخططها الخاصة لتحقيق درجة الحرارة الإجمالية لاتفاق باريس الأهداف ، ومشاركة هذه الأهداف علنًا مع المجتمع الدولي. يجب على الأطراف أن تقدم مساهمات وطنية طموحة بشكل متزايد كل خمس سنوات ، وسيتم تخزينها في سجل عام تحتفظ به الأمانة 301.الهدف الرئيسي للسلطة الفلسطينية هو الوصول إلى ذروة عالمية لانبعاثات غازات الدفيئة في أقرب وقت ممكن وتحقيق توازن بين الأنشطة البشرية. الانبعاثات حسب المصادر وعمليات الإزالة بواسطة البواليع في النصف الثاني من هذا القرن 302.تمشيًا مع مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة للحد من مخاطر الكوارث ، تقر الاتفاقية بأن بلوغ الذروة سيستغرق وقتًا أطول للبلدان النامية التي تحتاج إلى التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر. تحدد المساهمة المحددة وطنيا (NDC)ما ينوي الطرف تحقيقه ولكنها ليست التزامًا ملزمًا قانونًا بموجب اتفاقية باريس. ومع ذلك ، فإن التوقع العام للتقدم المنصوص عليه في المادتين 4.3و 4.11هو تعديل المساهمات المحددة وطنيًا بهدف تعزيز الطموح 303.من المتوقع أن تشير البلدان المتقدمة إلى الحد الأقصى للانبعاثات على مستوى الاقتصاد وتواصل تطبيقه ، بينما يتم تشجيع البلدان النامية على التحرك نحو الاقتصاد. أهداف على مستوى العالم

296 "الجوانب الرئيسية لاتفاقية باريس" (0202tni.cccfnU) ، key-aspects-of-the-paris Agreement #: ~: text = The٪ 20Paris٪ 20Agreement's٪ 20central٪ 20aim <https://unfccc.int/most-requested/مزيد من٪ 20إلى٪ 20 ٪201.5درجة٪ 20درجة مئوية> مقسوم في 9مارس 2023.

297 PA ، 4.1فن.

298 القاضي بي جيه بريستون ، مؤتمر دندي للمناخ ، "أثر اتفاقية باريس بشأن التقاضي والقانون المتعلق بتغير المناخ ، " جامعة دندي 2019في الصفحة 34.

299 مؤسسة Urgendaضد هولندا (محكمة مقاطعة لاهاي ، 24 ، HA ZA 13-1396 / 09/456689 / Cيونيو ؛ ("Urgenda I") (2015انظر أيضًا هولندا ضد مؤسسة Urgenda(محكمة استئناف لاهاي ، 9 ، 01 / 200.178.245أكتوبر ؛ ('Urgenda II') (2018انظر أيضًا Gloucester Resources Limitedضد وزير التخطيط .257 LGERA 234 (2019)

300 شارما أ (محرر) ، "دليل إلى باريس ٪20Paris٪20to/Guide/sites/default/files/https://ecbi.org> (ebi.org 2020) "Ecbi.org - Agreement.pdf>تم الوصول إليه في 9مارس ، 2023ص 44.

301

302 PA ، 4فن. ، نفس المرجع. في ص. 45.

303 السلطة الفلسطينية ، الفنون. 4.3و 4.11.

Machine Translated by Google

بمرور الوقت ويحق لهم تلقي الدعم لإجراءات التخفيف الخاصة بهم

تحدد المادة 7من اتفاق باريس إطارًا للتكيف مع المناخ 305.تتضمن المادة 7هدفًا عالميًا بشأن التكيف 306وتعترف بأهمية الدعم والتعاون الدولي للتكيف 307.وتجدر الإشارة إلى أن المادة 7.1تحدد هدفًا عالميًا بشأن التكيف لتعزيز القدرة على التكيف، ، وتعزيز المرونة ، وتقليل التعرض لتغير المناخ في سياق هدف متوسط درجة الحرارة العالمية المشار إليه في المادة .2

308

بالإضافة إلى ذلك ، تصف المواد 7.6إلى 7.8من اتفاقية باريس أهمية التعاون بين
309 على الأطراف وأصحاب المصلحة تعزيز الإجراءات المتعلقة بالتكيف ، مع التركيز على دعم البلدان النامية.

تقر المادة 8.1من السلطة الفلسطينية بضرورة معالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ ، وهو أمر بالغ الأهمية للبلدان النامية المعرضة بشكل خاص لتأثيراته 310.يوضح القرار CP.21 / 1أن هذه المادة لا تحدد المسؤولية أو التعويض عن الخسارة والضرر وقد عارضت الدول المتقدمة ذلك تاريخيًا 311.وعلى الرغم من ذلك ، فقد أصدرت العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية إعلانات تؤكد أن تصديقها على الاتفاق لا يتنازل عن حقوقها في المطالبة بتعويض عن الخسائر والأضرار بموجب القانون الدولي ، 312وأنه لا يوجد نص في ينبغي تفسير الاتفاقية على أنها تقوض مبادئ القانون الدولي العام

تقر المادة 9من اتفاق باريس بالحاجة إلى الدعم المالي للاستجابة لتغير المناخ ، لا سيما في البلدان النامية. يقر هذا الحكم بالتزام البلدان المتقدمة بتوفير موارد مالية إضافية للبلدان النامية ، دون وضع ترتيبات مالية ملزمة. وبدلاً من ذلك ، تم التعامل مع الالتزامات المالية المستقبلية خارج الاتفاقية في القرار CP.21.314 / 1وفي هذا السياق ، ينص القرار على أن الأطراف من البلدان المتقدمة تنوي مواصلة هدف جمع الأموال البالغ 100مليار دولار أمريكي سنويًا 315.علاوة على ذلك ، المادة 9.5 من تطلب السلطة الفلسطينية من الدول المتقدمة تقديم بلاغات كل سنتين بشأن المستويات المتوقعة لتمويل المناخ ، بينما يتم تشجيع الأطراف الأخرى على تقديم هذه المعلومات طواعية. (316)وبالمثل ، تدعو المادة 9.4أيضًا إلى تحقيق توازن بين تمويل التكيف والتخفيف ، مع إعطاء الأولوية للاحتياجات المالية للبلدان النامية. المعرضة بشكل خاص لتغير المناخ ولديها قيود على القدرات 317.أخيرًا ، تطلب المادة 9.9من السلطة الفلسطينية من المؤسسات تطوير عمليات عادلة للبلدان النامية للحصول على الدعم دون أن تكون محرومة. علاوة على ذلك ، يقدم صندوق التكيف والصندوق الأخضر للمناخ (GCF)تدريبًا لتعزيز قدرة الكيانات على الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ وإدارته.

تحدد المواد من 13.7إلى 13.10من اتفاق باريس متطلبات الإبلاغ ، بما في ذلك المتطلبات الوطنية

304 ، PAفن. 4.15و ، Idفي .51 .p

305 ، PAفن. 2.1(ب).

306 ، PAفن. 7.1

307 ، PAفن. ، 4.1المرجع السابق ، ص. 65.

308 ، PAفن. ، 7.1المرجع السابق ، ص. 65.

309 ، PAفن. ، 7.7 - 7.6المرجع السابق ، ص. 67.

310 ، PAفن. 8.1

311 ، Add.1 / 2015/10 / CP / FCCCالقرار ، CP.21 / 1اعتماد اتفاق باريس ، كانت جزر سليمان من بين الدول التي أصدرت مثل هذا الإعلان ، وأكدوا هذا الموقف في دولتهم بعد اعتماده من قبل قرار
312 الجمعية العامة للأمم المتحدة 77/276 / A / RESبتاريخ 29مارس .2023

313 ، PAفن. ، 8.1المرجع السابق ، ص. 74.

314 السلطة الفلسطينية ، الفنون. .9.3-9.1انظر أيضا ، .Idفي ، ص ؛ 81-80انظر أيضًا ، Add.1 / 2015/10 / CP / FCCCالقرار ، CP.21 / 1اعتماد اتفاق باريس.

315 السلطة الفلسطينية ، الفنون. .9.3-9.1انظر أيضا ، .Idفي ص .81-80

316 ، PAفن. 9.5انظر أيضا ، المرجع السابق ، ص .84 - 82

317 ، PAفن. ، 9.4المادة 4.8من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ؛ انظر أيضا ، المرجع السابق ، ص .84

318 ، PAفن. ؛ 9.9انظر أيضا ، المرجع السابق ، ص .86

Machine Translated by Google

تقرير الجرد (NIR)لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري ومعلومات لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ وتحقيق المساهمات المحددة وطنيا .(NDCs)هذه المتطلبات إلزامية لجميع الأطراف ، ويجب أن تستخدم NIRمنهجيات IPCCالمتفق عليها في CMA.319علاوة على ذلك ، تعترف المادتان 13.14و 13.15بأن البلدان النامية ستحتاج إلى دعم إضافي لتلبية متطلبات الإبلاغ الأكثر صرامة لإطار الشفافية المعزز وبناء سعة.

320

أخيرًا ، تكرس المادة 15آلية التيسير والامتثال لاتفاق باريس. وتجدر الإشارة إلى أن المادة 15.1تحدد آلية الامتثال من خلال فرع التيسير ، الذي يعزز الامتثال للالتزامات الإجرائية مثل تقديم المساهمات المحددة وطنيًا والمشاركة في مراجعتها.

تتوقع اتفاقية باريس من الأطراف التصرف بحسن نية والالتزام بأحكام المعاهدة

وفقًا لذلك ، يقع على عاتق الدول التزامات محددة بموجب اتفاقية باريس. أولاً ، فيما يتعلق بالتخفيف ، يتعين على كل طرف إعداد المساهمات المتتالية المحددة على المستوى الوطني والإبلاغ عنها والحفاظ عليها ، ومتابعة تدابير التخفيف المحلية لتحقيقها.

من المتوقع أن تستمر البلدان المتقدمة في تطبيق سقوف الانبعاثات على مستوى الاقتصاد ، بينما يتم تشجيع البلدان النامية على التحرك نحو أهداف على مستوى الاقتصاد مع مرور الوقت ، ويحق لها تلقي الدعم لإجراءات التخفيف الخاصة بها. ثانياً ، فيما يتعلق بالتكيف ، يجب على الأطراف تعزيز قدرتها على التكيف ، وتقوية المرونة ، وتقليل التعرض لتغير المناخ في سياق هدف متوسط درجة الحرارة العالمية. ثالثًا ، فيما يتعلق بتمويل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه ، تلتزم البلدان المتقدمة بتوفير موارد مالية إضافية للبلدان النامية ، على الرغم من أن الاتفاقية لا تضع ترتيبات مالية ملزمة. رابعًا ، يقع على عاتق الدول أيضًا واجبات الإبلاغ ، ومطلوب منها تقديم تقارير الجرد الوطنية الإلزامية لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري والمعلومات لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ وتحقيق المساهمات المحددة وطنيًا. أخيرًا ، من واجب الدول الامتثال للمساهمات المحددة وطنيًا المعلن عنها والتصرف بحسن نية ، والالتزام بالتزامات السلطة الفلسطينية وأحكام المعاهدة.

ب. أجوبة السؤال الثاني

يطلب السؤال الثاني رأي المحكمة القانوني بشأن العواقب القانونية التي تنشأ ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، تلك المتعلقة بـ (1)الدول المضرورة -ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية ، المتأثرة بشكل خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ ، و (ب) شعوب وأفراد الأجيال الحالية والمقبلة المتأثرة بتغير المناخ. بعبارة أخرى ، يتعلق الجزء الأول من السؤال بالعواقب القانونية لانتهاك الالتزامات تجاه الدول ؛ والثاني يتعلق بالشعوب والأفراد الحاضر والمستقبل.

في ضوء الالتزامات المحددة في السؤال الأول ، نقدم:

أنا. كقاعدة عامة للقانون ، تكون مسؤولية الدولة نتيجة عدم احترام التزامات القانون الدولي. تقوم مسؤولية الدولة على ثلاثة مبادئ أساسية. في المقام الأول ، يستتبع كل فعل غير مشروع دوليًا لدولة ما مسؤوليتها الدولية 322.ثانيًا ، يوجد الفعل غير المشروع دوليًا عندما يُعزى السلوك المكوّن من فعل أو امتناع إلى

319 يشير CMAإلى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس. جميع الدول الأطراف في اتفاق باريس ممثلة في مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس. وتشارك الدول غير الأطراف بصفة مراقب. تجتمع هيئة أسواق المال سنوياً.

320 السلطة الفلسطينية ، الفنون. ؛ 13.13-13.15انظر أيضا في ص .113-112

321 Sharma A (ed), “Guide to the Paris - Ecbi.org” (ebi.org2020) <https://ecbi.org/sites/default/files/Guide%20to%20Paris%20 Agreement.pdf>تم الوصول إليه في 9مارس ، ، 2023ص. .119

322 فن. 1مقالات .ARSIWA

Machine Translated by Google

دولة وتشكل انتهاكًا لالتزام دولي تدين به تلك الدولة 323.وثالثًا ، يخضع توصيف الفعل غير المشروع دوليًا للقانون الدولي ولا يتأثر بتوصيفه على أنه قانوني بموجب القانون الداخلي. (323)على هذا النحو ، عندما تكون الدولة يتم تحديد المسؤولية ، ويطلب من الدول المخالفة التوقف الفوري عن أي انتهاك للقانون الدولي (ضمان عدم تكرار مثل هذه الإجراءات) ، وعليها واجب قانوني لتقديم تعويضات لمعالجة الضرر الناجم ، والتي قد تشمل التعويض أو أشكال أخرى من التعويضات. . يجب تفسير مسؤولية الدولة في ضوء مبادئ المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة والخطيرة والإنصاف بموجب القانون الدولي.

ثانيا. إن الإخفاق في ضمان حماية النظام المناخي وأجزاء أخرى من البيئة من انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ للدول وللأجيال الحالية والمقبلة هو انتهاك مستمر للقانون الدولي لا يزال يسبب الضرر. يجب تصحيح هذا الوضع وإعادة الامتثال الكامل للقانون الدولي. ولا يمكن تحقيق هذا الامتثال إلا من خلال اتخاذ إجراءات حاسمة للتصدي لتغير المناخ على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي.

ثالثا. فيما يتعلق بالجدول الزمني للتصدي لتغير المناخ ، أكد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ 325على أن تغير المناخ يتطلب إجراءات فورية. وهذا الالتزام مدعوم كذلك بالإلحاح الذي اتسم به العمل المناخي

رابعا. تشمل التبعات القانونية للدول التي تنتهك التزاماتها تجاه الدول المتأثرة بشكل خاص بتغير المناخ: مسؤولية الدولة ، والالتزام بوقف السلوك الضار ، وضمانات عدم التكرار ، والالتزام بتقديم تعويضات عن الضرر الناجم ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر لاستعادة وإعادة تأهيل النظام البيئي المتأثر إلى حالته الأصلية إن أمكن. إذا لم تكن الاستعادة وإعادة التأهيل ممكنة ، يجب على الدولة المخالفة تقديم تعويضات كافية للأطراف المتضررة ، والتي قد تشمل التعويض أو أشكال أخرى من الجبر.

.5عملاً بالقانون الدولي ، للدول المضرورة الحق في الاحتجاج بمسؤولية الدولة عن خرق التزامات القانون الدولي ويحق لها فرض تدابير مضادة ضد الدولة المخالفة.

السادس. يجوز للشعوب والأفراد المتأثرين بالآثار السلبية لتغير المناخ اتخاذ إجراءات قانونية ضد حكوماتهم لفشلها في الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ويحق لهم أيضًا تقديم التماس إلى حكوماتهم لاتخاذ إجراءات ضد الدول الملوثة وكبار مصادر انبعاثات الكربون في القطاع الخاص التي تنتهك حقوقهم ، ورفع دعاوى قضائية للحصول على تعويض من حكوماتهم عن الأضرار الناجمة عن تغير المناخ.

السابع. تقع على عاتق الدول مسؤولية ضمان تأثر أولئك الذين تأثروا بانتهاكات وانتهاكات حقوق الإنسان

323 فن. 2مقالات .ARSIWA

324 فن. 3مقالات .ARSIWA

325 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، :2022ملخص لصانعي السياسات. في: تغير المناخ :2022التخفيف من تغير المناخ. مساهمة مجموعة العمل الثالثة في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ .[M. Pathak، S. Some ، P. Vyas، R. Fradera، M. Belkacemi، A. Hasija، G. Lisboa، S. Luz، J. Malley، (eds.)] مطبعة جامعة كامبريدج ، كامبريدج ، المملكة المتحدة ونيويورك ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية. دوى: ، 9781009157926.001 / 10.1017في B.6.2 ، B.6.1

326 انظر هدف التنمية المستدامة .13"الهدف :13اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره " (تغير المناخ -التنمية المستدامة للأمم المتحدة). <https://www.un.org/sustainabledevelopment/climate-change/>تم الوصول إليه في 13مارس 2023انظر أيضًا ، ورقة عمل جوردان ويلسون أ وأورلوف ب ، 1 (2019)"ماذا نعني عندما نقول أن تغير المناخ هو عاجل ،"جامعة كولومبيا:" في سياق اتخاذ القرارات المناخية ، نجد أن "الاستعجال" يعمل ككائن حدودي ينقل الضغط الداخلي لضغط الوقت بين (1)الأدبيات الأكاديمية والنظام الجليدي لتغير المناخ الدولي و ((2)الحركات السياسية والصحافة الشعبية ؛ خاصة كما يتم تفسيرها في هذه المجالات الأخيرة ، تشير "الأزمة" و "الطوارئ" إلى ضغط الوقت ولكن أيضًا تولد كوكبة من الحالات العاطفية والمعرفية الأخرى ."

Machine Translated by Google

ضمن ولايتها القضائية الوصول إلى آليات الانتصاف الفعالة ، بما في ذلك مساءلة الشركات عن أي مسؤولية جنائية أو مدنية أو إدارية. إذا كان الضرر البيئي قد تسبب في انتهاك الحقوق ، فيجب على الدول تقديم تعويضات كاملة للضحايا من خلال استعادة البيئة كآلية للرد الشامل لمنع التكرار في المستقبل. من أجل حماية حقوق الإنسان بشكل فعال ، يجب على الدول اتخاذ التدابير المناسبة للتخفيف من غازات الدفيئة ، وتنفيذ تدابير التكيف ، وعلاج الأضرار الناتجة ، دون إهمال التزاماتها المشتركة ولكن المتباينة في سياق العمل المناخي. يجب ضمان الحقوق البيئية ، في سياق تغير المناخ ، إلى أقصى حد ممكن من الموارد المتاحة وتحقيقها تدريجياً بكل الوسائل المناسبة ، مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثامنا. عندما يتم دفع التعويض ، فإن الدولة التي هم من رعاياها ملزمة بدفع هذا التعويض لتلك الشعوب والأفراد المحددين المتأثرين بتغير المناخ. لا يلزم بالضرورة أن يتم الصرف من خلال المدفوعات المباشرة ، ولكن يمكن تحقيقه من خلال البرامج التي تسعى إلى استعادة أو تعويض الضرر.

التاسع يمكن للشعوب والأفراد المتضررين من تغير المناخ أيضًا إنفاذ حقوقهم أمام هيئات حقوق الإنسان ، مثل الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة ، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

فيما يلي العناصر القانونية التي تسترشد بها وتدعم إجابة المحكمة على السؤال الثاني.

.1مسؤولية الدولة عن الأضرار البيئية.

تنطبق مسؤولية الدولة على أي عمل دولي غير مشروع. تُعد مسؤولية الدولة جانبًا أساسيًا من جوانب القانون الدولي ينشأ من الشخصية القانونية لكل دولة ودورها بصفتها الجهات المسؤولة الرئيسية عن الالتزامات الدولية 327.هذا المبدأ العام يتضمن مفاهيم أساسية مثل الإسناد والخرق والأعذار والعواقب. (328)مسؤولية الدولة لا يقتصر على الالتزامات التعاهدية التي تدين بها الدول للدول الأطراف الأخرى. تنشأ الالتزامات أيضًا من مصادر أخرى للقانون مثل الالتزامات تجاه الكافة المستحقة للمجتمع الدولي ككل ، 329من القانون الدولي العرفي ، 330والمبادئ العامة للقانون.

لمساءلة دولة ما عن مخالفة دولية ، يجب أن يُنسب الفعل الخاطئ إلى الدولة من خلال تحديد فعل أو إغفال معين وربطه بذلك البلد. ومع ذلك ، فإن الأفعال غير المشروعة لا ترتكبها الدول نفسها ، بل يرتكبها أفراد مثل المسؤولين أو الممثلين الحكوميين. وبناءً عليه ، يجب أن تُنسب أفعال ذلك الفرد إلى الدولة. نصت مواد لجنة القانون الدولي المتعلقة بمسؤولية الدولة عن الأفعال غير المشروعة دوليًا على قواعد الإسناد التي تحدد السلوك المنسوب إلى الدولة. من حيث الجوهر ، يمكن أن يُسند السلوك إلى دولة ما إذا كان جهاز أو شخص معين يتصرف تحت سلطة الدولة

تم الاعتراف بالمبدأ العام لمسؤولية الدولة من قبل العديد من المحاكم الدولية. محكمة العدل الدولية

---

327 جيمس كروفورد ، "مسؤولية الدولة" (سبتمبر 2006في آن بيترز (- 2021)والبروفيسور روديجر فولفروم (2004–2004) ، (2020موسوعة ماكس بلانك للقانون الدولي العام edn)عبر الإنترنت) ، الفقرة. 1.

328 جيمس كروفورد ، "مسؤولية الدولة" (سبتمبر 2006في آن بيترز (- 2021)والبروفيسور روديجر فولفروم (2004–2004) ، (2020موسوعة ماكس بلانك للقانون الدولي العام edn)عبر الإنترنت) ، الفقرة. 3.

329 جيمس كروفورد ، "مسؤولية الدولة" (سبتمبر 2006في آن بيترز (20-2021)والبروفيسور روديجر فولفروم ، (2004-2020)موسوعة ماكس بلانك للقانون الدولي العام (الطبعة الإلكترونية) ، الفقرة. 12.

330 12. .ARSIWA ، ق.

331 ARSIWAوالفنون. .4،5،6،8،9،10،11علاوة على ذلك ، بمجرد إسناد السلوك إلى الدولة ، من الضروري تحليل ما إذا كان هناك انتهاك دولي. وفقًا لاتفاقية القانون الدولي ، فإن الفعل الذي لا يتوافق مع التزام دولي يشكل انتهاكًا. (المادة .(ARWISA 12وبالمثل ، فإن الدولة التي تساعد دولة أخرى أو تساعدها في ارتكاب فعل غير مشروع يمكن أن تعتبر مسؤولة عن هذا الانتهاك. (المواد .(ARWISA 16-19

Machine Translated by Google

أكدت هذا المبدأ العام في قضيتها الأولى الخلافية ، قناة كورفو 323.في قضية مشروع ، Gabčíkovo-Nagymarosأكدت المحكمة أنه "من الثابت أنه عندما ترتكب دولة فعلاً غير مشروع دوليًا ، فمن المرجح أن تكون مسؤوليتها الدولية أيا كانت طبيعة الالتزام الذي أخفقت في احترامه . "قدرة البيئة على توفير السلع والخدمات ، قابلة للتعويض بموجب القانون الدولي 334 ."

عند الإشارة إلى المسؤولية الدولية للدول فيما يتعلق بالضرر الناجم عن تغير المناخ ، أوضحت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل أن "الطبيعة الجماعية لسبب تغير المناخ لا تعفي الدولة الطرف من فردها. المسؤولية التي قد تنجم عن الضرر الذي قد تسببه الانبعاثات الصادرة داخل أراضيها للأطفال ، بغض النظر عن موقعهم. "335

.2حقوق الدول والأفراد المتضررين

عند حدوث انتهاك للقانون الدولي ، يكون تحت تصرف الدولة المضرورة الإجراءات التالية لطلب التعويض عن الضرر: (1)الاحتجاج بمسؤولية الدولة المخالفة ، و (2)القدرة على فرض تدابير مضادة على الدولة المخالفة. 336هذه الإجراءات القانونية متاحة من حيث المبدأ فقط للدول المضرورة ، أو على أساس التزامات تجاه الكافة (أي الالتزامات التي تنطبق على جميع الدول). ومع ذلك ، يمكن للشعوب والأفراد المتضررين إجبار دولهم من خلال الإجراءات القانونية (337)وضغط المجتمع المدني على اتخاذ إجراءات ضد الدول المخالفة من خلال الشروع في إجراءات دولية. وبالمثل ، يمكن للأفراد والأفراد السعي للحصول على تعويض مباشر أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية لحقوق الإنسان. وهذا أمر مهم في سياق تغير المناخ ، حيث ، كما أظهر التحليل السابق ، الدول مدينة بمجموعة واسعة من التزامات حقوق الإنسان.

يجوز لدولة أن تحتج بمسؤولية الدولة المخالفة بإخطار الأخيرة بالسلوك غير المشروع وتحديد التدابير التصحيحية لهذا الانتهاك . قانون دولي. وبالتالي ، يمكن لدولة جزرية صغيرة نامية تأثرت بتغير المناخ أن تخطر دولة ذات انبعاثات عالية بهذه الطريقة.

إذا تعرضت عدة دول للضرر بسبب فعل غير مشروع دوليًا ، فلكل منها دعوى ضد الدولة أو الدول المخالفة ويمكنها أن تتعافى حتى الضرر الذي لحق به 339. علاوة على ذلك ، في بعض الحالات ، يمكن لدولة غير مضرورة أن تتذرع بانتهاك القانون الدولي نيابة عن المجتمع الدولي ككل ، 340

---

332 قضية قناة كورفو ، الحكم الصادر في 9أبريل 1949تقارير محكمة العدل الدولية ، 1949ص .23انظر أيضًا الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية). مزايا ، حكم. تقارير محكمة العدل الدولية ، 1986ص. ، 14في الفقرة. (3) 292(مع ملاحظة أن الولايات المتحدة الأمريكية "تصرفت ضد جمهورية نيكاراغوا ، في انتهاك لالتزامها بموجب القانون الدولي العرفي بعدم التدخل في شؤون دولة أخرى").

333مشروع ، Gabčíkovo-Nagymaros(المجر / سلوفاكيا) ، الحكم ، تقارير محكمة العدل الدولية ، 1997ص. ، 7الفقرة 47

334 بعض الأنشطة التي قامت بها نيكاراغوا في المنطقة الحدودية (كوستاريكا ضد نيكاراغوا) ، التعويض ، الحكم ، محكمة العدل الدولية الموانئ ، 2018ص. ، 15في الفقرة. 42.

335 لجنة حقوق الطفل ، قرار بشأن الاتصال رقم 104/2019 ، كيارا ساكي وآخرون (يمثلهم المستشاران سكوت جيلمور وآخرون (Hausfeld LLP)ورامين بيجان وآخرون ((Earthjustice) بموجب البروتوكول الاختياري للاتفاقية بشأن حقوق الطفل في إجراءات الاتصالات ، 14) UN Doc. CRC / C / OPAC / 104/2019يناير .(2020

336 ARSIWAوالفنون. 42و .43انظر أيضًا ، .Murphy Sean D. 2018مبادئ القانون الدولي (الإصدار الثالث) الطبعة الثالثة. سانت بول إم إن: ويست أكاديميك للنشر ، ص. .248-242

337 انظر على سبيل المثال ، Art. 54من قانون الضمانات القضائية والرقابة الدستورية في الإكوادور الذي يوفر إجراءً تأسيسيًا للمواطنين لمعالجة الحالات التي لا يتم فيها احترام أو احترام القرارات أو التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان.

338 ARSIWA ، ق. .43

339 ARSIWA ، ق. .47-46

340 ARSIWAوالفنون. 42(ب) و 48أرسوا. انظر تعريف الالتزامات تجاه الكافة في ، Traction، Light and Power Company، Limited، Judgement، ICJ Reports 1970، p. 3 Barcelonaالفقرات. 34-33

Machine Translated by Google

عندما يتعلق الخرق بالتراث المشترك للبشرية ، 341أو عندما يتعلق خرق معين باهتمام مشترك للبشرية 342.كما أشير أعلاه ، قد يشمل ذلك حالات تتعلق بتغير المناخ. وتجدر الإشارة إلى أنه في قضية محكمة العدل الدولية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ، احتجت دولة غير مضرورة -غامبيا -بالمسؤولية عن انتهاك الالتزامات المستحقة للمجتمع الدولي . (343)البروفيسور شون ميرفي ، هذا الاحتمال وثيق الصلة بمجال القانون البيئي الدولي ، حيث قد يكون هناك العديد من الدول المتضررة وكذلك العديد من الدول المخالفة 344.

.3أشكال الجبر المتاحة للدول المضرورة

عند حدوث خرق للقانون الدولي ، تظل الدولة المخالفة ملزمة بالالتزام القانوني الذي تنتهكه 345.ولذلك يجب أن تتوقف عن التصرف بما يخالف هذا الالتزام ، 346وتكون مسؤولة عن التعويض عن الضرر الناجم 347.وجدت لجنة القانون الدولي أن الدولة ملزمة بتقديم تأكيدات وضمانات بعدم التكرار 348.في قضية مصنع تشورزو ، أكدت محكمة العدل الدولية على ما يلي:

"[ر] المبدأ الأساسي الوارد في الفكرة الفعلية لعمل غير قانوني -وهو مبدأ يبدو أنه قد أرسته الممارسة الدولية ولا سيما من خلال قرارات هيئات التحكيم -هو أن الجبر يجب ، قدر الإمكان ، القضاء على جميع عواقب الفعل غير القانوني وإعادة الوضع الذي كان ، على الأرجح ، موجودًا لو لم يرتكب هذا الفعل. الرد العيني ، أو ، ، (...)دفع مبلغ مماثل للقيمة التي سيتحملها الرد العيني ؛ الحكم ، إذا لزم الأمر ، بالتعويضات عن الخسارة المتكبدة والتي لن يغطيها الرد العيني أو الدفع بدلاً منه -هذه هي المبادئ التي ينبغي أن تستخدم لتحديد مبلغ التعويض المستحق عن فعل مخالف للقانون الدولي 349. "

يتم الجبر عن فعل غير مشروع دوليًا بثلاث طرق: (1)رد الحقوق ، (2)التعويض ، و /
أو (3)الرضا ، بما في ذلك من خلال مزيج من هذه الأشكال

الرد أنا.

يشير الرد في قانون البيئة إلى الالتزام القانوني للطرف بتقديم تعويض عن أي ضرر

341 انظر على سبيل المثال المواد ، UNCLOS (6) 311 ، 136المادة. 1إعلان المبادئ القانونية التي تنظم أنشطة الدول في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 13 [XVIII] 1962كانون الأول / ديسمبر .]1963كان مفهوم "التراث المشترك للبشرية" أول تفسير للقانون الدولي يلمح إلى المصالح المشتركة للبشرية. هذه "المصالح المجتمعية" تغلب على المصالح الوطنية وتشمل القيم الأساسية التي يهتم المجتمع الدولي ككل بالحفاظ عليها والاستفادة منها. وقد تم التذرع بهذا المبدأ كلما كان هناك توزيع للموارد يقع خارج النطاق الوطني. الولاية القضائية ، التي هي ، "res communis"والتي عليها ، على المجتمع الدولي ككل ، التزام مشترك بالعمل كأوصياء. انظر أيضًا ، .Tams، C.، 2011من الثنائية إلى مصلحة المجتمع: مقالات في شرف برونو سيما . Augusto Cançado at 365-366، The Principle of the Common Heritage of Mankind at page 313، Ridiger Wolfrum 1st ed. Oxford: Oxford University Press، p.380-381، Antônio

342 انظر ، على سبيل المثال ، اتفاقية التنوع البيولوجي ، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، اتفاقية باريس . زعمت غامبيا أن جيش ميانمار وقوات الأمن الأخرى ارتكبت إبادة جماعية من خلال التدمير المنهجي -من خلال القتل الجماعي والاغتصاب وأنواع أخرى من العنف الجنسي -قرى الروهينجا في مقاطعة راخين في ميانمار. انظر تطبيق اتفاقية منع جريمة 343 الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (غامبيا ضد ميانمار) ، الحكم الصادر في 22يوليو / تموز .2022

344 مورفي شون د. .2018مبادئ القانون الدولي (الإصدار الثالث) الطبعة الثالثة. سانت بول مينيسوتا: ويست أكاديميك النشر ، ص. 242

345 ARSIWA ، ق. 29.

346 ARSIWA ، ق. 41.

347 ARSIWA ، ق. 34.

348 ARSIWA ، ق. 30.

349 القضية المتعلقة بالمصنع في Chorzow(ألمانيا ضد بولندا) ، ، PCIJ 1928الحكم على الوقائع (مطالبة بالتعويض) ، ص. 47.

350 ARSIWA ، ق. 34.

Machine Translated by Google

أو الضرر الذي يلحق بالبيئة من خلال أفعالهم من خلال إعادة البيئة أو المنطقة المتضررة إلى حالتها الأصلية. يمكن أن يشمل ذلك مجموعة من التدابير ، مثل تنظيف المناطق الملوثة ، واستعادة موائل الحياة البرية ، وتنفيذ سياسات جديدة للقضاء على الضرر الحالي. الهدف من الاسترداد في قانون البيئة هو ضمان محاسبة الأطراف المسؤولة عن أفعالهم ، وحماية البيئة وإعادتها إلى حالتها الأصلية.

تتكون الاستعادة من أي إجراء (أو بديل) ، أو مجموعة من الإجراءات (أو البدائل) ، لاستعادة أو إعادة تأهيل أو استبدال أو الحصول على ما يعادل الموارد والخدمات الطبيعية المتضررة 351.هناك طرق مختلفة لاستعادة الضرر البيئي ، على النحو المبين في توجيه المسؤولية البيئية للاتحاد الأوروبي 352.تنص الولايات المتحدة على استعادة البيئة في قانون الاستجابة البيئية الشاملة والتعويض والمسؤولية 353 ، (CERCLA)قانون التلوث النفطي 354 ، (OPA)وتقييم أضرار الموارد الطبيعية ، (NDRA) والتي يهدف إلى إعادة النظم البيئية التالفة إلى ظروف خط الأساس الخاصة بها وتعويض الخسائر المؤقتة للموارد والخدمات الطبيعية 355.يتم تنفيذ الاستعادة من خلال المعالجة الأولية والتكميلية والتعويضية ، مع البديل المفضل على أساس الجدوى التقنية ، أو فترة الاسترداد الطبيعي ، أو فعالية التكلفة 356.

ثانيا. تعويض

التعويض هو شكل ثانوي من أشكال الجبر الذي يستلزم التزامات الدول المخالفة بتقديم مدفوعات نقدية للمتضررين ، إلا عندما يكون الضرر قد تم إصلاحه بالفعل من خلال إعادة الممتلكات 357.التعويض بموجب القانون الدولي يغطي أي ضرر يمكن الوصول إليه ماليًا ، بما في ذلك خسارة الأرباح 358.هذا يشمل الأضرار التي لحقت بالدولة أو موظفيها ، وكذلك الأضرار التي لحقت برعاياها سواء كانوا أفرادا أو شركات. تشمل الإصابة الشخصية القابلة للتعويض كلاً من الخسائر الملموسة مثل فقدان الدخل والفواتير الطبية ، والخسائر غير الملموسة مثل الألم العاطفي والمعاناة والتطفل على الخصوصية.

في قضية قناة كورفو ، طلبت المملكة المتحدة تعويضًا فيما يتعلق بـ (1)استبدال المدمرة سوماريز ، و (2)الضرر الناجم عن مقتل وإصابة أفراد البحرية. وفيما يتعلق بالمدمرة سوماريز ، وجدت المحكمة أن "المقياس الحقيقي للتعويض" كان "تكلفة استبدال [المدمرة] وقت خسارتها". 359بالإضافة إلى ذلك ، أيدت المحكمة مطالبة المملكة المتحدة لتمثيلها "التكلفة من المعاشات التقاعدية والمنح الأخرى التي تقدمها للضحايا أو من يعولونهم ، ولتكاليف الإدارة والعلاج الطبي ، وما إلى ذلك . 361

---

355 15 CFR § 990.10. انظر ، قانون اللوائح الفيدرالية

352 انظر التوجيه CE / 2004/35للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في 21أبريل 2004بشأن المسؤولية البيئية فيما يتعلق بمنع وعلاج الأضرار البيئية.

353 انظر 42قانون الولايات المتحدة الفصل - 103الاستجابة البيئية الشاملة والتعويض والمسؤولية.

354 راجع الفصل رقم 40من قانون الولايات المتحدة رقم - 33التلوث النفطي.

356 Kindji K ، وFaure M ، "تقييم تعويض الضرر البيئي من قبل محكمة العدل الدولية: هل هي فرصة ضائعة؟" (QDI 31 مارس LIQ؛ the-icj-a-lost-opportuni ty / # _ ftn33 & gt؛ 2019) & lt؛ http: //www.qil-qdi.org/assessing-reparation-of-environmental-damage-by- تم الوصول إليه في 14مارس 2023.

357 ARSIWA ، المادة 36.1.

358 ARSIWA ، المادة 36.2.

359 قضية قناة كورفو ، الحكم الصادر في 15ديسمبر 1949 ، تقدير مبلغ التعويض المستحق على الشعب جمهورية ألبانيا إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، تقارير محكمة العدل الدولية ، 1949ص. 244 ، ص. 249.

360 بطاقة تعريف؛ انظر أيضا AGIAS"MIV" (رقم 2)(سانت فنسنت وجزر غرينادين ضد غينيا) ، الحكم ، تقارير ITLOS 1999 ، ص 10 ، في الفقرة. 176.

361 بعض الأنشطة التي نفذتها نيكاراغوا في المنطقة الحدودية (كوستاريكا ضد نيكاراغوا) ، التعويض ، الحكم ، محكمة العدل الدولية ، الموانئ ، 2018ص. 26 ، الفقرة. 31.

Machine Translated by Google

حيث أكدت من جديد أن التعويض قد يكون شكلاً مناسبًا من أشكال الجبر "لا سيما عندما يكون رد الحقوق مستحيلًا ماديًا أو مرهقًا بلا داع" . نتيجة قانونية ضرورية لخرق الدول لالتزاماتها الدولية المتعلقة بتغير المناخ.

من المهم أن نلاحظ أن التعويض ليس بأي حال من الأحوال عقابية في طبيعتها. بدلاً من ذلك ، فإن هدفها هو جعل الدول المضرورة والسكان المتضررين كليًا 363.بموجب القانون الدولي ، فإن التعويض عن الأضرار البيئية يعني ضمناً دفع تعويضات مالية للأطراف المتضررة ، بما في ذلك الدول المتضررة بشكل خاص عن الأضرار التي لحقت برعاياها.

أخيرًا ، إلى جانب التعويضات ، منحت جميع المحاكم والهيئات القضائية الدولية تقريبًا فائدة على
أصل المبلغ المستحق ، كما هو محسوب من تاريخ منح المبلغ حتى تاريخ الدفع

إشباع ثالثا.

الرضاء هو شكل من أشكال الجبر من الدرجة الثالثة يتم استخدامه عادة عندما لا يمكن معالجة الضرر من خلال رد الحقوق أو التعويض . 366في هذا الصدد ، وجدت محكمة العدل الدولية في قضية قناة كورفو أن "الإعلان (...)هو في حد ذاته ترضية مناسبة" 367.

.4زواج المطالبات

في عدة مناسبات ، قد لا يؤثر الضرر الناجم عن سلوك غير مشروع دوليًا بشكل مباشر على الدولة ، بل يؤثر بالأحرى على مواطنيها وسكانها. وفي هذا الصدد ، يجوز للدول الاحتجاج بالمسؤولية نيابة عن مواطنيها. تسمى كلية الدولة هذه باعتناق الادعاءات

لكي تتبنى الدولة المطالبات ، يجب تلبية ثلاثة عناصر. في المقام الأول ، لا يجوز للدولة المضرورة رفع دعوى إلا نيابة عن شخص أو جماعة من مواطني تلك الدولة. علاوة على ذلك ، يجب أن يكون هذا الفرد من رعايا تلك الدولة منذ اللحظة التي حدث فيها السلوك غير الصحيح دوليًا حتى لحظة حل هذا الادعاء . ٣٧٠ثالثًا ، بالنسبة لدولة ما أن تتابع دعوى نيابة عن مواطنيها المتضررين ، يجب ألا يتم التنازل عن المطالبة ، أو قبول الدولة للسلوك غير المشروع 371.

362

363 مورفي شون د. .2018مبادئ القانون الدولي (الإصدار الثالث) الطبعة الثالثة. سانت بول مينيسوتا: ويست أكاديميك النشر ، ص. .237

364 مورفي شون د. .2018مبادئ القانون الدولي (الإصدار الثالث) الطبعة الثالثة. سانت بول مينيسوتا: West Academic Pub ، lishing ص. .242-241

365 ARSIWA ، ق. .37انظر مورفي شون د. .2018مبادئ القانون الدولي (الإصدار الثالث) الطبعة الثالثة. شارع. بول إم إن: ويست أكاديميك للنشر ، ص. .240

366 مورفي شون د. .2018مبادئ القانون الدولي (الإصدار الثالث) الطبعة الثالثة. سانت بول مينيسوتا: ويست أكاديميك النشر ، ص. .241

367 قضية قناة كورفو ، الحكم الصادر في 9أبريل :1949تقارير محكمة العدل الدولية ، 1949ص ، 4ص. 35نفس المرجع.

368

369ميرفي شون د. .2018مبادئ القانون الدولي (الإصدار الثالث) الطبعة الثالثة. سانت بول ، MN: West Academic Pub lishing ص. 245

370 ARSIWA ، ق. 44(ب). بطاقة تعريف. في ص. 246أرسو ، ق. .45

371

Machine Translated by Google

في الختام ، فإن النتيجة العامة لخرق التزامات القانون الدولي هي إعادة التزكية من جانب الدولة ، الأمر الذي يتطلب الوقف الفوري لأي خرق للقانون الدولي ، والتأكيد على أن مثل هذه الإجراءات لن تتكرر ، والتعويضات لمعالجة الضرر الناجم عن هذا الانتهاك. يستتبع تغير المناخ انتهاكًا مستمرًا للقانون الدولي يتسبب في ضرر للأجيال الحالية والمقبلة ، ويتطلب الامتثال للقانون الدولي اتخاذ إجراءات حاسمة للتصدي لتغير المناخ. للدول المتضررة والسكان المتضررين الحق في المطالبة بمسؤولية الدولة عن خرق التزامات القانون الدولي ويمكن أن تفرض تدابير مضادة ضد الدولة المخالفة. يمكن للشعوب والأفراد المتضررين من تغير المناخ اتخاذ إجراءات قانونية ضد حكوماتهم لفشلها في الوفاء بالتزامات القانون الدولي ، بما في ذلك من خلال السعي للحصول على تعويضات عن الأضرار الناجمة عن تغير المناخ. قد تتبنى الدول أيضًا إجراءات تغير المناخ نيابة عن الأفراد والأشخاص المتضررين. يمكن للأفراد والأشخاص المتضررين أيضًا إنفاذ حقوقهم أمام محاكم حقوق الإنسان وغيرها من هيئات الخيام المختصة.

Machine Translated by Google

شكر وتقدير: نعرب عن امتناننا للسيد إدجاردو سوبينيس والسيدة ماريا خوسيه ألاركون بوصفهما المساهمين الرئيسيين في هذا الدليل ؛ إلى Shetye Aditiو José Daniel Rodríguezو Elisa Granzotإلى منظمة شباب العالم من أجل العدالة المناخية ، و Solomon Yeoمن طلاب جزر المحيط الهادئ الذين يكافحون تغير المناخ ، والدكتور جاستن روز من جامعة جنوب المحيط الهادئ كمساهمين إضافيين ؛ وإلى Sam Bookmanمن مركز Cyrus R. Vanceللعدالة الدولية والدكتور Brian McGarryوكمراجعين أقران.

إخلاء المسؤولية: نحن نحترم حقيقة أنه بالإضافة إلى المسائل التي تمت مناقشتها في هذا الدليل ، ستحدد المحكمة مسائل إضافية ترى أنه ينبغي معالجتها ، ردًا على السؤال الأول والثاني الذي طرحته الجمعية العامة.

Machine Translated by Google

المرفق ألف

الإجراءات الاستشارية أمام محكمة العدل الدولية

تمت صياغة إجراءات الفتوى أمام محكمة العدل الدولية بشكل وثيق على غرار الإجراءات الخلافية ؛ وهي مقسمة إلى مرحلتين كتابية وشفوية. ومع ذلك ، تتمتع المحكمة بسلطة الاستغناء عن الإجراءات الشفوية حيثما ترى ذلك مناسبًا. أدناه ، نلخص بإيجاز الإجراءات الاستشارية على أساس خطوة بخطوة لإبلاغ الدول والمنظمات الدولية المهتمة بإعداد المرافعات.

يحدد النظام الأساسي للمحكمة ولائحتها القواعد الإجرائية. القواعد الإجرائية التي تنطبق على إجراءات الاستشارة مماثلة لتلك التي تنطبق على القضايا الخلافية ، مع بعض التعديلات .

.1تقديم الطلب. يجب على الأمين العام للأمم المتحدة (373)أن يقدم إلى المحكمة "طلبًا مكتوبًا يتضمن بيانًا دقيقًا عن السؤال الذي يُطلب رأي بشأنه. وسوف يكون هذا الرأي مصحوبًا بجميع الوثائق التي من المحتمل أن تلقي الضوء على السؤال 374 ."

.2إشعار الطلب. ستقدم المحكمة إشعارًا بعد ذلك من خلال قلم المحكمة ، أو الأمانة الإدارية الدائمة للمحكمة ، التي تتعامل مع جميع الاتصالات الواردة من المحكمة وإليها. على وجه التحديد ، "يجب على المسجل أن يخطر على الفور بطلب الرأي الاستشاري إلى جميع الدول التي يحق لها المثول أمام المحكمة". 375

.3إشعار خاص بالمواعيد النهائية لتقديم الطلبات. ستقوم المحكمة أيضًا بإخطار الدول والمنظمات الدولية التي "من المحتمل أن تكون قادرة على تقديم معلومات حول المسألة ، أن المحكمة ستكون على استعداد لتلقي ، في غضون فترة زمنية يحددها الرئيس ، بيانات مكتوبة ، أو للاستماع إلى ، في جلسة علنية تعقد لهذا الغرض ، البيانات الشفوية المتعلقة بالمسألة. 376"الدول التي يحق لها المثول أمام المحكمة هي الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة. المنظمة الدولية التي قدمت الطلب (أي الجمعية العامة) والدول الأعضاء فيها (أي جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة). والجدير بالذكر أن المنظمات غير الحكومية الدولية لن تتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها المنظمات الحكومية الدولية ؛ أي بيانات مقدمة من المنظمات غير الحكومية الدولية "لا يجب اعتبارها جزءًا من ملف القضية" ، ولكن سيتم بدلاً من ذلك "التعامل معها كمنشورات متاحة بسهولة" -مثل أي وثيقة أخرى في المجال العام. .4 (378)طلب إذن للمشاركة. إذا لم تتلق الدولة أو المنظمة الدولية البلاغ المذكور أعلاه ، فيجوز لتلك الدولة أو المنظمة أن تطلب تقديم مذكرة خطية أو شفوية ، وستبت المحكمة في هذا الطلب.

372انظر قواعد المحكمة ، مادة. (2) 102("تسترشد المحكمة أيضًا بأحكام النظام الأساسي وهذه القواعد التي تنطبق في القضايا الخلافية إلى المدى الذي تعترف فيه بأنها قابلة للتطبيق. ولهذا الغرض ، يتعين عليها قبل كل شيء أن تنظر في ما إذا كان طلب الفتوى يتعلق بمسألة قانونية معلقة بالفعل بين دولتين أو أكثر. .("انظر أيضًا ا دليل محكمة العدل الدولية ، ص. .84

373في حالة عدم تقديم الطلب من قبل أحد أجهزة الأمم المتحدة ، فسيتم إرسال الطلب من قبل "المسؤول الإداري الأول للهيئة المخولة بتقديم الطلب". انظر قواعد المحكمة ، الفن. 104.

374النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، مادة. (2) 65

375النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، المادة .(1) 66

376النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، المادة .(2) 66

377الفن. (1) 35("تكون المحكمة مفتوحة للدول الأطراف في هذا النظام الأساسي"). أصدرت المحكمة استثناءات في ظل ظروف معينة. على سبيل المثال ، على الرغم من أن فلسطين لا تعتبر دولة يحق لها المثول أمام المحكمة ، فقد قررت المحكمة أن فلسطين يمكن أن تقدم مذكرات في القضية المتعلقة بالآثار القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة.

378التوجيهات العملية للمحكمة ، التوجيه العملي الثاني عشر.

379انظر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، المادة (3) 66("إذا أخفقت أي دولة يحق لها المثول أمام المحكمة في تلقي الاتصال الخاص المشار إليه في الفقرة 2من هذه المادة ، فيجوز لهذه الدولة أن تعرب عن رغبتها في تقديم بيان مكتوب أو ليتم الاستماع إليه ؛ وستقرر المحكمة. .("

Machine Translated by Google

.5المذكرات الخطية المقدمة من الدول والمنظمات الدولية المعتمدة . كما ذكر أعلاه ، سيحدد رئيس المحكمة موعدا نهائيا لتقديم المذكرات الخطية. الحدود الزمنية لمثل هذه التقديمات هي

بشكل عام أقصر من تلك المطبقة في الإجراءات الخلافية ، لكن القواعد تسمح بالمرونة 380يجب أن تكون المذكرات المكتوبة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية ، وهما اللغتان الرسميتان للمحكمة.

.6التعليقات على الطلبات المكتوبة. ينص النظام الأساسي للمحكمة على أنه "يُسمح للدول والمنظمات التي قدمت بيانات مكتوبة أو شفوية ، أو كليهما بالتعليق على البيانات التي أدلت بها الدول أو المنظمات الأخرى بالشكل ، وبالقدر ، وضمن الحدود الزمنية التي وتفصل المحكمة ، أو الرئيس ، في حالة عدم انعقادها ، في كل قضية على حدة .7 381 ."الإجراءات الشفوية. يجوز للمحكمة ، ولكن ليس مطلوبًا منها ، أن تعقد إجراءً شفويًا يمكن خلاله للدول والمنظمات الدولية المصرح لها أن تقدم مذكرات شفوية . من فتوى المحكمة. يتعين على المحكمة "إصدار فتواها في جلسة علنية ، بعد أن تم إرسال إشعار إلى الأمين العام وممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأخرى والمنظمات الدولية المعنية على الفور". 384من أعضاء المحكمة قد تلحق إعلانات أو آراء منفصلة أو مخالفة بالفتوى.

380انظر دليل محكمة العدل الدولية ، ص. 86.

381النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، مادة. (4) 66

382انظر قواعد المحكمة ، مادة. 105.

383انظر قواعد المحكمة ، مادة. ؛ 106كتيب محكمة العدل الدولية ، ص. 86.

384النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، مادة. 67.